الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بعنوان

العلاقات الإسرائيلية-التركية "1990-2013"

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:
- رسمي أبو عيسى

إشراف الأستاذ:
عمار جفال

لجنة المناقشة

مصباح عامر	رئيسا
عمار جفال	مقررا
شيباني فاتح	عضوا
علي لكحل	عضوا

2016

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم وألهم وهدى للتي هي أقوم ووفقني لإنجاز هذه المذكرة المتواضعة.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عمار جفال

أولا على قبوله الإشراف على مذكرتي

ثانيا على ما أولاني إياه من عناية وصبر واهتمام

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الموقرين من لجنة المناقشة الذين شرفوني بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصدقائي

الدكتور محمود سليم

الدكتور علي شكشك

الدكتور أشرف أبو عامر

على ما قدموه لي من مساعدة قيمة

وأخيرا وليس آخرا أشكر زوجتي الوفية

التي هيأت لي أحسن الظروف لإنجاز هذا العمل.

الطالب: رسمي أبو عيسى

الإهداء

إلى شعبنا المرابط في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس

إلى أهلي المظلومين المحاصرين في غزة هاشم

إلى أرواح شهداء ثورة نوفمبر المجيدة في ذكراها الستين

أهدي هذا العمل.

الطالب: رسمي أبو عيسى

الفهرس

المقدمة 06

أهمية الموضوع 07

إشكالية الدراسة 07

فرضيات الدراسة 07

الإطار الزمني للدراسة 08

خطة الدراسة 08

الإطار المنهجي للدراسة 09

الدراسات السابقة 09

مقاربة المفاهيم 10

الفصل الأول: علاقة اليهود بالدولة العثمانية

المبحث الأول: اليهود والدولة العثمانية قبل نشأة الحركة الصهيونية 12

- المطلب الأول: أسباب هجرة اليهود إلى السلطنة العثمانية 12
- المطلب الثاني: أوضاع اليهود في الدولة العثمانية 20

المبحث الثاني: العلاقة بعد تأسيس الحركة الصهيونية 24

- المطلب الأول: نشأة الحركة الصهيونية 24
- المطلب الثاني: الحركة الصهيونية والدولة العثمانية 33

الفصل الثاني: العلاقات التركية الاسرائيلية بعد قيام الجمهورية التركية وإنشاء إسرائيل

المبحث الأول: دوافع كل طرف لبناء هذه العلاقة 56

- المطلب الأول: الطرف التركي 56
- المطلب الثاني: أهداف الطرف الإسرائيلي 61

المبحث الثاني: الدور الأمريكي في تعزيز العلاقة بين تركيا واسرائيل 64

- المطلب الأول: تركيا وإسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة... 64
- المطلب الثاني: تركيا وإسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة..... 72

الفصل الثالث: مجالات التعاون الإسرائيلي – التركي

المبحث الأول: التعاون في المجالين العسكري والاقتصادي 89
- المطلب الأول: الميدان العسكري..... 89
- المطلب الثاني: التعاون في الجانب الاقتصادي 105

المبحث الثاني: التعاون في مجال المياه..... 111
- المطلب الأول: مشاريع المياه التركية 111
- المطلب الثاني: الدور الإسرائيلي في المشاريع المائية التركية 116

الفصل الرابع: العلاقات التركية–الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول: قراءة في تاريخ الحركة الإسلامية في تركيا..... 128
- المطلب الأول: نشاط الإسلاميين قبل تأسيس الأحزاب..... 128
- المطلب الثاني: مرحلة تأسيس الأحزاب 132

المبحث الثاني: مرحلة حزب العدالة والتنمية..... 143
- المطلب الأول: الحزب والمؤسسة العسكرية..... 143
- المطلب الثاني: العلاقة مع إسرائيل 153

الخاتمة..... 179

المراجع..... 186

الملاحق..... 203

المقدمة:

لقد بدأت العلاقات التركية–الإسرائيلية الرسمية عام 1949 عندما اعترفت تركيا مبكرا بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية، لتكون أول دولة إسلامية تقدم على هذه الخطوة.

وقد احتلت تركيا أهمية كبيرة من الإستراتيجية الإسرائيلية من حيث كونها دولة إسلامية كبيرة وعضو من حلف شمال الأطلس، وتتمتع بموقع جغرافي فريد من نوعه ولها حدود برية مشتركة مع دولتين عربيتين رئيسيتين هما سوريا والعراق وتتحكم من شريان الحياة من هذين البلدين وهما نهري دجلة والفرات.

أما تركيا فقد رأت في إسرائيل حليفا قويا في منطقة كانت السياسة التركية تنظر لها على أنها بيئة معادية.

وقد مرت العلاقات بين البلدين بثلاث مراحل هي:

– المرحلة الأولى: وهي منذ عام 1949 وحتى العام 1990 حيث كانت العلاقات تتسم بطابع من الغموض وتلافي الطرفين لإعلان كل تفاصيلها.

– المرحلة الثانية: كانت مرحلة الذروة في العلاقات وهي مرحلة تسعينيات القرن الماضي وقد شهدت انطلاقة قوية في كل مجالات التعاون العسكرية والاقتصادية والأمنية.

– أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة حزب العدالة والتنمية والتي اتسمت فيها العلاقة بالمد والجزر والتوتر السياسي الشديد أحيانا، كما حدث بعد الهجوم على أسطول الحرية، وسفينة، مرمرة، ولكن بالمقابل لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بل نمت وتطورت ولم تصل العلاقات السياسية حد القطيعة، ولا تزال العلاقات مفتوحة على كل الاحتمالات، حيث جاء ما يسمى "بالربيع العربي" ليعيد خلط الأوراق من جديد في المنطقة ويضعها على صفيح ساخن، حيث بدأت ملامح حرب باردة جديدة تلوح في الأفق. وإعادة تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب، فكيف ستكون العلاقة بين تركيا

وإسرائيل؟ وما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن حالة من الضبابية وعدم اليقين تسود المنطقة نتيجة عدم القدرة على التنبؤ بمآلات الأمور في أكثر من بلد عربي

أهمية الموضوع:

تعود أهمية الموضوع إلى

1- أهمية تركيا وموقعها وعلاقاتها التاريخية بالعالم العربي.

2- التأثير المباشر لهذه العلاقات على العالم العربي عموما وعلى سوريا والعراق والقضية الفلسطينية تحديدا.

3-ضرورة فهم دوافع كل طرق من هذه العلاقة خصوصا تركيا التي عادت بقوة الى المنطقة لتقوم بأدوار في أكثر من بلد عربي.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

هل العلاقات بين تركيا وإسرائيل تحالف إستراتيجي؟ أم علاقة أملتها ظروف كل طرف في مرحلة معينة؟

ويتفرع من هذا السؤال تساؤلات عدة منها ما هو مستقبل هذه العلاقة في ظل ما يحدث في المنطقة؟ وهل يتحرك حزب العدالة التنمية بدوافع إيديولوجية؟ أم مصالح وطنية؟

فرضيات الدراسة:

1- العلاقات بين تركيا وإسرائيل علاقة إستراتيجية.

2- العلاقة أملتها ظروف خاصة بكل طرف وهذه الظروف تغيرت.

3- الظرف الإقليمي والحراك الموجود في المنطقة قد يدفع الطرفين لمزيد من التعاون.

الإطار الزمني للدراسة:

من 1990-2013

- حيث مرحلة التسعينيات هي مرحلة الذروة في العلاقات وبعدها مرحلة حزب العدالة والتنمية.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: علاقة اليهود بالدولة العثمانية

المبحث الأول: علاقة اليهود بالدولة العثمانية قبل نشوء الحركة الصهيونية

المبحث الثاني: علاقة الحركة الصهيونية بالدولة العثمانية

الفصل الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية بعد قيام الجمهورية في تركيا وإنشاء إسرائيل

المبحث الأول: دوافع كل طرف لبناء هذه العلاقة

المبحث الثاني: الدور الأمريكي في تعزيز هذه العلاقة

الفصل الثالث: ميادين التعاون الإسرائيلي التركي

المبحث الأول: المجالين العسكري والاقتصادي.

المبحث الثاني: التعاون في المجال المائي

الفصل الرابع: العلاقات التركية-الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول: نظرة على تاريخ الحركات الإسلامية في تركيا

المبحث الثاني: مرحلة حزب العدالة والتنمية

الخاتمة

الملاحق

المراجع

الإطار المنهجي للدراسة:

في هذه الدراسة تم تبني ثلاثة مناهج وهي:

1- المنهج التاريخي لفهم أعماق العلاقة وجذورها

2- المنهج التحليلي لفهم تعقيدات العلاقة وأبعادها

3- المنهج الاستشرافي لمحاولة وضع سيناريوهات للمستقبل.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بعنوان "تركيا والشرق الأوسط"

للباحث: عماد الضميري من مركز القدس للدراسات السياسية، عمان 2002

يستعرض الباحث تطور العلاقات خاصة في المجال العسكري والأمني وتأثير ذلك سلبا على دور تركيا في المنطقة.

كما يتحدث عن ضرورة قراءة السياسة التركية غير بعيد عن العلاقة مع الولايات المتحدة.

2- دراسة بعنوان "تطور العلاقات الإسرائيلية-التركية وتداعياتها (1991-2001)

للباحث إبراهيم يوسف عبير، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، أبو ديس، 2008.

وتتناول الدراسة تطور العلاقات الإسرائيلية-التركية خلال المرحلة من (1991-2001) وتناولت الدراسة العلاقات السياسية، والدور الإسرائيلي في شمال العراق، ومشروع الشرق الأوسط الكبير وموقف البلدين منه، كما تناولت الدراسة العلاقات الأمنية والعسكرية، وأسهبت في الحديث عن العلاقات التجارية.

3- دراسة بعنوان "تركيا والقضية الفلسطينية"

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات قسم الأرشيف والمعلومات، 2010.

وتبحث الدراسة في المسار التاريخي للعلاقة التركية بالقضية الفلسطينية، وكذا تطور العلاقة التركية – الإسرائيلية على كافة المستويات، وعن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وأثره في تحول السياسة التركية في الشرق الأوسط.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة فإنه يتضح ما يلي:

أن بعض الدراسات تناولت طبيعة العلاقات وتطورها ولكن دون الغوص في أغوار العلاقات والأسباب والتطورات التي حدثت في داخل تركيا تحديدا وفي الإقليم.

كما أن دراسات أخرى تناولت العلاقة دون تسليط الضوء على البعد التاريخي للعلاقة والحقبة التاريخية الماضية وذلك لفهم أشمل ، إضافة لذلك فإن الدراسات لم تحاول وضع سيناريوهات للمستقبل.

مقاربة المفاهيم:

1- الدولة العثمانية: هي الدولة التي أسستها مجموعة من القبائل التركية بقيادة زعيمهم عثمان بن أرطغول "عثمان الأول 1293–1326".

2- الحركة الصهيونية: هي حركة تأسست عام 1897 بعد مؤتمر بال في سويسرا وهدفها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين واسمها نسبة إلى جبل صهيون في القدس وترأسها ثيودور هرتزل.

3- مشروغ الغاب أو G.A.P: وهي الأحرف الثلاثة من الكلمات التركية المشكلة لاسمه Guneydogu Adulu Projes – GAP وبالعربية هو مشروع جنوب شرق الأناضول.

الفصل الأول

علاقة اليهود بالدولة العثمانية

الفصل الأول: علاقة اليهود والدولة العثمانية

المبحث الأول: اليهود والدولة العثمانية قبل نشأة الحركة الصهيونية

المطلب الأول: أسباب هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية

قام العثمانيون، وهم مجموعة من القبائل التركية، بقيادة زعيمهم عثمان الأول (1293–1326)، بتأسيس الدولة العثمانية. وبدأ العثمانيون بتوحيد الإمارات التركية في آسيا الصغرى التي مدت سلطانها إلى جنوب أوروبا والشرق الأدنى القديم.

ومع حلول القرن الخامس عشر الميلادي – وفي منتصف القرن تحديدا – كانت الدولة العثمانية قد ضمت مناطق كبيرة من البلقان واليونان، وفتحت القسطنطينية عام 1453.

وقد استولى العثمانيون على سوريا وفلسطين ومصر (1516–1517) ومعظم المجر (1526) والعراق (1530).

ومع منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وصلت الإمبراطورية إلى قمة نفوذها، حيث بسط العثمانيون سيطرتهم على شبه الجزيرة العربية، وضموا معظم شمال إفريقيا، وكثيرا من الجزر في البحر الأبيض المتوسط، وكانت تحكم الإمبراطورية العثمانية نخبة عسكرية مسلمة. وتاريخ اليهود في العالم الإسلامي (ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي) هو تقريبا تاريخهم داخل الدولة العثمانية، فقد ضمت الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف جماعات يهودية عديدة تتحدث لغات مختلفة ولها انتماءات إثنية متنوعة.

ولكن لماذا هاجر اليهود إلى الدولة العثمانية؟ لقد كانت هذه الهجرة هي في المقام الأول نتيجة الاضطهاد الذي تعرض له اليهود في أكثر من بلد في أوروبا المسيحية

والتي كان يتمتع فيها رجال الكنيسة بنفوذ كبير، "حيث كان رجال الدين المسيحي يجوبون المناطق لإثارة الناس على مناهضة الكفار اليهود".[1]

وقد أصدر الملك إدوارد الأول ملك إنجلترا مرسوما عام (1290) يقضي بطرد اليهود من الأراضي البريطانية، وقد رحل ما يقارب ستة عشر ألف يهودي من البلاد، متوجهين إلى فرنسا، إلا أن ملكها "فيليب لوبل" في عام 1306 طردهم إلى إسبانيا، وقد توجه عدد منهم إلى "البندقية" في إيطاليا وإلى "أمستردام" في هولندا، وغيرها من المناطق الأوروبية.

وقد شعرت الجماعات اليهودية بالفرق الشاسع بين معاملة الأوروبيين وبين معاملة العرب لهم سواء في إسبانيا أو في بعض البلدان العربية، ومن هنا فضل عدد كبير الإقامة في المناطق العربية، نظرا للتسامح الذي لاقوه. وما إن بدأت الحروب الصليبية، وسيطر الصليبيون على بعض المناطق العربية، حتى بدأ اضطهاد اليهود مرة أخرى على يد الصليبيين، فحرم عليهم امتلاك الأرض وكثيرا من المهن الحرة، ولم يترك لهم إلا التجارة الصغيرة وتسليف النقود.[2]

وقد عاش اليهود في أوروبا حياة مغلقة وكانوا منعزلين عن المجتمعات التي تواجدوا فيها، وعاشوا في أحياء خاصة بهم تسمى "الغيتو" وقد كان لهذا النمط من العيش أثرا واضحا في احتفاظ اليهود بعاداتهم وتقاليدهم، وفي عدم ذوبانهم في تلك المجتمعات، بل جعلتهم يخافون ويكرهون كل من هم خارج "الغيتو" وجعل المجتمعات الأوروبية تنظر إليهم باحتقار وريبة.

وكان اليهود وخاصة في أوروبا الشرقية – محظورا عليهم تولى المناصب العامة، أو مزاولة بعض المهن والحرف.

---

[1]– حسن حلاق، "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية"، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص27.

[2]– حسن حلاق، مرجع سابق، ص28.

ونظرا لتردي أوضاعهم، اعتبروا أنفسهم غرباء في البلاد التي عاشوا فيها. وفي عام (1489) أمر ملك فرنسا "لويس الثاني عشر" بنفي اليهود، متهما إياهم بارتكاب الجرائم، وخيرهم بين النفي وبين التنصر، أي اعتناق الدين المسيحي.

وقد استشار يهود فرنسا "مجلس الحاخامات" في الأستانة بعد أن وضعوهم في صورة الموقف، والمضايقات التي تعرضوا لها.

فأرسل مجلس الحاخامات في الأستانة كتابا يتضمن الأسلوب الواجب إتباعه في مثل هذه الحالات قائلين "بأن ملك فرنسا يطلب بأن تعتنقوا الديانة المسيحية، فلبوا طلبه، إذ ليس باقتداركم مخالفته، ولكن إحفظوا على الدوام شريعة موسى في قلوبكم، وتقولون بأنهم يقصدون الاستيلاء على أموالكم، فاجعلوا أبناءكم تجارا، فبواسطة التجارة تسترجعون مالكم وتضيفون عليه مالهم. تؤكدون لنا بأنهم يهدمون مجامعكم وكنائسكم، فابذلوا الجهد لأن يصير أولادكم كهنة واكليريكيين، وهكذا يتسنى لكم أن تهدموا كنائسهم...".[1]

وهذا يسوقنا للمقارنة بين يهود فرنسا وما يعرف بيهود "الدونمه" وهم جماعة يهودية كانت تعيش في مدينة "سلانيلا" في الدولة العثمانية، وقد اعتنقوا الإسلام ظاهرا، وتمسكوا باليهودية باطنا. وقد تحدثت الكثير من المراجع التاريخية عن دور أساسي لهذه الجماعة في إسقاط الخلافة العثمانية.

ولقد كان موضوع اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون وسطها مثار نقاش دائم بين فئات اليهود في أوروبا فكان من المثقفين اليهود من نادوا بالاندماج والانصهار في المجتمعات الأوروبية خاصة أن تحولات حدثت وظروف استجدت في أوروبا، بعد قيام الثورة الفرنسية، وصدور قوانين تضمن حقوق الأقليات ومنهم اليهود.

[1]- حسن حلاق، مصدر سابق، ص31.

ولكن كانت الغلبة للفكرة القائلة بضرورة الحفاظ على العرق اليهودي، وكان كلما تزايد النفوذ السياسي للكنيسة كلما ازداد الاضطهاد لليهود في أوروبا.

أكدت التشريعات المطبقة على اليهود بوحي من الكنيسة، ما قيل من أنهم أناس رفضهم الله ولعنهم، أقيم حولهم سياج عزل صحي يقي أرواح المسيحيين من عدواهم، وانكمشت الاتصالات على الصعيد الاجتماعي معهم.[1]

ثم كانت محاكم التفتيش في كل من إسبانيا والبرتغال.

كل ذلك وغيره كان دافعا لليهود للبحث عن ملاذ آمن وكان ذلك في الدولة العثمانية.

ومن الجدير بالذكر أن اليهود أنفسهم هم سبب المعاملة السيئة التي لاقوها في أوروبا، نتيجة عدم اندماجهم في تلك المجتمعات وعدم خروجهم من "الغيتو" الذي كان خيارهم هم ولم يفرض عليهم بل إن بعض المؤرخين اليهود أمثال "شالو بارون" يعترفون بأن اليهود أنفسهم هم سبب وجود هذه الأوضاع الخاصة بهم. بل أكثر من ذلك فإن هذه الأحياء تقررت في البرتغال بناء على طلب عام من اليهود، وقد أكد الحاخامون التلموديون على ذلك دائما بضرورة الانفصال التام عن غير اليهود حفاظا على التقاليد بصورة شاملة، متأثرين بتعاليم التلمود، وظلت هذه المعازل عدة قرون في ذلك التحجر، حتى بدا أنها تشكل معزلا واحدا، وقد كان نظام هذه الأحياء "الغيتو"يشبه نظام "الملة" في الدولة العثمانية، والفارق بينهما أن أوروبا لم تضع قانون "الغيتو" ولا أقرته قانونا، بينما وضعت الدولة العثمانية "قوانين ملية" لتنظيم علاقات الدولة بغير المسلمين من اليهود والمسيحيين، ولكنها لم تقر وجود الأحياء الخاصة أو "الغيتو".

وقد عبر الأوروبيون عن استيائهم من انعزال اليهود وانطوائهم لدرجة أن المحيط أصبح يحتقرهم وقد بلغ هذا الاحتقار حد ممارسات غير قانونية، ويصف أحد الكتاب

---

[1]– بواقيم رزق مرقس، "محاضرات في تاريخ الكنيسة الغربية"، موقع ST-TAKLA.

أوضاع جزيرة مالطا في عام 1840 بالقول "...لا يوجد بها يهودي أبدا، وإن وجد يهودي وكانت جمعة الآلام، يقبضوه، ويعذبوه، ويصلبوه، ولا من يسألهم، فلذلك تتجنبها اليهود".[1]

ولعل من أسباب اضطهادهم في أوروبا هو تعاملهم بالربا واستغلالهم للناس بشكل لا يتصوره العقل. إذ زادت الفائدة التي فرضوها على 600%. ومن أجل ذلك ظل اليهود يشعرون بوجود الحواجز "النفسية" في المجتمعات الغربية التي عاشوا فيها، في الوقت الذي كانوا فيه يتوقون إلى المطالبة بالمنافع والخيرات، دون الرغبة في الانسجام.

ومما يثير الانتباه، أنه بالرغم من التسامح الذي لاقاه اليهود في الدولة العثمانية، – وهو تسامح لم يلاقوا مثله في أي منطقة سكنوها – وبالرغم من إعطائهم حريتهم الدينية، وتولى عدد كبير منهم المناصب الهامة، فإنهم أوجدوا لأنفسهم الأحياء الخاصة بهم، لا قسرا ولا امتثالا لقانون أو نظام وإنما بدافع نفسي وتقليدي، ويلاحظ أن خروجهم من عزلتهم كان في مجملة لترويج تجارتهم، وفي إطار الاستغلال الاقتصادي للمجتمعات التي يعيشون فيها ومن هنا وجدت الكثير من "المعازل" والأحياء اليهودية في كل المدن في الإمبراطورية العثمانية، وأطلق على كل حي اسم خاص يميزه عن بقية الأحياء المجاورة.

وقد كانت كل الدعوات التي أطلقها بعض المثقفين اليهود للاندماج والخروج من "الغيتو" تصطدم بمعارضة كبرى من اليهود المتعصبين الذين "يعتبرون أن اليهودية إلى جانب كونها عقيدة دينية، فإنها أيضا ظاهرة جنسية خاصة لشعب معين وشعور معين،

[1]– فؤاد إفرام البستاني، "مذكرات رستم باز"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1968، ص45.

وأنه يجب على اليهودي أن يؤمن أنه من شعب يهودي، وأن يتمسك بلغته العبرية، وعقيدته اليهودية".[1]

وقد كان اليهود الذين هاجروا إلى الدولة العثمانية ينتمون إلى أصول مختلفة ويتحدثون بلغات مختلفة ونذكر منهم:

1- اليهود الرومانيون: وهم يهود الدولة البيزنطية "الرومانية" وهؤلاء كانوا يعيشون في آسيا الصغرى واليونان والبلقان وكانوا يتحدثون اليونانية وكان يطلق عليهم أيضا "الجريجوس" أي "اليونانيين".

2- الإشكناز: وهي مجموعات يهودية هاجرت من ألمانيا وفرنسا في بداية القرن الخامس عشر الميلادي.

3- السفارد: وهم يهود شبه جزيرة أيبيريا الذين كانوا يتحدثون "اللادينو" وكانت هجرتهم تفوق في أعدادها الهجرة الأشكنازية. وقد أصبح هؤلاء فيما بعد أهم العناصر اليهودية، وطبعوا بقية الجماعات بطابعهم، حتى أن "اللادينو" أصبحت لغة اليهود الأساسية.

4- اليهود المستعربة: وهم اليهود العرب الذين يتحدثون العربية وينتمون إثنيا إلى الأمة العربية.

5- وكانت هناك مجموعات يهودية متناثرة تتحدث المجرية والرومانية وغيرها من اللغات الأوروبية.

وقد هاجر إلى الدولة العثمانية أيضا اليهود الفارين من روسيا القيصرية وذلك نتيجة ما تعرضوا له من اضطهاد ومذابح وخاصة في جنوب غرب روسيا فيما يعرف اليوم بأوكرانيا وبولندا.

---

[1] – وليم فهمي، "الهجرة اليهودية إلى فلسطين"، معجم البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص23.

ويرجع سبب هذه المجازر ضد اليهود في شرق أوروبا على يد الجيوش القيصرية، الى اتهام الحكومة الروسية لليهود بأنهم وراء مقتل القيصر "الكسندر الثاني" لهذا السبب قامت مجموعات من المسيحيين بالهجوم على اليهود وحرقوا الآلاف من المنازل وشردوا أعدادا كبيرة من اليهود إلى أماكن أخرى. وقد عانى هؤلاء اليهود من الفقر والجوع والأمراض. وقد قام اليهود عام 1881، وفي أبريل من ذلك العام بمظاهرات ضد القيصر في أربع محافظات روسية هي:

- محافظة بودولي.
- محافظة فولين.
- محافظة تشرنيغوف.
- محافظة يليزنغيتغراد

وكان طلبة جامعة "نوفورسيسك" هم من قادوا المظاهرات اليهودية، وإتهم القيصر الجديد اليهود بإثارة الشغب والتخريب وتوعدهم بإخماد هذه الأحداث بالقوة.

فهاجر اليهود من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الدولة العثمانية.

وقبل أن نختم هذا المطلب لابد من تسليط الضوء على رؤية اليهود لأسباب اضطهادهم وكرههم في المجتمعات التي عاشوا فيها حيث يدعي الصهاينة أن المشكلة هي نتيجة كره الأغيار لليهود وأسباب هذا الكره متنوعة من وجهة نظرهم "فالصهاينة العماليون على سبيل المثال ومن خلال تحليل علاقات الإنتاج في المجتمع، يصلون إلى نتيجة مفادها أن المجتمعات البشرية لا تسمح لليهودي أن يعمل في القطاعات الإنتاجية وبذلك فاليهودي محكوم عليه بالهامشية والطفيلية، وأن الحل الوحيد لهذه الهامشية البنيوية" أي اللصيقة ببنية المجتمع" أن يؤسس اليهود وطنا لهم، يمارسون فيه سيادتهم القومية ويشغلون فيه كل المواقع في الهرم الإنتاجي.[1]

[1]- عبد الوهاب المسيري، "المسألة اليهودية في روسيا القيصرية"، جريدة الاتحاد الإماراتية، 2008/01/26.

ويرى آخرون منهم أن المسألة أكثر عمقا وتعقيدا فهي متأصلة في النفس البشرية وأن بعض الأوروبيين والأغيار بشكل عام يرضعون معاداة اليهود من لبن أمهاتهم.

وهذه الرؤية هي رؤية متعسفة وغير علمية لأنها تجعل من الظواهر الاجتماعية مسألة إرادية وحتمية في ذات الوقت، إرادية بمعنى أن كره الأغيار لليهود، ليس مسألة ظروف اجتماعية وإنما نتيجة شيء أصيل في نفوس الأغيار، وحتمية بمعنى أنه أينما وجد اليهود فإن كره الأغيار سيلاحقهم. فالإنسان من هذا المنظور كائن لا يمكنه أن يميز بين الخير والشر وأن يختار بينهما.

ومما لاشك فيه أن الظواهر الإنسانية لها جانبان: الجانب "الإرادي" الذي يعبر عن حرية الإنسان اليهودي وغير اليهودي، والجانب الحتمي الناجم عن الظروف الاجتماعية والتاريخية التي تقع خارج إرادة الإنسان. إذ يمكن أن تتشكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع ما بطريقة تجعل من العسير على بعض الأفراد الاستمرار فيه، ويتم هذا من دون وعي من أعضاء هذا المجتمع وهذا هو مصدر تنوع وتعدد الظواهر الإنسانية.[1]

ولكن زعماء اليهود وعلى مدى قرون طويلة كانوا يديروا ظهورهم لهذه الحقيقة ويختزلوا الموضوع في سبب واحد هو كره الأغيار لليهود. ولاشك أن التركيز على هذا السبب دون غيره واختزال المسألة اليهودية فيه كان له دوافع متعلقة بتأصيل فكرة أن يكون لليهود وطن قومي يعيشون فيه بحرية بعيدا عن كره الأغيار الذي هو "حتمي". وليس كل بلد نزح منها اليهود معناه أنها كانت تضطهدهم ولكن كانت هناك أسباب مختلفة ومتنوعة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ومنها ما هو ديني متطرف لكنه تغذى على ممارسات اليهود في مجتمعات كانت تكرههم أصلا بسبب هذه الممارسات. وهذا يحدث لكل الأقليات والجماعات الدينية والإثنية الأخرى، ولكن كل

[1]– عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.

هذه العناصر والأبعاد تختفي في الأدبيات الصهيونية فتعزل المسألة اليهودية عن سياقها التاريخي والاقتصادي والاجتماعي وعن الظواهر المماثلة في المجتمع وكما حدث ويحدث للاقليات والجماعات الدينية في كل زمان ومكان. ويبدأ الصهاينة في الحديث عن "اضطهاد اليهود والمذابح التي تدبر ضدهم" ويتحول التاريخ إلى ميلودراما رخيصة فيها أشرار خلص، الأغيار، وضحايا خلص.[1]

المطلب الثاني: أوضاع اليهود في الدولة العثمانية:

على عكس المعاملة التي لاقاها اليهود في أوروبا المسيحية وجدوا في الدولة العثمانية ملاذا آمنا وحياة كريمة، وتؤكد ذلك أغلب الدراسات والمراجع التي تناولت تلك الحقبة من حياة اليهود، فقد منح السلاطين العثمانيين اليهود كل الحقوق وعاملوهم معاملة كريمة مثل غيرهم من مواطني الدولة العثمانية، ووصلوا إلى مراكز مرموقة وتمتعوا بالاستقلال الذاتي والإداري والطائفي، وكان الحاخام الأكبر هو ممثل اليهود أمام الحكومة، وتمتعت مدارسهم بالاستقلال وكانت قضاياهم تنظر أمام المحاكم حسب الشريعة اليهودية.

وقبل أن نخوض في تفاصيل حياة اليهود في الدولة العثمانية نحاول معرفة لماذا كانت هذه المعاملة الطيبة لليهود من قبل السلاطين العثمانيين في الحقيقة يمكن أن نرجع دوافع تلك المعاملة إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

أولا: أن طبيعة الإسلام الذي التزم به العثمانيون ترفض رفضا قاطعا مبدأ الإكراه في الدين مصداقا لقوله تعالى في القرآن الكريم في سورة البقرة ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾.[2]

---

[1]– المسيري، مرجع سابق.

[2]– سورة البقرة، آية رقم 256.

بل إن الكثير من آيات القرآن وأحاديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم تحث على معاملة أهل الكتاب معاملة طيبة طالما كانوا مسالمين ويحترمون قوانين المجتمع الذي يعيشون فيه.

وعندما لاحظ أحد السلاطين العثمانيين أن عدد أهل الكتاب من اليهود والنصارى قد ازداد ليصل إلى بضعة ملايين وأن هذا العدد ما ينفك يزداد عاما بعد عام، فكر في أن يجد طريقة يحد فيها من تزايدهم، فعزم على أن يخيرهم بين اعتناق الإسلام، او الطرد من أراضي الدولة العثمانية، ولكن عندما تناهى الخبر إلى مسامع شيخ الإسلام العالم "علي أفندي الزنبيلي"، انبرى للسلطان معترضا على هذا الرأي الذي يتنافى مع شريعة الإسلام وقال للسلطان سليم "ليس لنا على هؤلاء النصارى واليهود إلا الجزية، فما داموا يؤذونها، فقد عصموا منا دمائهم، وأعراضهم، وعباداتهم، وما يعتقدون، فلا يحق لك أن تزعجهم في دينهم ، ولا يحق لك أن تخرجهم من ديارهم"،[1] وقد رضخ السلطان سليم لكلام شيخ الإسلام وتراجع عما كان ينوي فعله.

ونستدل من هذه الحادثة على أن ازدياد أعداد اليهود والنصارى ما كان ليحدث لولا أنهم كانوا يتمتعون بحياة كريمة وآمنة.

ثانيا: ربما كانت حالة العداء بين الدولة العثمانية وأوروبا المسيحية دفعت السلاطين العثمانيين إلى احتضان اليهود – على قاعدة عدو عدوي صديقي –.

ثالثا: لاشك أن السلاطين العثمانيين كانوا يرغبون في الاستفادة من خبرات اليهود في مجال المال والأعمال وفي مجالات أخرى فقد أدخل اليهود أول ماكنة طباعة إلى الأراضي العثمانية عام 1493، وزودوا الجيش العثماني أيضا بالأسلحة وذلك لأنهم كانوا متخصصين في صناعة البارود والمدافع.

وبذلك نجد أن عوامل عدة ساعدت اليهود على العيش في كنف الدولة العثمانية.

---

[1]– زياد أبو غنيمة، "جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1983، ص77.

ومن الملاحظ أن الحياة السياسية والاقتصادية لليهود كانت تسير بخطى متوازية مع المراحل المختلفة لتطور الحياة داخل الإمبراطورية العثمانية.

وقد أصدر السلطان "محمد الفاتح" "1451-1481" فرمانا أثناء حصاره للقسطنطينية أنه في حالة تعاون اليهود مع الدولة العثمانية فإنه سيسمح لهم بحرية الدين والعقيدة، وسيتم ترميم المعابد اليهودية القديمة كما سيأذن لهم بتحويل منازلهم إلى معابد نظرا لأن بناء معابد جديدة كان ممنوعا.[1]

وفي عهد السلطان "بايزيد الثاني" "1481-1512" تم طرد اليهود من إسبانيا فهرب أغلبهم إلى أراضي الدولة العثمانية.

وقد أصدر السلطان "بايزيد الثاني" أوامره إلى أمراء الولايات العثمانية بحسن استقبال اليهود وعدم إعادتهم إلى إسبانيا وحذرهم من سوء معاملتهم أو التسبب لهم في أي ضرر.

وقد جاء هؤلاء المهاجرون اليهود بواسطة السفن الحربية العثمانية وتم إسكانهم في إسطنبول أولا ثم في أدرنه وسلانيك وإزمير ومجموعة من المدن التركية الأخرى.

وقد كان العثمانيون قد دخلوا مرحلة النهوض والازدهار الاقتصادي وكانت متطلباتهم من العمالة متوفرة تحديدا عند هؤلاء اليهود.

وعندها ازداد تعداد اليهود في إسطنبول – ذات الأربع وأربعين كنيسا – عن ثلاثين ألف نسمة، أصبحت هذه المدينة مركزا ليهود أوروبا، وأمر رئيس الحاخامات في ذلك الوقت اليهود الأغنياء بمساعدة المهاجرين ماليا.

ولقد وظفت الدولة العثمانية الكثير من اليهود الذين كانوا يشغلون مناصب هامة في الحكومة الإسبانية، سواء في المناصب الاقتصادية أو في العلاقات الخارجية، أو في مناصب إدارية داخل القصر.

---

[1]- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ اليهود في الدولة العثمانية.

ولاشك أن هؤلاء اليهود قد كانت لهم مساهماتهم في ازدهار الدولة العثمانية في تلك الفترة، فقد كانوا أول من أدخل ماكنة الطباعة إلى أراضي الدولة العثمانية، كما أنهم كانوا متخصصين في مجال صناعة البارود والمدافع والتي زودوا بها الجيش العثماني.

وفي عهد السلطان "سليم الأول" "1512-1520" ازدادت امتيازات اليهود وعين يهودي هو "جوزيف هامون" رئيسا للأطباء. وبعد فتح مصر وصل اليهود حتى رفح ودخلوا صفد والقدس وخاصة صفد والتي احتلت مكانة خاصة وأصبحت مركزا لممارسة الطقوس اليهودية.

وكان أزهى عصور الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني "1520-1588" وبالتالي كان أزهى العصور أيضا لليهود في الإمبراطورية العثمانية.

وقد ذكر الدبلوماسي الإسرائيلي القديم أبا إيبان في كتابه ما يلي: "لم تر القدس والشعب اليهودي من الإيرانيين والرومانيين وكل المحتلين سوى الدم والظلم والتعذيب، إلا أنه بعد فتح القدس على يد السلطان سليم الأول، وإرساء قواعد هذا الفتح على يد السلطان سليمان القانوني عرف الشعب اليهودي معنى الحياة الإنسانية والمساواة وذاق طعم الأمن والطمأنينة".[1]

وقد نشر اليهود أول صحيفة لهم من إزمير بعنوان "لادينو" عام 1843 وكانت الجريدة اليومية الأولى لليهود بعنوان "الجورنال الإسرائيلي" أسسها يهودي اسمه "يهزكيل جاباي" عام 1860.

[1]- ABBA EBAV, Random House, my people, 1984.

المبحث الثاني: العلاقة بعد تأسيس الحركة الصهيونية

المطلب الأول: نشأة الحركة الصهيونية

إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، وطبيعة حياة اليهود هناك وتجربتهم مع المجتمعات الأوروبية التي عاشوا فيها، كل ذلك كان له دور بارز في تشكيل نواة الحركة الصهيونية، إلا أن الظروف السياسية في أوروبا في ذلك الوقت لم تكن تسمح بخروج الفكرة إلى الواقع العملي، ولذلك كان لابد من التفرقة بين مرحلتين:

- مرحلة ما قبل عام 1897 حيث كانت الصهيونية في طور التبلور الفكري.

- مرحلة ما بعد عام 1897 حيث اتخذت الحركة الصهيونية شكلها التنظيمي وأصبح للفكرة تطبيق عملي في واقع الحياة وأدوات تعمل بشكل دائب ومستمر لتحقيق أهداف وغايات هذه الحركة.

- **المرحلة الأولى:** مرحلة ما قبل عام 1897 أي مرحلة التشكل الفكري للحركة الصهيونية، لقد كانت مشكلة انصهار اليهود واندماجهم في المجتمعات الأوروبية موضوع جدل بين اليهود في أوروبا، فالظروف التي استجدت في أوروبا بعد قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون، وظهور النهضة القومية، وصدور قوانين تصون حقوق الأقليات، كل ذلك جعل فئات يهودية مثقفة، ذات ميول متفتحة تطالب بتحرير اليهود، وتنمية المفاهيم الحديثة بينهم، والعمل للاندماج وكسر جدران "الغيتو" والتفاعل مع المجتمعات الأوروبية، وقد نجحت هذه الدعوة بين عدد من اليهود، بينما لاقت معارضة من فئات يهودية ذات ميول دينية متزمتة، بحجة أن عدم الاندماج هو الميزة والرد الوحيد لمقاومة "اللاسامية" وجاءت الحركة الصهيونية لتشجيع هذه الاتجاهات.[1]

[1]- إحسان حلاق، مرجع سابق، ص31.

وقد نجحت الدعوات للاندماج بين اليهود في دول غرب أوروبا أكثر منها في يهود شرق أوروبا، ففي فرنسا على سبيل المثال، تمتع اليهود بالمساواة في ظل القوانين الفرنسية بعد قيام الثورة الفرنسية.

وفي عام 1848 انتخب "ليونيل روتشليد" وهو يهودي لعضوية مجلس النواب، ولم يكن هو اليهودي الأول الذي يتقلد مناصب مهمة في فرنسا، فقد كان هناك أيضا اليهودي "كريمية" وكان عضو في مجلس النواب الفرنسي.

وقد توازت تلك المساواة القانونية مع اندماج نسبي لليهود في أوروبا الغربية من تعلم لغات البلاد التي عاشوا فيها، واكتساب المظهر الخارجي لموطنيها، وذلك عكس اليهود في أوروبا الشرقية، حيث كانت تعيش كتلة ضخمة من اليهود تقدر بالملايين، في جماعات متلاحمة محكمة الأواصر، منفصلة عن محيطها غير اليهودي، وكانوا يرتدون ملابس مميزة إضافة إلى اللحى والسوالف، وكانوا يتحدثون لغتهم الخاصة، وكان لهم ثقافتهم الخاصة، وأدبهم الخاص، وكانت معرفتهم بالبولندية أو الروسية في كثير من الأحيان أقل من بدائية، فقد ظل لسانهم يديشيا.

وفي الواقع أن اليهود الأوائل قد رسموا الطريق ووضعوا بذور الفكر الصهيوني الذي تبلور في نهايات القرن التاسع عشر.

فقد استمد هؤلاء تعاليمهم وممارساتهم ممن سبقهم في شتى الميادين، كما أنهم استمدوا أفكار وتعاليم سياسية من قادة السياسة والاستعمار في أوروبا، ومن خلال دراسة أفكار بعض المفكرين اليهود نستطيع أن نلقي الضوء على الأسس الفكرية التي قامت عليها الصهيونية، بكافة اتجاهاتها وأساليبها الهادفة إلى "تحويل أنظار اليهود في العالم، والدول الاستعمارية إلى فلسطين، ليرحل إليها كل معذب ومضطهد من اليهود،

ومن أجل ذلك عاش اليهود ينتظرون المخلص ليعيدهم مرة أخرى إلى "أرض الميعاد" إسرائيل.[1]

وقد كان الحاخام "زفى هيرش كاليشر" (1795-1874)« Zvi Hirsch Kalischer »، وهو صاحب كتاب بعنوان "السعي لصهيون" « Derishat – Zion » عام 1862.

كان واحدا ممن أسسوا للفكر الصهيوني وكان ينادي بضرورة أن يعتمد اليهود على أنفسهم وعن طريق الجهد والجد والمثابرة، وذلك لتخليص أنفسهم، "إن خلاص اليهود لا يكون على يد مسيح منتظر، وإنما عن طريق الجهد البشري اليهودي، لتخليص أنفسهم بالمبادرة إلى بناء مجتمع يعتمد على ارتباط اليهودي بأرض يزرعها تكون بمثابة وطن قومي له، ولا يتم ذلك إلا في فلسطين".[2]

وشدد كاليشر على أن معاداة اليهود لن تنتهي وأن اضطهادهم لن يوضع له حد إلا إذا كان لهم وطن خاص بهم.

ولم يكتف كاليشر بالتحريض النظري ولكنه قام بخطوات عملية في هذا الاتجاه فقذ طلب من الأثرياء اليهود المساهمة في تمويل جمعية هدفها استعمار فلسطين وتشجيع يهود شرق أوروبا وألمانيا على الهجرة إلى فلسطين، وأن يقيموا مدارس زراعية لتدريب المهاجرين اليهود على زراعة الأرض حيث لم يكن لأكثرهم دراية بهذه المهنة، وضرورة تدريب مجموعات من الشباب اليهودي ليقوموا بأعمال الأمن والحراسة في المستعمرات,. وقد استطاع كاليشر فعلا تأسيس ما سماها "جمعية استعمار أرض إسرائيل" عام 1864، وقد أقامت هذه الجمعية أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين عند مدخل مدينة يافا عام 1870، وعرفت باسم مدرسة نيتر.

---

[1]– حسان حلاق، مرجع سابق، ص32.

[2]– لطفي العابد وآخرون، "الفكرة الصهيونية – النصوص الأساسية"، مركز الأبحاث م.ت.ف – بيروت، 1970، ص13.

والملاحظ أن أفكار "كاليشر" على أسس دينية وعملية أثرت كثيرا في مؤسسي الحركة الصهيونية، وعلى رأسهم "ثيودور هرتزل" الذي بنى دعوته على أسس سياسية ولكنها اتخذت الدين وسيلة لبلوغ هذا الهدف.

وهناك المفكر اليهودي "موسى هس" (1812-1875)« Moses Hess » وقد تأثر "هس" بنجاح القومية الإيطالية في توحيد إيطاليا تأثرا كبيرا مما دفعه إلى تأليف كتاب تحت عنوان "روما والقدس" « Rome and Jerusalem » عام (1861). وقد دعا في كتابه إلى إحياء قومية يهودية تحرر القدس وتكون بداية عهد الانبثاق الجديد على غرار المدينة الخالدة "روما" وطالب فرنسا بإقامة مستوطنات يهودية تمتد من السويس إلى القدس، ومن الأردن إلى البحر المتوسط، مع احتلال شبه جزيرة سيناء.

وأضاف هس "إن الشعب اليهودي حين يعي رسالته التاريخية، ويشعر بقوميته، ويستولي على فلسطين، سوف يدشن ثورة الأجناس المضطهدة ضد سلطان الشعوب المستبدة".[1]

ولم يكن يؤمن بفكرة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها فهو يرى أن "الجنس اليهودي" من أقدم وأعرق الأجناس البشرية، وإليه ترجع وحدة اليهود، لأن الجنس اليهودي قد حافظ على صفائه عبر مئات السنين، ولذلك فلابد لليهود أن يكونوا أحرارا في وطن يجمعهم ولا يكون ذلك إلا في فلسطين "الأرض الموعودة".

ولكن دعوات "هس" لاقت معارضة شديدة من جانب يهود ألمانيا والذين كانوا اندمجوا في المجتمع الألماني.

وهناك المفكر اليهودي "بيريتز سمولنسكن" (1842-1885)« Peret Smolenskin » وقد دعا المجتمعات اليهودية إلى الوحدة والتماسك وكان يرى سر ضعف اليهود

[1]– لطفي العابد وآخرون، مرجع سابق، ص20.

وانحدارهم من انقسامهم وتفككهم وعاب عليهم عدم شعورهم القوي بقوميتهم ثم دعا إلى الهجرة الجماعية إلى "أرض إسرائيل" قائلا أن فكرة استيطان اليهود في "أرض إسرائيل" ينبغي أن تكون منذ الآن الموضوع الرئيسي للجدل والحوار بين الذين يحبون شعبهم.

وقد هاجم سمولنسكن دعاة الاندماج والانفتاح على الآخرين واعتبر هذا الفكر فكرا فاسدا وشريرا هدفه الأساسي هو اجتثاث اليهودية، وقد كان يصدر مجلة شهرية بعنوان "الفجر" من فيينا.

وبعد ذلك أصدر كتابا في عام 1875 بعنوان "فلنبحث عن الطريق" « Let us searchour ways ».

وفي عام 1882 وضع "د. ليوبنسكر" كتاب "التحرر الذاتي" وهو عبارة عن نداء من يهودي روسي إلى بني قومه باللغة الألمانية، ذكر فيه أن تحرر اليهود لا يتم إلا باعتمادهم على أنفسهم وقد طالب بحل قومي للمشكلة اليهودية، عن طريق خروج اليهود من البلاد التي يعيشون فيها مضطهدين إلى أي بلد، دون أن يحدد فلسطين بالذات، على أن يكون بلدا يهوديا مستقلا، يعيش فيه اليهود بعيدين عن الاضطهاد، وأن يكونوا أمة واحدة يجمع بينهم لغة وعادات مشتركة.[1]

معتبرا أن ذلك من حق اليهود مثل شعوب العرب والرومان وقد تحدى العالم بعد ذلك أن يتجرأ على إصدار أحكام تستخف باليهود أو تسخر منهم، وأن ما ينقص اليهود ليس العبقرية بل احترام النفس والكرامة الإنسانية التي سلبهم إياها العالم حسب زعمه، وطالب بعقد مؤتمر يهودي لتحقيق هذه الغاية.

ولقد اعترف "ثيودور هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية فيما بعد بأهمية كتاب "التحرر الذاتي".

---

[1]- حسن حلاق، مرجع سابق، ص37.

وقال أنه لو اطلع عليه من قبل لما كان هناك مبرر إلى نشر كتابه "الدولة اليهودية".

وقد تحرك "بنسكر" عمليا لتطبيق أفكاره وتطلعاته وتزعم فيما بعد حركة "أحباء صهيون" التي شجعت على استيطان فلسطين.

ونتيجة لهذا الفكر وهذه الأطروحات والرؤى لدى الكثير من المفكرين ورجال الدين اليهود، كانت الحركة الصهيونية عبارة عن تتويج لهذا الفكر وهذه التطلعات القديمة.

فكل ما فعله "ثيودور هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية، هو ترجمة هذه الأفكار إلى مؤسسات موجودة على أرض الواقع تسعى بكل قوة لتحقيق أحلام اليهود في وطن قومي مستقل.

وقد سميت الحركة الصهيونية بهذا الاسم نسبة إلى جبل صهيون في القدس، وكلمة صهيون في أصلها هي كلمة كنعانية أطلقت على الجبل الشرقي في مدينة القدس، وقد وردت كلمة صهيون في التوراة أكثر من مائة وخمسون مرة على أنها المدينة المقدسة ووردت سبع مرات بالمعنى نفسه في العهد الجديد.

وقد شرح "ثيودور هرتزل" في كتابه الصادر في 1895 تحت عنوان "الدولة اليهودية" فكرة دولة لليهود، وتناول في كتابه كيفية إنشاء الدولة اليهودية وشرح فيه أحوال اليهود في أوروبا فقال: "إننا شعب واحد ولقد حاولنا بشرف وفي كل مكان أن ننتج في الجماعات التي نعيش فيها، إننا نعامل في الدول التي نعيش فيها على أننا غرباء إن إقامة دولة جديدة ليس بالشيء المستحيل، وستكلف وكالتان متخصصتان بالقيام بهذا العمل هما "جمعية اليهود: و"الشركة اليهودية" وستخول الجمعية السلطات

للتفاوض مع الحكومات بكونها ممثلة للشعب اليهودي، وسيكون هدفها خلق الدولة اليهودية، أما الشركة فهي لتمويل هذه العمليات".[1]

وقد ذكر في كتابه أن الأرجنتين مناسبة لإيجاد دولة يهودية فيها لأنها أرض واسعة وفيها عدد قليل من السكان، أما عن فلسطين فقال أنها مناسبة أيضا لأن فيها ذكريات تاريخية وأضاف قائلا: "وإذا وافقت السلطات على إعطائنا فلسطين، فإننا في مقابل ذلك سنتعهد بتنظيم الأموال لتركيا، وسنعمل على أن نظل مرتبطين بأوروبا التي ستضمن بقائنا".[2]

ولكن كيف سيتم تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين؟ وقبل ذلك لماذا اختار هرتزل فلسطين؟

لقد ترسخت قناعة لدى هرتزل ورفاقه من قادة الحركة الصهيونية الحديثة، أنه لابد من الاستيطان في فلسطين وفلسطين بالذات وذلك لسببين مهمين هما:

1- استعمال العنصر الديني في حشد اليهود خلف الفكرة الصهيونية وجمع شتات اليهود في مكان واحد هو الدولة القومية وقد كانت فلسطين هي الأنسب فهي الأرض المقدسة و"أرض الميعاد"، وتراث اليهود الديني مليء بالحديث عن "أرض الميعاد"، ولذلك جعلت الحركة الصهيونية الدين اليهودي مجرد جسر يجسر الهوة بين الشتات والدولة. ويعترف هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية بان عقيدته لا تستند إلى الدين حيث قال: "أنا لا أخضع لدافع ديني" وقال "أنا دنيوي"[3]، ولكنه أدرك أهمية الخرافة، إنها شعار قادر على التعبئة والحشد ولذلك لا يمكن لسياسي واقعي كهرتزل أن يتجاهله.

---

[1]– علي محمد علي، "ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، د.ت. ج1، ص53.

[2]– المصدر السابق، ص55.

[3]– روجيه غارودي، "الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، ترجمة م.ع. كيلاني، دار الكتب، دمشق، 1996، ص14.

2-وأما السبب الثاني فكان سببا استعماريا حيث تحتل فلسطين موقعا مهما على طرق التجارة وحتى قلب العالم العربي والإسلامي وقد تحمست الدول الاستعمارية لوجود كيان غريب عن المنطقة وفي نفس الوقت حليف للغرب وقاعدة متقدمة. ومن هنا كان اختيار فلسطين.

المرحلة الثانية:مرحلة الشكل التنظيمي والتطبيق العملي

وفي عام 29/08/1897 عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بال في سويسرا وقد كانت القضية الأساسية للمؤتمر، هي توجيه أنظار اليهود ومشاعرهم نحو فلسطين وفلسطين فقط.

وكان هذا المؤتمر منعطفا هاما في تاريخ الحركة الصهيونية، لأن الأعضاء الذين شاركوا فيه درسوا الوسائل الكفيلة لتحقيق حلمهم في تأسيس وطن قومي لليهود وقد التقى في هذا المؤتمر الصهيوني تياران الأول يمثل جماعة "محبي صهيون" الذين كانوا يصرون على أن تكون فلسطين هي مركز الوطن القومي والتيار الآخر كان يركز على أهمية أن يقوم وطن قومي لليهود في أي مكان من العالم ولكن بعد نقاش طويل ونتيجة للأسباب التي ذكرناها آنفا تم التوافق على أهمية فلسطين.

وقد وضع المؤتمرون برنامج الحركة الصهيونية وهذه هي قرارات مؤتمر بال في سويسرا:

1-تشجيع العمال اليهود الصناعيين والزراعيين على استعمار فلسطين على أسس مناسبة.

2-تنظيم وربط جميع اليهود عن طريق المؤسسات المحلية أو الدولية.

3-تعزيز وتشجيع الإحساس والشعور القومي اليهودي، أي إيقاظ الوعي اليهودي.

4- اتخاذ الخطوات التمهيدية لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية.[1]

وأضاف المؤتمر أن كل شخص يهودي يعتنق المبادئ التي وضعت في مؤتمر بال يكون صهيونيا وعليه دفع "شلن" واحد في السنة، والشلن هو عملة نقدية تساوي نصف عشر الجنيه أي 1/20.

وقد ألقى هرتزل خطابا في مؤتمر بال قال فيه: "إننا نريد أن نرسى أسس البناء الذي سيأوي يوما الشعب اليهودي، إن الواجب كبير جدا... سنستمع إلى تقارير عن وضع اليهود في مختلف الأقطار... إن الوضع باستثناء حالات نادرة لا يدعو للارتياح... إن الشتات المبعثر للشعب اليهودي قد تحمل في كل مكان اضطهادا...ومنذ التاريخ السحيق والعالم يسيء فهمنا...إن الصهيونية هي العودة إلى الحياة اليهودية قبل أن تكون عودة إلى الأرض اليهودية".[2]

ولقد استمر المؤتمر ثلاثة أيام، حضره أكثر من مئتي مندوب يمثلون سائر الهيئات اليهودية.

وعندما عاد هرتزل إلى فيينا في النمسا، كتب في جريدته، بقصد الدعاية ولحشد التأييد للحركة الصهيونية ومشروعها الكبير فقال: "لو طلب مني تلخيص أعمال مؤتمر بال، فإني أقول، بل أنادي على رؤوس الأشهاد أنني أسست الدولة الصهيونية، وقد يثير هذا القول عاصفة من الضحك هنا وهناك، ولكن العالم قد يشهد بعد خمسة أعوام أو خمسين عاما، قيام الدولة اليهودية حسبما تمليه إرادة اليهود، بأن تنشأ لهم الدولة".[3]

---

[1]– ريجينا الشريف، "الصهيونية غير اليهودية"، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص149.

[2]– علي محمد علي، مرجع سابق، ص77.

[3]– جمال عبد الناصر، "هذه هي الصهيونية"، القاهرة، 1956، ص48.

وقد انعقدت بعد هذا المؤتمر مؤتمرات عدة، كلها كانت تصب في نفس الاتجاه ولخدمة نفس الأهداف، وقد تقرر فيها إنشاء بنك لتمويل المشاريع الصهيونية برأس مال قدره مليونا جنيه إسترليني، وبناء جامعة عبرية في فلسطين.

وقد كان المؤتمر السادس للحركة الصهيونية هو آخر مؤتمر يحضره ثيودور هرتزل في عام 1903 حيث توفي بعدها بعام في 1904، بعد أن كان مهد الطريق وحول الحلم الى احتمال يمكن أن يتحول إلى واقع ملموس وقد كان.

المطلب الثاني: الحركة الصهيونية والدولة العثمانية

خضعت فلسطين للحكم العثماني عام 1516 ميلادي، وكان العرب في ذلك الوقت ينظرون إلى السلطنة العثمانية على أنها امتداد للخلافة الإسلامية الأولى، وظل العرب يعتبرون أنفسهم حكام البلاد وأهلها الشرعيين وقد كان العثمانيون بدورهم يعتبرون أن الإسلام هو منهجهم في الحكم والنظام والقانون، وقد اعتمدوا على المسلمين وأشركوهم في حكم البلاد وتولي الوظائف الحكومية، فأثبتوا نجاحهم في الميادين كلها، وساهموا مساهمة بارزة في تاريخ فلسطين على كافة الأصعدة، ولكن العثمانيون سيطروا على المناصب العليا والسلطة والنفوذ وكان تعيين الأشخاص في المناصب الرفيعة حكرا على الأتراك. وقد كان لطبيعة النظام الإداري العثماني دور بارز في تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان وخاصة الفلاحين كما أحدث فروقات شاسعة بين فئات المجتمع الفلسطيني، وقد خلف هذا النظام طبقة إقطاعية رأسمالية متغولة، كانت تشتري الأراضي من الفلاحين الذين أنهكتهم الضرائب، والديون، حيث يستأجر الفلاحون الماشية للحراثة من أسيادهم الإقطاع، ويشترون الحبوب الزراعية من أثرياء القرى والمدن، وكانت الفوائد المترتبة على الفلاحين من هذا الدين تصل إلى نسب جد مرتفعة وصلت عام 1830 حوالي 50%.

وفي عام 1856 شددت التنظيمات العثمانية الصادرة لإصلاح الإدارة من قبضة العائلات الإقطاعية على مصادر معيشة الفلاح الفلسطيني، كما اضطر الكثير من صغار الملاك من الفلاحين، الى تسجيل ممتلكاتهم وأراضيهم باسم الإقطاعيين وبتشجيع منهم، و التخفيض من مساحة أراضيهم عند التسجيل وذلك تهربا من الضرائب والجندية معا.[1]

ونظرا لعجز الفلاحين عن سداد ديونهم، وتراكم الضرائب عليهم فعمدت الدولة إلى بيع هذه الأراضي في المزاد لاسترداد ديونها وكان أهم المشترين السلطان نفسه وبعض الأغنياء اللبنانيين والسوريين.

وفي عام 1859 ازدادت عمليات بيع الأراضي الزراعية بواسطة المزاد لاستيفاء الضرائب المترتبة على الفلاحين، وبهذه الطريقة حصل أغنياء بيروت وتجارها أمثال عائلات، سرسق وتوينى ومتى وفرح وسليم الخوري على أخصب أراضي فلسطين في مرج ابن عامر.[2]

وكانت الأراضي تباع بأسعار بخسة لهذه العائلات والتجار، ليبيعوها بدورهم لليهود بأسعار مغرية جدا، حيث كان الهدف من شرائها هو التجارة وإعادة بيعها وليس زراعتها واستغلالها.

وقد زادت حركة شراء الأراضي الفلسطينية فيما بعد، وكانت قرية معلول العربية الإسلامية – المسيحية واحدة منها، وكانت أراضي هذه القرية قد نقلت إلى اسم مشتريها اللبناني العثماني من السراسقة المقيم في بيروت.[3]

---

[1]– حسن علي حلاق، مرجع سابق، ص71.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، "تاريخ فلسطين الحديث"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص54.

[3]– فرنسيس إملي نيوتن، "خمسون عاما في فلسطين"، ترجمة وديع البستاني مكابع صادر ريحاني، بيروت، 1974، ص149.

وكان باستطاعة كل رجل ثري وصاحب نفوذ أن يقوم بتقديم الرشوة لموظفي الدولة العثمانية، وبذلك يتجاوز كل القوانين والأعراف.

وكانت هناك قرى عديدة يدير شؤونها أفراد من عائلة فارحي اليهودية، التي كان لها في النصف الأول من القرن التاسع عشر شأن مرموق في الحياة الاقتصادية والسياسية في ولايتي دمشق وعكا.[1]

والحقيقة أن الفلاح الفلسطيني ورغم تردي أوضاعه والممارسات الظالمة بحقه والتي ربما كانت مقصودة لدفعه إلى هجران أرضه وبيعها بأبخس الأثمان، رغم هذا كله فقد بقي الفلاح الفلسطيني متمسكا بأرضه ومرتبطا بها ارتباطا عضويا.

وكان نشاطه وكفاءته موضع تقدير وإعجاب زوار فلسطين من مؤرخين ورحالة وسياح، وتشير الأدلة على مواصلة الفلاح الفلسطيني في العمل في أرضه ومضاعفة إنتاجه الأمر الذي أكد أن فلسطين كانت قبل بدء الغزو الصهيوني تدر الخيرات والمكاسب.[2]

وهذا عكس ما تدعيه المصادر الصهيونية من "أن أراضي فلسطين كانت أسوأ حالا وأشد بؤسا وأكثر انحطاطا وأعظم عقما وأشد إجدابا قبل أن تغمرها تلك الهجرة، فقد بذل هؤلاء اللاجئون [اليهود] إليها دمائهم وأنفقوا أموالهم...".[3]

ولكن هذا الكلام الذي يقطر حقدا وتضليلا وطمسا للحقيقة كذبته حتى المصادر الصهيونية الأخرى ومنهم الصهيوني "أوليفانت" والذي أبدى إعجابه الشديد بخيرات فلسطين وراح يصف خيرات مرج ابن عامر بقوله "قد يدهش القراء أن يعلموا أن كل فران من سهل "إزدرلون" يزرع خير زراعة، وأن الأمن يسود نواحيه كلها حيثما توجه

---

[1]– بولياك أبراهام، "الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان"، ترجمة عاطف كرم، دار المكشوف، بيروت 1943، ص145.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص45.

[3]– إيلي ليفي أبو عسل، "يقظة العالم اليهودي"، دار الفضيلة، مصر، 1943، ص249.

المتوجه وقصد وأنا بذلك كله الشهيد، وها هو اليوم أمامي بحيرة خضراء يتماوج قمحها حول قرى ودساكر ناهضة كالجزائر فوق هضبة مستقرة آمنة".[1]

ولكن اجتمعت على الفلاح الفلسطيني البسيط عوامل متعددة كانت كلها تدفعه نحو التخلي عن أرضه التي ورثها عن الآباء والأجداد، وتمثلت هذه العوامل في الطبقة الإقطاعية المتوحشة من اللبنانيين والسوريين بالإضافة إلى الفساد والترهل في الإدارة العثمانية في الولايات العربية عامة وفي فلسطين خاصة.

ولا يعني تأسيس الحركة الصهيونية ومؤتمر بال في سويسرا أن ذلك كان بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين في العهد العثماني فقد بدأت الهجرة قبل ذلك بعقود، حيث سعى إلى الهجرة إلى فلسطين اليهود الألمان وكانوا هم الرواد عام 1860 وقد كان يقود هؤلاء اليهود الألمان رجل يدعى "هوفمان" من بلدة "ورتنبرغ" في ألمانيا، وقد طلب هوفمان عام 1868 من السلطان عبد العزيز ترخيصا بتأسيس مستعمرة يهودية في الأراضي المقدسة.

وفي عام 1869 بدأت قوافل "ورتنبرغ" تطأ أرض فلسطين حيث استقرت في حيفا، وقام "هوفمان" بابتياع أراضي في يافا والقدس وأسكن فيها المهاجرون الألمان الذين أسسوا قرية "صارونة" التي تبعد عن يافا ثلاثة أرباع الساعة.[2]

ولم تكن الدولة العثمانية في ذلك الوقت صارمة في موقفها من هذه المستوطنات الزراعية ربما لأنهم لم يكونوا يشعرون بخطورة هذه الهجرة وهذه المستوطنات على فلسطين.

وقد شهدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تزايدا ملحوظا بعد اغتيال القيصر الروسي "إسكندر الثاني" عام 1881 واتهام الحكومة الروسية لليهود بالمشاركة في قتله، حيث بدأت موجة من الاضطهاد لليهود الروس، واتخذت الحكومة الروسية مجموعة

---

[1]– فرنسيس إيلي نيوتن، مرجع سابق، ص ص69–70.

[2]– حسن حلاق، مرجع سابق، ص79.

من القرارات تقيد حركة اليهود، ويذكر بأن اغتيال القيصر لم يكن السبب الوحيد لإصدار هذه القرارات، إنما جاءت نتيجة لتحذيرات الاقتصاديين الروس وتنبيه الحكومة إلى وجوب اتخاذ إجراءات جذرية لمنع انهيار الاقتصاد القومي والحياة الاجتماعية، بسبب الوسائل غير المشروعة التي يستخدمها التجار والمرابون اليهود.[1]

ومما سبق نلاحظ أن تأسيس الحركة الصهيونية كان تتويجا لحراك طويل ومحاولات حثيثة في اتجاه استيطان فلسطين.

ولكن الحركة الصهيونية كان دورها هو تجميع كل الطاقات اليهودية في العالم، وتنظيمها وتوحيد جهودها من خلال الحركة الصهيونية والمؤسسات التي ستقوم ببنائها وذلك من أجل تحويل الحلم إلى حقيقة وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد تحرك "ثيودور هرتزل" وقادة الحركة الصهيونية في خطين متوازيين، الأول هو محاولة الحصول على دعم القوى الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت مثل فرنسا وبريطانيا والضغط من خلالها على السلطان عبد الحميد الثاني لكي يسمح لليهود بإقامة وطن لهم في فلسطين وقد كان الصهاينة حريصون على استخدام كلمة وطن وليس دولة وذلك تفاديا للحساسية، فمصطلح وطن أخف وطئا ولا يعني بالضرورة الاستقلال عن الدولة العثمانية.

والخط الثاني كان في محاولة أخذ موافقة من السلطات العثمانية والسلطان شخصيا من خلال تقديم العروض المادية المغرية واستغلال الأزمة المالية الخانقة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية آنذاك.

ولقد كانت الدول الاستعمارية تريد من جهة التخلص من اليهود وإخراجهم من أراضيها، ومن جهة ثانية تريد زرع كيان في المنطقة يكون غريبا عنها وفي نفس الوقت مواليا للغرب ويحافظ على مصالحه وخطوط تجارته، وقد كان أول تعبير عن

---

[1]- الأميرال وليم، غاي كار، "أحجار على رقعة الشطرنج"، ترجمة سعيد جزائري، دار النفائس، ط1، 1970، ص158.

هذا التوجه هو النداء الذي وجهه "نابليون بونابرت" لليهود لمساعدته لاحتلال فلسطين عسكريا[1]، وذلك لإعادة فلسطين والقدس للورثة الشرعيين وهم اليهود، وقد كان هذا النداء هو الأول من نوعه في عصر ما بعد النهضة الأوروبية.

وقد كانت فرنسا بحاجة ماسة إلى التمويل اليهودي فقد كان آل روتشيلد في مقدمة الممولين لجيش نابليونـــ، وقد كان هذا النداء في أبريل عام 1799. ولكن اليهود ونظرا لنفوذهم الاقتصادي ووجودهم في مناصب سياسية وإدارية هامة، وحرصهم على تجنب إثارة ولاة وحكام المنطقة، جعلهم يتريثون في الاستجابة لطلب نابليون خوفا على امتيازاتهم وأوضاعهم ولعدم ثقتهم في انتصار نابليون والذي هزم فعلا بعد أن فشل في دخول عكا وقال كلمته المشهورة "تحطمت آمالي تحت أسوارك يا عكا".

أما بريطانيا فقد كانت مهتمة بضرورة تأمين مواصلاتها إلى الهند عن طريق استمرار نفوذها في بلاد الشام، وقد رأت أن هذا لا يتم إلا من خلال إقامة كيان في فلسطين يكون مواليا وحليفا وحارسا لمصالحها في المنطقة.

وقد تم افتتاح أول قنصلية بريطانية في القدس عام 1834 وذلك لحماية المصالح البريطانية في الشرق أولا، ثم الاهتمام بشؤون اليهود وتسجيلهم في القنصلية بقصد الحماية، رغم أن اليهود لم يكونوا يتمتعون بالحماية في بريطانيا نفسها والتي كانت تحرمهم من الحقوق السياسية والمدنية وتفرض عليهم القيود التي تحد من حريتهم ولم ينته ذلك إلا عام 1890. ولكن كان لبريطانيا مجموعة من الأهداف من وراء التمكين لليهود في فلسطين نذكر منها:

1-نداء نابليون لليهود أيقظ السياسة البريطانية التي رأت ضرورة منافسة فرنسا في الشرق عن طريق استمالة اليهود والعمل على تمكينهم من فلسطين لينفذوا سياساتها ويحفظوا مصالحها.

[1]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص12.

2- القلق البريطاني من العلاقة الوطيدة بين فرنسا من جهة ومصر بقيادة محمد علي باشا.

3- ضرب أي محاولة للوحدة بين مصر والشام من خلال إقامة دولة يهودية في فلسطين تشكل حاجزا يمنع هذه الوحدة.

4- الحاجة البريطانية إلى التمويل اليهودي على سبيل المثال فقد كان شراء أسهم قناة السويس عام 1875 بأموال يهودية. وقد كانت تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى القنصلية في القدس هي تقديم كل الدعم والحماية لليهود وضرورة إرسال التقارير عن أوضاعهم وأعدادهم.

والجدير بالذكر أن الحماية البريطانية كانت لليهود الذين يحملون جنسيات أجنبية، أما يهود الدولة العثمانية فكانوا يعتبرون رعايا للإمبراطورية خاضعين لتشريعات السلطان. وقد صرح توماس كلارك في كتابه "الهند وفلسطين" عام 1861 فقال: "إن بعث الأمة اليهودية سوف ينعش بني إسرائيل ويعود علينا بأفضل المنافع قاطبة، ومن المؤكد أن احتلال اليهود لفلسطين تحت حماية بريطانيا يجب أن يكون بمثابة الضرورة القصوى على الإطلاق، وإذا كانت بريطانيا تعتمد من جديد على تجارتها حجر الزاوية في عظمتها، وإذا كان أقرب مجرى للتجارة وأفضله يمر عبر القارات الثلاثة الكبرى، وبما أن اليهود يؤلفون شعبا تجاريا في الجوهر، فهل توجد بادرة أكثر طبيعية ومنطقية من زرعهم على طول ذلك الطريق القديم العظيم للتجارة القديمة.[1]

وهكذا تحالفت بريطانيا الاستعمارية مع الصهيونية في التقاء مصالح فريد من نوعه كان ضحيته شعب كامل شرد من أرضه ليسكن مكانه جماعات متفرقة جاءت من كل حدب وصوب.

[1]– علي محمد علي، مرجع سابق، ص34.

وعلى الخط الموازي للاتصالات مع الدول الاستعمارية كان قادة الحركة الصهيونية وعلى رأسهم "ثيودور هرتزل" يرسلون الرسائل والوسطاء إلى السلطان عبد الحميد الثاني لاقناعه بإعطاء اليهود حق إقامة وطن لهم في فلسطين، وكان من هؤلاء الوسطاء، النبيل الهولندي الكونت "نيولينسكي" وهو من رجال السلطان الذين يثق بهم وكان عينا للسلطان يجمع له الأخبار من خلال تجواله في قاعات استقبال الطبقات الراقية ويرفع تقاريره بما يدور هناك إلى السلطان، وقد أصدر صحيفة تدافع عن مصالح الدولة العثمانية في أوروبا بأمر من السلطان.

وقد نقل الكونت "نيولنسكي" إلى السلطان عرضا ماليا من هرتزل، يساوي خمسة ملايين ليرة ذهبية – تكفل بالقسم الأكبر منها "إدموند روتشيلد" – وكانت أعباء الخزينة العثمانية يومها تقدر بعشرين مليون جنيه إسترليني مما يدل على أن هذا العرض كان سخيا جدا، وكانت الحاجة ماسة إليه، حيث كانت الدولة التي ورثها السلطان عبد الحميد قد أرهقتها الديون وأعلنت عام 1881 أن خزينتها عاجزة عن السداد، أي أعلنت إفلاسها، وفي الأعوام التالية تسببت المبالغ التي صرفت في تصفية الديون بأزمة مالية خانقة.

وقد جاء في الطلب الذي قدمه نيولينسكي إلى السلطان عبد الحميد الثاني ما يلي: "لا يمكن إصلاح الأوضاع المالية للحكومة السنية من دون دعم من رأسمال اليهود، وأصحاب رؤوس الأموال هؤلاء لا يطلبون سوى إذن بالسماح بإقامة مستوطنات من قسم في فلسطين تحت الإدارة العثمانية... ولن يمارس اليهود أي عمل سياسي وبمجرد قبول الذات الشاهانية –السلطانية– استعداد اليهود فإنه يكون قد اكتسب المعونة النقدية من الرأسماليون الكبار في العالم، ربما يقصد بذلك البارون روتشيلد – والمعونة

المعنوية للصحف الكبرى التي يملكها اليهود في أوروبا وهذا امر لا يمكن تجاهله خصوصا في مثل هذه الظروف.[1]

وعلى الرغم من أن العرض كان سخيا جدا وجاء في توقيت عصيب إلا أن رد السلطان كان قاسيا جدا حيث رد على الكونت "نيولينسكي" قائلا: "إن كان هرتزل صديقك كصداقتك لي، فقل له أن لا يخطو خطوة أخرى في هذه القضية، فإنني لن أبيع شيئا من التراب ولو كان شبرا، لأن هذا الوطن ليس ملكا لي، بل هو أمانة لأمتي، نالته بالدماء، وسوف نرويها بدمائنا قبل أن تنفصل أو تبتعد عنا، لن يتمكن أحد من اقتطاع متر من هذه الأرض قبل أن نرويها بدمائنا، إن جنود ألويتي في سوريا وفلسطين سقطوا شهداء، وثبت الجميع هناك في الميدان بلا عودة، إن الإمبراطورية التركية ليست ملكا لي إنها ملك للأمة التركية، لن أتنازل عن أي قطعة منها، فلندع اليهود وليحتفظوا بملايينهم، وعندما تتمزق إمبراطوريتي فقد يحصلون على فلسطين بلا مقابل، يمكنهم أن يمزقوا أجسادنا، ولا يمكنني أن أسمح بتشريح جسد وهو على قيد الحياة".[2]

ولكن هرتزل لم يتراجع ولم يتسرب اليأس إلى نفسه وظل يحاول جاهدا أن يقابل السلطان عبد الحميد، واستعان بالدول الأوروبية وبعلاقاته مع بعض الشخصيات التركية، وفي عام 1901 ميلادية وافق السلطان عبد الحميد الثاني على مقابلة ثيودور هرتزل وبدأ هرتزل حديثه بكيل المديح للدولة العثمانية التي احتضنت اليهود وعاشوا تحت جناحها حياة كريمة سعيدة، بعد أن اضطهدتهم أوروبا وتعرضوا فيها لكل أنواع الأذى، وحاول مرة أخرى استغلال الوضع المادي المتردي للدولة العثمانية في محاولة لانتزاع موافقة السلطان على مشروعه الرامي إلى استيطان فلسطين، في مقابل حل كل

---

[1]– مصطفى أدمغان، "السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب"، ترجمة مصطفى حمزة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص153.

[2]– مصطفى أمغان، مرجع سابق، ص153.

مشكلات الدولة العثمانية المادية ومساعدتها في النهوض الاقتصادي، من خلال الثروات اليهودية والطاقات البشرية والتقنية اليهودية.

وقد كان السلطان عبد الحميد مدركا لخطورة المشاريع الصهيونية، كما كان مدركا للنفاق الذي تمارسه الدول الأوروبية، إن المشكلة اليهودية هي مشكلة أوروبية صرفه، وليست مشكلة العالم الإسلامي أو الدولة العثمانية، ويجب حلها ضمن القارة الأوروبية وليس على حساب الدولة العثمانية.

وقد رد السلطان عبد الحميد على الضغوط الأوروبية من أجل توطين اليهود في فلسطين بالقول "إنكم تستخدمون اليهود لممارسة الضغوط علينا وتسعون لطردهم إلى بلادي، وكأنه لا يكفيكم أنكم لم تعملوا على توفير الأمن لهم في أراضيكم، في تصرف يبدو كمن يفرض عليك ضيفا ويدخله بيتك بالقوة، ثم يحاسبك بين الحين والحين، لماذا لا تعتني بضيفك".[1]

وقد حاول هرتزل التقليل من قلق السلطان عبد الحميد الثاني من خلال الحديث عن أن القدس لن تكون ضمن حدود الدولة اليهودية فقد قال له صديقه "نيولينسكي" أن السلطان لا يمكن أن يتخلى أبدا عن القدس فكان رد هرتزل "سندبر هذا الأمر... سنجعل القدس خارج حدود الدولة اليهودية، المكان المقدس يمتلكه كل المؤمنين".[2]

وقد كان السلطان عبد الحميد الثاني على وعي بخطورة توطين اليهود في فلسطين، وقد كتب في مذكراته عن خطر اليهود ومشاريعهم على فلسطين قائلا: "لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقا في فلسطين، علينا أن نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين، وإلا فإن اليهود إذا

---

[1]– مصطفى أمغان، مصدر سابق، ص162.

[2]– علي محمد علي، مرجع سابق، ص62.

استوطنوا أرضا، تملكوا كافة قدراتها خلال وقت قصير، وبذا نكون قد حكمنا على إخواننا في الدين بالموت المحتم".[1]

وعاد هرتزل ليرسل رسالة أخرى إلى السلطان عبد الحميد في سبتمبر1901 طلب منه السماح بتأسيس شركة يهودية تدعى الشركة العثمانية اليهودية يبلغ رأسمالها خمسة ملايين جنيه تركي، هدفها تنمية الصناعة والزراعة والتجارة، في آسيا الصغرى وفلسطين وسوريا، وأن تقوم هذه الشركة بدفع مبلغ قدره ستون ألف جنيه سنويا للدولة العثمانية مقابل الامتيازات التي يمنحها السلطان للشركة ويقول هرتزل:

"إن خدماتي الخالية من أية مصلحة في هذه المشروعات هي تحت تصرف جلالتكم، حتى وإن كنتم لا تعتمدون أنه من المناسب البدء الآن – لا أسأل في عملي لجلالتكم إلا استعادة ثقة جلالتكم في – سيكون للمشروع – الشركة العثمانية اليهودية – فائدة أخرى وهي أن دافعي الضرائب بشرا وممتلكات سيزدادون في كل المناطق التي ستعمل الشركة فيها... وستدفع الشركة المزيد من الضرائب بنمو عملها... وسيتدفق رأس المال اليهودي من كل زاوية، ليوطد نفسه هناك وليبقى في الإمبراطورية".[2]

وفي محاولة من هرتزل لتنويع الإغراءات، اقترح إنشاء جامعة عبرية في القدس، حيث قدم اقتراحا" بهذا الخصوص للسلطان عبد الحميد بتاريخ 1902/08/31 قال فيه:

"إننا معشر اليهود نلعب دورا هاما في الحياة الجامعية في جميع أنحاء العالم، والأساتذة اليهود يملؤون جامعات البلدان... إننا نستطيع أن نقيم جامعة يهودية في إمبراطوريتكم ولتكن في القدس مثلا، عندها لن يضطر الطلاب العثمانيون الذهاب إلى الخارج".[3]

---

[1]– السلطان عبد الحميد الثاني، "مذكراتي السياسية"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979، ص34.

[2]– علي محمد علي، مرجع سابق، ص121.

[3]– المرجع السابق، ص128.

ولكن السلطان عبد الحميد ورغم حاجة دولته لمثل هذه المشاريع، كان يرفض بإصرار كل هذه المشاريع والتي هي في جوهرها مجرد رشوة للسلطان بعدما تمت رشوة الكثير من رجال الإدارة العثمانية في فلسطين.

وعندما زار القيصر الألماني فلسطين، وكان صديقا للسلطان، تقدم هرتزل لمقابلة القيصر الألماني وقد وافق على مقابلته، وانتهز هرتزل الفرصة، وألقى خطابا أمام القيصر طالبا منه المساعدة والتدخل لدى صديقه السلطان عبد الحميد الثاني وذلك لإقناعه بالسماح لليهود أن يقيموا وطنا لهم في فلسطين.

وقد جاء في خطاب هرتزل ما يلي: "نحن نطلب من جلالتكم مساعدتكم السامية من أجل المشروع في "إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين". ولكن ما كنا لنقدم على مثل هذا الطلب لو كان في خطتنا أدنى أذية أو تعدي على حاكم هذا البلد (السلطان عبد الحميد)...

نحن نخطط لقيام شركة يهودية لأراضي سوريا وفلسطين والتي ستحمل على عاتقها مهمة القيام بهذا المشروع (الوطن القومي) ونطلب لها أن تكون تحت حماية القيصر الألماني".[1]

وقد استفاض هرتزل في الشرح للقيصر الألماني "غليوم" عن أهمية المشروع الصهيوني وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين برعاية ألمانيا وحمايتها، حيث سيفتح الطريق البري لآسيا من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي، الأمر الذي سيجعل من ألمانيا منافس قوي للقوى الاستعمارية الأخرى ولكن هذا كله لم يجد نفعا، أمام إصرار السلطان عبد الحميد علي رفض كل مخططات هرتزل والحركة الصهيونية.

[1]– علي محمد علي، مرجع سابق، ص106.

والجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد أصدر مجموعة من القرارات في محاولة منه للتصدي للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن هذه القرارات كان الآتي:

1-في عام 1887م أصدر السلطان قرارا يجعل سنجق القدس مرتبط مباشرة بالسلطان في إسطنبول وذلك حتى يشرف بنفسه على منع تغلغل المشروع الصهيوني والهجرات اليهودية إلى فلسطين عموما وإلى القدس خاصة.

2-وعندما علم السلطان عبد الحميد أن سيل الهجرة اليهودية من روسيا قد يتدفق إلى فلسطين بسبب ما جرى ضد اليهود من قبل الحكومة القيصرية أرسل في 1882/06/29م رسالة إلى متصرف القدس طلب فيها منع اليهود الذين يحملون الجنسيات الروسية والرومانية والبلغارية من الدخول إلى القدس.

وكانت قوانين عام 1882م التي أصدرها السلطان لا تسمح لليهود بدخول فلسطين إلا في حالة واحدة، وهي الحج ولمدة ثلاثة أشهر، على أن يحجز جواز سفر الزائر ويودع في مركز الشرطة التركي حيث يستبدل مؤقتا بالجواز الأحمر.

3-كان السلطان على دراية كاملة بفساد الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة والمحسوبية عند كبار الموظفين، لذلك كان حريصا كل الحرص على تعيين موظفين أكفاء مخلصين على سنجق القدس، حتى لا يقعوا فريسة إغراءات قناصل الدول الأجنبية واليهود.

ومن هؤلاء الموظفين كان رؤوف باشا، الذي كان متصرفا للقدس بين عام 1876 وعام 1888م.

لكن سعي سفير الولايات المتحدة الأمريكية "أوسكار شتراوس" اليهودي الأصل إلى طرد رؤوف من منصبه، وذلك بالضغط على السلطات التركية، ووافقت السلطة

التركية على استبدال هذا الوالي بوال آخر أقل عداء للصهيونية، لأن مواقف وأعمال رؤوف باشا أدت إلى تجميد النشاط الصهيوني في متصرفية القدس خلال فترة ولايته.[1]

وفي عام 1890م قدم وجهاء القدس عريضة احتجاج للصدر الأعظم ضد رشاد باشا متصرف القدس الجديد، الذي أبدى محاباة وتحيزا للصهاينة، بخلاف سلفه رؤوف باشا، وكذلك قدموا عريضة أخرى عام 1891م طالبوا فيها بإصدار فرمان سلطاني يمنع هجرة اليهود إلى فلسطين، لأنهم لاحظوا بداية النشاط الصهيوني لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد أصدر السلطان فرمانا عام 1900 حدد فيه إقامة اليهود الزائرين لفلسطين بمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، فاحتج الصهاينة وطلبوا من الدول الأوروبية الاحتجاج فاحتجت إيطاليا وبريطانيا بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان رد السلطات العثمانية أن ذلك الفرمان ليس جديدا بل هو تجديد لفرمان صدر قبل عشرين عاما، ولكي يخفف السلطان من حدة الاحتجاجات وافق على لقاء هرتزل عام 1901م.

ولقد ذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته ما يلي:

"لكن الصهاينة يكونون سذجا إن كانوا يظنون أنني سأقبل محاولاتهم فأنا عدو لتصوراتهم التي يبنونها عن فلسطين، بمقدار ما أوليه من العناية والتقدير لليهود في إمبراطوريتنا باعتبارهم أفرادا مواطنين، ولخبراتهم في خدمة الباب العالي... في إمبراطوريتنا أراض فارغة يمكن استيطانها، تحتاج إلى ترتيب مناسب للهجرة، ولكننا لا نرى أن الهجرة اليهودية مناسبة لنا".[2]

وقد علق ثيودور هرتزل على أقوال السلطان هذه بطريقة تظهر إعجابه بقدر ما تظهر حيرته وقلقه فقال في مذكراته:

---

[1]– صبري جريس، "تاريخ الصهيونية"، ج1، مركز الأبحاث م.ت.فن بيروت، 1981، ص110.

[2]– مصطفى أمغان، مرجع سابق، ص159.

"إن أقوال السلطان هذه، والتي تعكس عظمة رجل الدولة الحقيقي، أثارت مشاعري، على الرغم من أنها أطفأت آمالي في لحظة واحدة".[1]

ولقد اتخذ السلطان عبد الحميد الثاني قرارات لدعم صمود أهل فلسطين عامة والقدس خاصة، وأوعز إلى متصرف القدس بضرورة الاهتمام بالأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بجولات استطلاعية لإعلام الأهالي بمشاريع السلطان الزراعية والمالية، وذلك لمواجهة المستثمرين والمرابين اليهود والإقطاع على حد سواء. وبالفعل فقد قام متصرف القدس في أبريل 1908م بجولات استطلاعية تعرف فيها على أوضاع الفلاحين ووصل إلى "بئر السبع" وهناك خطب في مشايخ وأهالي المنطقة قائلا: "سينشأ مركز كبير في مركز السبع لتعليم دروس الزراعة... وفي بئر السبع لا طواحين لكم وسيصير إن شاء الله طواحين لطحن حبوبكم، انظروا أيضا كيف أمر حضرة سيدنا ومولانا الخليفة الأعظم بالأشياء الخيرية لكم فإنه سينشئ في بئر السبع شعبة بنك زراعي... سيصير إقراضكم الدراهم بكامل السهولة، فتتخلصون من أيدي المحتكرين والصرافين، وتجلبون بذوركم ومؤونتكم وذخائركم وأدواتكم الزراعية بكل سهولة، وأيضا سيجلب لكم بواسطة الحكومة ماكنات وآلات زراعية من الجنس الذي استعمل بـــ "يافا" فتحرثون بها أراضيكم وتبذرون عليها بذوركم...".[2]

وفي الحقيقة إن هذه السياسة الاقتصادية التي أتبعها السلطان عبد الحميد قد جاءت متأخرة، في وقت كان الفلاح الفلسطيني قد وقع فريسة بين أنياب الإدارة العثمانية المرتشية والفاسدة وبين أنياب الإقطاعيين الذين كانوا يشترون أراض الفلاحين الفقراء بعد أن تبيعها السلطات في المزاد بأبخس ثمن.

كما أن الكثير من هذه القرارات ظلت حبرا على ورق نتيجة الترهل والفساد وفي الإدارة العثمانية في فلسطين بالذات.

---

[1]- المرجع السابق، ص160.

[2]- ثمرات الفنون، 1908/05/25، العدد 1664، ص6.

وقد توصل ثيودور هرتزل وقادة الحركة الصهيونية إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن تحقيق حلمهم وتنفيذ مشروعهم لبناء وطن قومي لليهود في فلسطين ما دام السلطان عبد الحميد الثاني على العرش.

وقد عبر عن ذلك ثيودور هرتزل قبل موته حيث قال: "إني أفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين وإن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة مادام السلطان عبد الحميد الثاني قائما في الحكم ومستمر".[1]

ومن هنا بدأت الحركة الصهيونية مساعيها إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، وشجعهم على ذلك الصيحات التي انطلقت معارضة حكم السلطان العثماني، سواء من الأتراك أو من باقي القوميات المختلفة وبدأت الحركة الصهيونية تستميل بعض الأتراك الموجودين في بعض العواصم الأوروبية وأتراك داخل تركيا وذلك بمساعدة يهود الدونمة في مدينة سلانيك، وهم جماعة من اليهود أعلنوا الإسلام ظاهريا واحتفظوا بيهوديتهم في الباطن. كل ذلك للتخطيط لمسألة خلع السلطان.

وفي عام 1889م شكل جماعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية الإمبراطورية من إسطنبول هدفها الواضح عزل "عبد الحميد الثاني" وكان وراء هذا التشكيل السري رجل ماسوني من ألبانيا اسمه "إبراهيم تيمو" أو أدهم كما كان يسمى أحيانا.[2]

وقد اشترك مجموعة من الطلاب في تلك المنظمة وكان مقرها في جنيف ثم انتقل إلى باريس، وكانوا يعملون على نشر أفكارهم داخل صفوف الجيش وقد أصدروا مجلة في جنيف تحت اسم "عثمانلي" لمحاربة السلطان عبد الحميد وتأليب الرأي العام عليه.

وقد عرف هذا التنظيم باسم "الاتحاد والترقي" وهو فرع لحزب "تركيا الفتاة".

دأب أعضاء الجمعية على عقد اجتماعاهم السرية في المحافل الماسونية، وعقدوا اجتماعاتهم الأولى في المحفل الماسوني الإيطالي، وفتحت السفارات الأجنبية أبوابها

---

[1]– محمد الهلالي، "السلطان عبد الحميد بين الإنصاف والجحود"، دار الفكر، دمشق، 2004، ص100.

[2]– حسن حلاق، مرجع سابق، ص287.

لكل مخطط عصيان على السلطان، وكانت إنجلترا وفرنسا سابقتين إلى إيواء اللاجئين من معارضي الحكم الحميدي، وتركتهم يعملون في عواصمها علنا لإسقاط السلطان.[1]

وفي عام 1896م عقد في فيينا مؤتمر دعت إليه جمعية الاتحاد والترقي اشترك فيه اليونان والمقدونيون والعرب واليهود وبقية الأقليات، وقرروا فيه خلع السلطان وقلب نظام الحكم، غير أن السلطان عبد الحميد استطاع أن يفشل محاولاتهم خاصة بعد انتصاره في حرب اليونان عام 1897م.

وقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1902 و1907 نشاطا ملحوظا ضد السلطان، فقد بدأت أفكار "تركيا الفتاة" تنتشر في داخل وخارج الإمبراطورية وبواسطة القائد التركي مصطفى كمال صار للجمعية فروع في يافا والقدس، وفي عام 1907 عقد مؤتمر لجماعة الاتحاد والترقي وكانت مقرراته تشمل ما يلي:

1- إجبار السلطان عبد الحميد على ترك العرش.

2-تبديل الإدارة الحاضرة من أساسها.

3-تأسيس أصول المشروطية والمشورة.[2]

وفي هذه الفترة كانت الدوائر الصهيونية لا تزال تسع مع الساعين لإسقاط السلطان عبد الحميد، مؤكدين استمرارهم في تحركاتهم لحين تحقيق مشروعهم الصهيوني في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وهذا لن يتم مادام عبد الحميد الثاني على العرش.

وفي عام 1908 تعاظم دور اليهود في جمعية الاتحاد والترقي ودخل إليها يهود الدونمة المقيمين في "سالانيك"، وأصبحت هذه المدينة المركز الرئيسي لجمعية الاتحاد والترقي حيث تضم أكبر عدد من اليهود في تركيا وخاصة يهود الدونمة.

---

[1]– سعيد الأفغاني، "كانت الصهيونية هي خالعة السلطان ومقوضة المملكة العثمانية"، مجلة العربي، ديسمبر 1972، العدد 169، ص152.

[2]– حسن حلاق، مرجع سابق، ص292.

وقد لعب اليهود دورا فعالا في إشعال ثورة 1908 ويؤكد ذلك الكثير من المراجع التاريخية، حيث كان اليهود هم العقل المحرك للثورة وخاصة يهود الدونمة، والذين كان عددهم في سالانيك قد تجاوز السبعين ألفا.

ويعترف المؤرخ الصهيوني « Kallen » بأن أكثر أعضاء جمعية الاتحاد والترقي كانوا من "الدونمة" وممن عاشوا في المنفى، وكان هؤلاء تلاميذ السياسة الأوروبية.[1]

وفي 23 يوليو 1908 تمرد الجيش الثالث في مقدونيا وبالذات في سالانيك، حيث أعلن الثورة وهدد بالتقدم نحو العاصمة إسطنبول، وقد رضخ السلطان لمطالب هؤلاء الثوار وأعلن الإرادة السلطانية بإعادة مجلس "المبعوثان" –البرلمان الموسع– وإعادة العمل بالدستور، ويذكر "أرنست رامزور" عن العلاقة بين اليهود وجمعية الاتحاد والترقي، بأنه يمكن القول أن الثورة التركية تقريبا من عمل مؤامرة يهودية ماسونية.[2]

ويبرز دور اليهود مرة ثانية في حادثة خلع السلطان عبد الحميد الثاني عندما مارس الاتحاديون الضغوط على مفتي الإسلام محمد ضياء الدين بإصدار فتوى الخلع، ثم أوفدوا يوم الثلاثاء 1909/04/24 وفدا مكونا من مجموعة من الشخصيات البارزة ومن ضمنهم شخص يهودي هو "قارصوه" وذهبوا إلى قصر "يلدز" لإبلاغ السلطان نبأ الخلع، وقد صرخ السلطان قائلا بغضب ومشيرا إلى قارصوه ما هو عمل هذا اليهودي في مقام الخلافة، وحدق بغضب إلى قارصوه وتابع كلامه: "بأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي...وبدلا من الجواب ساد الارتباك الجماعة بالأخص اليهودي، ومما زاد غضب السلطان أنه كان قد سبق له طرد هذا اليهودي قارصوه من قصر يلدز حينما حاول التأثير عليه لإسكان اليهود في فلسطين، كما أن قارصوه هذا اعتقل بتهمة التجسس في قصر يلدز على أبواب ثورة 1908 وسيق إلى السجن إلا أن أصدر السلطان عفوا عنه.

---

[1]– المرجع السابق، ص297.

[2]– المرجع السابق، ص310.

ومن الملفت للانتباه أن الاتحاديين حرصوا على سجن السلطان في سلانيك المعقل اليهودي وفي فيلا "آلاتيني" وهي تخص أحد أصحاب البنوك اليهود الأثرياء وعضو في جمعية الاتحاد والترقي، وقد بقي السلطان في منفاه في سلانيك حتى توفي عام 1918. وقد أرسل السلطان عبد الحميد الثاني رسالة إلى شيخه في الطريقة الشاذلية الشيخ محمود أبو الشامات شيخ الطريقة الشاذلية في دمشق تبين سبب خلعه وقد جاء فيها:

"إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم "جون تورك" وتهديدهم، اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة، إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين، ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيرا وعدوا بتقديم 150 مليون ليرة إنجليزية ذهبا، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضا".[1]

وقد كانت إجابة السلطان عبد الحميد الثاني قاطعة وواضحة على هذه التهديدات والإغراءات فقال "لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثية سنة، فلم أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين... وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، وأبلغوني أنهم سيعيدوني إلى سلانيك".[2]

وبعد خلع السلطان عبد الحميد ازداد النشاط الصهيوني المنظم على شتى المستويات وكانت فرحتهم ظاهرة بخلع السلطان عبد الحميد، فقد كتب الصهيوني "ريتشارد غوتهايل" رئيس الفرع الأمريكي للمنظمة الصهيونية قائلا: "ما من أحد يخفق قلبه فرحا وابتهاجا مثلما يخفق قلب الصهيونيين على انقلاب تركيا الفتاة".[3]

---

[1]– مجلة العربي الكويتية، عدد ديسمبر 1972..

[2]– المرجع السابق.

[3]– رفيق شاكر النتشة، "السلطان عبد الحميد وفلسطين"، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط1، 1991، ص184.

وفي ظل حكم جمعية الاتحاد والترقي زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بل سهلت الجمعية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي خاصة بعد تولي اليهود الأتراك مناصب مهمة في الدولة.[1]

ويمكن القول أن الحكم الجديد في تركيا كان للصهيونية فيه نفوذ كبير ساعد كثيرا على إزالة القيود التي كانت تقف في وجه الاستيطان اليهودي في فلسطين.

فبعد الإطاحة بالسلطان ازداد النفوذ الاقتصادي والسياسي الصهيوني فازداد عدد المؤسسات المالية العاملة في ميدان العمل الاستيطاني في فلسطين، وفي مقدمة هذه الشركات كانت شركة "إنجلو–ليفانتين" « Anglo-Levantine » المصرفية في اسطنبول، وشركة أرض إسرائيل، وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية، والصندوق الثقافي اليهودي وشركة المكابي للأراضي، كل هذه الشركات وغيرها لعبت دورا هاما في ترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين.

[1]– رنا خماس، "العلاقات التركية–الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، 1996–2009"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

الخلاصة:

لقد حاول الباحث في هذا الفصل دراسة تاريخ العلاقة بين اليهود والأتراك وذلك بعد أن هاجر اليهود من أوروبا نتيجة لما لاقوه من اضطهاد لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بممارسات اليهود أنفسهم في المجتمعات التي عاشوا فيها ولم يستطيعوا الاندماج وحافظوا على عزلتهم وانغلاقهم، كما أن هجرة بعضهم كانت لظروف اقتصادية مختلفة.

وقد لاقى اليهود كل الرعاية والحماية في ظل الدولة العثمانية وعاشوا بكل حرية وأمان في جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية حيث كانوا متساويين أمام القانون مع المسلمين، ولهم مدارسهم الخاصة ويتحاكمون أمام المحاكم حسب الشريعة اليهودية، وكان السلطان عبد الحميد الثاني قد أمر بصرف راتب شهري للحاخام الأكبر لتركيا أي أنه عامل الحاخام كما يعامل كبار موظفي الدولة واتخذ تقليدا بأن يرسل سنويا في عيد الفصح اليهودي إلى حاخام القسطنطينية ثمانية آلاف فرنك لتوزع على فقراء اليهود في العاصمة التركية، وتناول الباحث في هذا الفصل العلاقة بين اليهود والدولة العثمانية قبل تأسيس الحركة الصهيونية، وبعد تأسيسها وذكرنا الأصول الفكرية للحركة الصهيونية وذلك من خلال دراسة أفكار بعض مفكري الحركة الصهيونية والذين نظروا لقيام وطن قومي لليهود في فلسطين، وذكرنا الحاخام "زفى هيرمس كاليشر" الذي وضع كتاب "السعي لصهيون".

والمفكر "بيريتز سمولنسكن" والذي وضع أفكاره في كتاب تحت عنوان "فلنبحث عن الطريق" قال فيه: "إن فكرة استيطان اليهود في أرض إسرائيل ينبغي أن تكون منذ الآن الموضوع الرئيسي للجدل والحوار بين الذين يحبون شعبهم"، وكان ذلك عام 1875، ثم كان المفكر "ليوبنسكر" الذي وضع كتاب "التحرر الذاتي" عام 1882، طالب فيه بضرورة أن يكون لليهود وطن قومي مستقل يعيشون فيه أحرار، وطالب بعقد مؤتمر يهودي لذلك.

ثم جاء تيودور هرتزل ليتوج هذه الأفكار ويترجمها عمليا من خلال عقد المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في بال بسويسرا عام 1897م لتبدأ مرحلة أخرى من العلاقة بين اليهود والعثمانيين، حيث بدأ هرتزل في محاولاته الحثيثة من اجل انتزاع موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين واستغل الظروف الاقتصادية المتدهورة للدولة العثمانية والمديونية العالية وعرض عروضا سخية، ولكن السلطان عبد الحميد الثاني ظل ثابتا على موقفه من الرفض المطلق لكل مشاريع الحركة الصهيونية.

وعندما تيقن قادة الحركة الصهيونية من أن السلطان عبد الحميد الثاني لن يتزحزح عن موقفه، أجمعوا على أنه لا يمكن تحقيق حلمهم في وطن قومي في فلسطين مادام السلطان عبد الحميد الثاني على العرش، وبدؤوا في دعم وتمويل كل التيارات المعادية للسلطان وعلى رأسها جماعة الاتحاد والترقي... والتي استطاعت فيما بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني.

وبذلك بدأت صفحة جديدة من العلاقات بين اليهود والحركة الصهيونية من جهة والحكم الجديد في تركيا من جهة. وانتعشت آمال اليهود في تحقيق حلمهم،

الفصل الثاني

العلاقات التركية الإسرائيلية بعد قيام الجمهورية في تركيا وإنشاء إسرائيل

الفصل الثاني: العلاقات التركية الاسرائيلية بعد قيام الجمهورية في تركيا وإنشاء إسرائيل

المبحث الأول: دوافع كل طرف لبناء هذه العلاقة

المطلب الأول: الطرف التركي

لقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وذلك عام 1949م، أي بعد قيام إسرائيل بعام تقريبا.

وقد تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين، وقد عينت إسرائيل قنصلا عاما يسمى "فيكتور أليعازر" ووزيرا مفوضا لها هو "إلياهو ساسون" وقد افتتحت تركيا سفارتها في تل أبيب في مارس عام 1950 ميلادية، وعينت سفيرا فوق العادة لها في تل أبيب يدعى "سيف الله إيسين". وفي عام 1954 وأثناء زيارته إلى واشنطن صرح رئيس الوزراء التركي في ذلك الوقت "عدنان مندريس" بأن "الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل من الوجود والحياة".

وقد هاجر في تلك الفترة أكثرمن 34 ألف يهودي تركي إلى إسرائيل، ويمكننا أن نجمل الأسباب التي دفعت تركيا لنسج علاقة مبكرة مع إسرائيل في الآتي:

أولا: العلامة الوثيقة التي نشأت بين الحركة الصهيونية من جهة وجمعية الاتحاد والترقي من جهة أخرى، حيث التقت مصالح الطرفين على خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش وإسقاط الخلافة الإسلامية وتعاون الطرفان تعاونا وثيقا لتحقيق ذلك الهدف كما أجمعت على ذلك كل المصادر التاريخية تقريبا. وكان لليهود نفوذا واسعا في دواليب الجمهورية التركية الوليدة لأسباب متعددة وكان أهمها السبب الاقتصادي حيث كانت الجمهورية الوليدة بحاجة لدعم بيوت المال اليهودية المختلفة، بالإضافة إلى وجود أعضاء يهود كثر في المراكز القيادية في جماعة الاتحاد والترقي وخاصة يهود سلانيك والتي كانت مركز التحرك ضد السلطات والمكان الذي نفي إليه السلطان حتى مات عام 1918 الميلادية.

وقد كان واضحا حجم التسهيلات التي منحت لليهود في عهد الاتحاد والترقي حتى قبل قيام إسرائيل، بل كانت هذه التسهيلات سببا مهما في تسريع إقامة إسرائيل.

ثانيا: لم يكن التحالف القديم بين الحركة الصهيونية وجماعة الاتحاد والترقي هو السبب الوحيد في قيام العلاقة المبكرة بين الجمهورية التركية الوليدة وإسرائيل الوليدة هي أيضا.

فتركيا التي توجهت غربا وقطعت كل صلاتها بالماضي كانت تبحث عن حليف قوي في المنطقة وفي نفس الوقت لا ينتمي إلى المنطقة ثقافيا وعقائديا وحضاريا.

فتركيا الجديدة رفعت شعار علمانية الدولة وفصل الدين ليس فقط عن السياسة ولكن عن كل مناحي الحياة، وحصره في مجرد طقوس للعبادة في المساجد، ونفذت النخب الحاكمة هذه السياسة بصرامة وحزم.

وقد وصف المؤرخ "أرنولد توينبي" هذه المرحلة في تركيا الجديدة بالقول: "ولم يكتف الأتراك بتغيير دستورهم الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة، بل قامت الجمهورية الوليدة بخلع المدافع عن الدين الإسلامي –الخليفة– وألغت منصبه – الخلافة– وجردت رجال الدين وحلت منظماتهم، وأزالت الحجاب عن رأس المرأة، واستنكرت كل ما يرمز إليه الحجاب، وأجبرت الرجال على ارتداء القبعات، وكنست الشريعة الإسلامية بأكملها.[1]

وبالإضافة لما سبق، قامت النخب العلمانية الحاكمة في الجمهورية التركية الوليدة، بتبديل الأحرف العربية بأحرف لاتينية، وهذا كان يعني طرح الجزء الأكبر من التراث الأدبي والفكري العثماني، والذي يمثل الشعب التركي، وموروثه الثقافي والحضاري على مدى قرون طويلة، ومن هنا فقد وجدت تركيا الجديدة نفسها "دولة طفلة" بعد أن قطعت جذورها الضاربة في أعماق التاريخ، وأدارت ظهرها للموروث

[1]– أرنولد توينبي، "الإسلام والغرب والمستقبل، تعريب د.نبيل صبحي، نشر دار العربية، بيروت، 1998، ص70.

الحضاري الكبير، حيث كانت النخب الحاكمة ترى في ذلك التاريخ سببا في الهزيمة والتخلف وأن طوق النجاة الوحيد هو اللحاق بالغرب والاندماج فيه بعيدا عن الماضي بكل علاقاته وأبعاده، واستلهام التجربة الغربية بالكامل في السياسة والثقافة والاقتصاد ونمط العيش.

وهكذا فقد اختارت تركيا العزلة عن المحيط والعمق التاريخي لها، فكانت بحاجة إلى حليف في المنطقة يكسر هذه العزلة دون أن يترتب على ذلك العودة إلى الماضي.

ثالثا: تركيا رأت في إسرائيل جواز المرور الذي تحتاجه للانخراط في الغرب، فاليهود علاقاتهم ونفوذهم في الغرب كبيرة وكبيرة جدا، واعتقدت تركيا أنها يمكن أن تستثمر هذه العلاقات في فتح أبواب أوروبا لتركيا الجديدة.

وحتى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت في ذلك الوقت قوة صاعدة وفتية وغنية اعتقدت تركيا أن إسرائيل يمكن أن تكون مفيدة من هذا الجانب.

رابعا: هناك الأسباب الاقتصادية والتي كانت حاضرة بقوة، فتركيا تعاني من أزمات اقتصادية حادة، وديون متراكمة، وجهاز دولة مترهل ومتخلف، كل ذلك دفع تركيا الجديدة لمحاولة الاستفادة من الأموال اليهودية من جهة ومن علاقات اليهود مع الدول الغنية في أوروبا وأمريكا، وكذلك للاستفادة من خبرات اليهود في مجال المال والأعمال والمصارف وغيرها.

خامسا: توتر علاقات تركيا مع الجارة العربية سوريا بسبب قيام تركيا بضم لواء "الاسكندرون" السوري عام 1939 بموجب الاتفاق مع فرنسا، التي كانت سوريا تحت انتدابها، مقابل عدم انضمام تركيا لمعسكر الألمان.[1]

ولم تعترف سوريا بهذا الاتفاق وتوترت العلاقات السورية التركية، وقد شرعت الحكومة التركية في "ممارسة سياسة الكبت والقمع على سكان لواء الاسكندرون، وطرد

[1]– فيليب روبنس، "تركيا والشرق الأوسط، مترجم: دار قرطبة للنشر، ط1، دمشق 1993، ص27.

الموظفين العرب من اللواء وتحريم اللغة العربية، ومنعهم حتى من التكلم بها، كما منع وصول أي مطبوعة عربية إلى أراضي اللواء تحت طائلة المسؤولية والعقوبة.[1]

فكان التحالف مع إسرائيل تهديدا لسوريا ولردعها عن القيام بأي عمل من شانه تهديد الأمن في لواء الاسكندرون، أو التفكير في استعادته بالقوة العسكرية.

سادسا: لاشك أن التغيرات الدولية الجوهرية التي حدثت في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد دفعت تركيا إلى الالتصاق بالغرب وإسرائيل وذلك لأسباب تتعلق بالقلق التركي التاريخي من روسيا والاتحاد السوفيتي فهناك تاريخ من الحروب والعداء والأطماع الروسية في الأراضي التركية.

ولقد شكل بروز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في العالم وسيطرته على أوروبا الشرقية، تهديدا حقيقيا لتركيا التي لها حدود طويلة مع الاتحاد السوفيتي كما تشرف على المضايق الإستراتيجية "البوسفور والدردنيل"، ذات الأهمية القصوى لموسكو في الوصول إلى المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط ويلي ذلك في الأهمية عدد من التهديدات الأخرى ذات الصلة بعلاقات تركيا التاريخية مع كل من اليونان وقبرص.

كل ذلك دفع تركيا للبحث عن حليف في المنطقة مثل إسرائيل وعن حلفاء في العالم مثل المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لتركيا منذ عام 1947. ومن ثم دخلت تركيا عضوا في مجلس أوروبا في عام 1949، كما انضمت إلى حلف شمال الأطلسي كعضو كامل عام 1952.

سابعا: انتشار الأفكار والمبادئ القومية في العالم العربي، وتزايد موجة المد القومي أيضا في تركيا، مما أدى إلى فك الارتباط الذي كان قائما ومستندا إلى أساس ديني بين العرب وتركيا.

---

[1]– عايدة العلي سري الدين، "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الآفات الجديدة، بيروت، ط1، 1997، ص256.

وبانضمام تركيا إلى المعسكر الغربي رأى العرب أن تركيا جزء من تحالف "غربي إمبريالي" حيث انضمت أهم الدول العربية إلى المحور المعادي إلى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

ثامنا: ولا يمكن لنا ونحن ندرس أسباب العلاقة المبكرة بين الجمهورية التركية وإسرائيل، أن نتجاهل العامل النفسي الذي هو مهم في فهم السياسة التركية تجاه العرب في ذلك الوقت.

حيث اعتبر الأتراك أن العرب خانوهم وغدروا بهم عندما تحالفوا ضدهم وقادوا ماسمي بالثورة العربية الكبرى بقيادة شريف مكة الشريف حسين بن علي، وتحالفوا مع بريطانيا ضد إخوانهم في الدين –حسب الفهم التركي– فكانوا أحد أسباب هزيمة وانهيار الدولة العثمانية.

وكانت عقدة العلاقات العربية – التركية تدور حول مسؤولية الطرفين في انهيار الإمبراطورية العثمانية ومعاونة الغرب الاستعماري في تقطيع أوصال الإمبراطورية والهجوم على شعوبها.[1]

وقد كان العرب يبادلون الأتراك نفس المشاعر السلبية، خاصة في عهد حكم جماعة الاتحاد والترقي والتي اتبعت سياسة التتريك وإقصاء العرب بالذات.

ولا ينكر أغلب الباحثين والمؤرخين العرب، إيجابيات الدولة العثمانية وخصوصا موقف السلطان عبد الحميد الثاني من أطماع اليهود والحركة الصهيونية في فلسطين ووقوفه حجر عثرة في طريق تحقيق هذه المشاريع، وقد عاش العرب تحت حكم العثمانيين 404 سنوات رأى فيها البعض امتدادا للخلافة الإسلامية، ورآها البعض الآخر استعمارا ظلاميا، ولكن لا خلاف أن الفترة الأخيرة من حكم العثمانيين كانت سببا في نفور العرب من الأتراك.

---

[1]– عبد النعم سعيد، "العرب ودور الجوار الجغرافي، مركز ودراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص120.

المطلب الثاني: أهداف الطرف الإسرائيلي

إذا كانت دوافع تركيا متعددة ومتنوعة كما رأينا منها ما هو تاريخي ومنها ما هو اقتصادي وبعضها له علاقة بالثقافة والتوجه الجديد، ومنها ما هو أمني وعسكري.

لكن دوافع إسرائيل ارتكزت منذ البداية على موضوع كيفية تثبيت كيانها في المنطقة وحمايته بأكبر قدر ممكن من أسباب القوة والحماية ويمكن تلخيص هذه الدوافع في الآتي:

أولا: إذا كانت تركيا قد اختارت العزلة لأسباب معروفة، فإن إسرائيل ولدت معزولة غريبة، في بيئة معادية تعتبر هذا المولود غريبا وطارئا ليس له علاقة بالمنطقة وتجانسها الثقافي والحضاري، ولا نسيجها الاجتماعي، فقد سعت الحركة الصهيونية إلى غرس كيان يهودي عنصري توسعي أو جسم غريب في قلب الوطن العربي.[1]

وكانت إسرائيل بعيدة عن حلفائها الإستراتيجيين في أوروبا وأمريكا وهي بحاجة إلى حليف قريب يكسر عزلتها ويشد عضدها في محيط معادي فوجدت في تركيا هذا الحليف.

ثانيا: كان هاجس إسرائيل الأول منذ إنشائها، ولا يزال هو تحقيق أعلى درجات الأمن والأمان لمواطنيها والوصول به إلى أعلى درجة ممكنة، من خلال مجموعة من العوامل، مثل امتلاك السلاح النووي، وبناء علاقات قوية مع القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، ومن خلال تكريس حالة الضعف والوهن عند الخصوم، وإحباط كل محاولات النهضة والتنمية أو امتلاك أسباب القوة لدى الخصم.

---

[1]– خيرية قاسمية، "النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه"، مركز الأبحاث م.ت.ف، بيروت– لبنان، 1973، ص22.

وتأتي في هذا الإطار سياسة إسرائيل حيث استندت العلاقة بين الجانبين إلى مبدأ "حلف الأطراف"، الذي أرسى قواعده رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غوريون".[1]

وقد سعت إسرائيل من خلال هذه السياسة –حلف الأطراف– إلى عقد صداقات وعلاقات عسكرية وأمنية واقتصادية مع الدول المحيطة بالعالم العربي، مثل إيران الشاه في الشرق، والجمهورية التركية في الشمال وإثيوبيا في الجنوب.

وكانت هذه العلاقات تسير جنبا إلى جنب مع إقامة علاقات وتحالفات سرية مع بعض الأقليات داخل الدول العربية، مثل الأكراد في شمال العراق والمسيحيين الموارنة في لبنان، وقبائل جنوب السودان الذين استطاعوا مؤخرا انتزاع دولتهم وقسموا السودان، وأنشأوا دولة جنوب السودان والتي كانت أول زيارة خارجية لرئيسها الى إسرائيل ولا يخفى الهدف من هذه السياسة، فهي محاولة إسرائيلية تريد من خلالها حصار العالم العربي من كل الاتجاهات تقريبا، فإثيوبيا تتحكم في منابع نهر النيل وهو شريان الحياة لكل من السودان ومصر، كما أن إيران الشاه تتحكم في مضيق هرمز والضفة الشرقية للخليج العربي، أما تركيا فهي لها حدود مع دولتين عربيتين مهمتين هما العراق وسوريا ومن تركيا تنبع الأنهار التي هي شريان الحياة في هذين البلدين العربيين.

وهذا يعطي إسرائيل – وهي الدولة الصغيرة جغرافيا – مجالا واسعا للتحرك عسكريا وامنيا وتهديد الأمن الغذائي والمائي لأعدائها العرب.

---

[1]– صالح النعاس، "العلاقات التركية–الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها"، موقع الصحفي والباحث صالح النعاس، ص1.

ثالثا: لقد كان هاجس المياه سببا حاضرا بقوة في ذهنية صانع القرار في إسرائيل فهي دولة محدودة الموارد المائية، عكس تركيا التي لديها فائض مائي كبير كان محط أطماع الإسرائيليين.

رابعا: لقد كانت كل من تركيا وإيران –قبل الثورة– تمثلان أهمية خاصة لإسرائيل لكونهما بلدين مسلمين كبيرين ومن شأن إقامة علاقات جيدة وقوية معهما، وعقد الاتفاقيات الثائية وتبادل البعثات الدبلوماسية من شأن كل ذلك أن يوحي بان إسرائيل ليس كيانا غريبا عن المنطقة وعن نسيجها الثقافي والاجتماعي رغم هيمنة الثقافة العربية الإسلامية، كيف لا وقد اعترف بها بلدان من أكبر البلدان الإسلامية تركيا السنية وإيران الشيعية، وتبادلا معها العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

والهدف الأهم بالنسبة لإسرائيل هو تغييب الدين عن الصراع العربي الإسرائيلي وحصره في صراع بين العرب والإسرائيليين حول الأرض خاصة وأن الدين الإسلامي والقرآن الكريم يستفيض في الحديث عن اليهود بشكل غير إيجابي ويصفهم بـــ **(أشد الناس عداوة للذين آمنوا)**.[1]

فكانت العلاقة مع إيران وتركيا محاولة من إسرائيل للقول أن الصراع ليس له علاقة بالدين، إنه صراع مع العرب على قطعة أرض وبذلك تستفيد من تغييب البعد الديني والذي هو سلاح خطير في أي معركة، وقد استخدمه الصهاينة أنفسهم من أجل حشد اليهود في العالم حول فكرة الوطن القومي في "أرض الميعاد".

خامسا: ازدادت حاجة إسرائيل لتركيا بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوى حليف إسرائيل القوي وقيام نظام إسلامي يقوده رجال دين استدعوا كل الموروث الديني الإسلامي ووظفوه في العداء لإسرائيل.

وتحولت إيران من دولة حليفة في عهد الشاه –محمد رضا بهلوى– إلى دولة معادية، أغلق حكامها الجدد السفارة الإسرائيلية وحولوها إلى سفارة فلسطين.

---

[1]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم

المبحث الثاني: الدور الأمريكي في تعزيز العلاقة بين تركيا وإسرائيل

المطلب الأول: تركيا وإسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة

لا يمكن فهم العلاقة التركية–الإسرائيلية بعيدا عن الرؤية الأمريكية وإستراتيجية الولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة من العالم.

ويمكن القول "مسار العلاقات التركية الإسرائيلية على أنه متغير تابع، حكمه متغير مستقل تمثل في العلاقات التركية– الأمريكية، فخلال السنوات الممتدة من عام 1950، وحتى عام 1991، أي إبان معظم سنوات الحرب الباردة، لم تشهد العلاقات التركية–الإسرائيلية توترات حادة نظرا لأن البيئة الإقليمية والدولية لم تكن تعطي لتركيا مساحة للتحرك المستقل بعيدا عن التصورات الأمريكية والغربية.[1]

أولا: فتركيا وجدت نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية في مواجهة تهديد إستراتيجي يتمثل في الاتحاد السوفيتي، والذي له أطماع كبيرة في أجزاء من الأراضي التركية.وهذا العداء ليس جديدا ولكنه يعود لقرون مضت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في القرن الثامن عشر أعد قيصر روسيا خطتين لإخضاع الدولة العثمانية، كما شن عددا من الحروب عليها لتحقيق مطامعه، وفي القرن التاسع عشر شن قيصر روسيا أربع حروب ضخمة على الدولة العثمانية ألا وهي الحرب الروسية التركية الأولى (منذ 1806 وحتى عام 1812)، والحروب الروسية التركية الثانية (منذ عام 1828 حتى عام 1829) والحرب الروسية التركية الثالثة (منذ عام 1853 حتى عام 1856) والحرب الروسية التركية الرابعة (منذ عام 1877 حتى عام

[1]– سعيد عكاشة محمد عبد القادر، "العلاقات التركية–الإسرائيلية في التحالف إلى الصدام"، الأهرام الرقمي، يوليو، 2010.

1878)[1]، كما أن قيصر روسيا كان يتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ويدعم القلاقل ويزعزع الاستقرار ويعمل جاهدا لتفكيك الدولة العثمانية. والحرب الاخيرة هي حرب القرم حيث أنزلت روسيا هزيمة ساحقة بالجيش العثماني وحطمت أسطوله، وسيطرت على البحر الأسود ولم تكتف بذلك ولكن تقدمت نحو اسطنبول، لولا تدخل كل من فرنسا وبريطانيا وإرغام روسيا على وقف الحرب.

ومما سبق نفهم طبيعة وحجم القلق التركي من قوة عظمى مثل الاتحاد السوفيتي، وقد بقى هذا الهاجس موجودا لدى الأتراك وجعلهم في خوف دائم من الأطماع السوفيتية، ولكن في نفس الوقت هم لا يستطيعون مواجهة قوة عالمية بحجم الاتحاد السوفيتي منفردين، فكان الحل بالنسبة لهم هو الانخراط في تحالف قوي يشكل لهم حماية ويردع الأطماع السوفيتية، وهذا كان هاجس كل الحكومات التركية المتعاقبة.

وقد شكلت روسيا القيصرية وبعدها الاتحاد السوفيتي على مدار قرون التهديد الأساسي للأناضول، ولم تنحرف الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 عن هذه القاعدة، بحيث توارت الاعتبارات الأيديولوجية خلف حائط المصالح الوطنية التركية، واعتبارات الأمن القومي في مواجهة روسيا، تعاقبت الحكومات على الدولة التركية لسبعة عقود امتدت منذ تأسيس الجمهورية وحتى انتهاء الحرب الباردة عام 1990 واختلفت سياستها الداخلية والاقتصادية، إلا أن سياساتها الإقليمية والخارجية كانت تنسج على منوال واحد.[2]

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها المعسكر الغربي مدركين لهذا التاريخ والعداء المستحكم بين الأتراك وجيرانهم الروس، كما كانوا مدركين للأهمية

---

[1]– واتع جنغ ليه، "رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط"ن ترجمة أمنية عز الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013، ص53.

[2]– مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية، خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية"، مجلة شرق نامة، العدد السابع، يناير 2011.

الإستراتيجية لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي وتكمن هذه الأهمية في مجموعة من العناصر هي:

أولا: الموقع الجغرافي وأهميته الجيوسياسية، فموقع تركيا الجغرافي يجعلها خط دفاع أول أما المد الشيوعي والأطماع السوفيتية في الوصول إلى المياه الدافئة مياه البحر الأبيض المتوسط.

فهي على مفترق طرق بين الشرق والغرب، وموجودة في أسيا وفي أوروبا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. فشكلت بذلك خير جدار عازل وحائط منيع أمام أطماع الاتحاد السوفيتي في الوصول إلى البحار المفتوحة، أو ما يسمى بالمياه الدافئة، حيث يصبح بعدها الأسطول الروسي يهدد أوروبا بأكملها.

ثانيا: العلاقات التاريخية لتركيا مع العديد من الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة في الاتحاد السوفيتي، وهي كل من:

- تركمانستان،
- أوزباكستان،
- قرغيزستان،
- كازاخستان.

هذه الجمهوريات في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى أذربيجان الواقعة في القوقاز، وتتاررستان داخل الاتحاد الروسي.

وعلى الرغم من وجود قيود قوية وكثيرة كانت تلجم احتمال صعوده فقد تم الإقرار بظهور "عالم تركي" كان محجوبا عن التركية التاريخية، ويمثل هذا العالم

المتواصل جغرافيا من البلقان إلى سنجان (تركستان الشرقية) والشامل سكانيا 150 مليون من الناطقين التركية، حالة جيوستراتيجية أخذت تزداد أهمية يوما بعد يوم.[1]

ثالثا: استخدام البعد الديني في مواجهة الاتحاد السوفيتي "الشيوعي" وهو سلاح فعال أثبت نجاعته في الحرب بين المعسكرين، فتركيا دولة إسلامية كبرى، وكانت مركز الخلافة الإسلامية لقرون طويلة وقد كانت حلقة مهمة في سلسلة ما عرف وقتها بالحزام الديني والذي ضم أيضا المملكة العربية السعودية ودول الخليج عموما، وقد كان لهذا التحالف دور مهم في هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان تحت القيادة الأمريكية، حيث تم تجنيد آلاف المقاتلين المسلمين في كل الدول الإسلامية لمحاربة "الشيوعيين" و"الملحدين".وهذا لا يتنافى مع كون تركيا تحكمها علمانية صارمة فاستخدام الدين كان استخداما سياسيا كسلاح مهم في معركة شرسة مع طرف تم اختزاله في انه ملحد

وقد شكلت نهاية عقد الأربعينيات من القرن المنصرم مرحلة جديدة في الاقتصاد السياسي لتركيا، وشهدت تلك الفترة نجاح البرجوازية التجارية في الإمساك بسلطة الدولة، والاعتماد على الدعم المالي والسياسي الذي قدم لهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فالذين وصلوا إلى السلطة من الحزب الديمقراطي عام 1950، كفلوا سيطرة واشنطن على التوجهات السياسية والعسكرية التركية وعززوا مكانتها في النظام العالمي، وحددوا بداية حقبة اعتماد تركيا وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الداخل.[2]

---

[1]– ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، الدار العربية للعلوم ناشروت، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص ص20–21.

[2]– دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية الإماراتي، "تأثيرات واضحة للعلاقات التركية الأمريكية في المعادلات الشرق أوسطية، جريدة الدستور الأردنية 2004/07/27.

حيث ارتبط البلدان بشبكة من العلاقات المتعددة الجوانب وعلى رأسها المساعدات العسكرية والتي كانت تشمل غير التسليح والتدريب تبادل المعلومات والخبرات وهذا سبب احتكاكا مباشرا بين الضباط الأتراك وقيم الثقافة الأمريكية التي انتشرت في صفوف الجيش التركي، كما أن الأمريكان ركزوا اهتمامهم على تغيير ذهنية المؤسسة العسكرية التركية وذلك من خلال تدريس الفكر العسكري والإستراتيجي الأمريكي، في المدارس والمعاهد العسكرية التركية، والتركيز على تدريس اللغات الغربية إضافة إلى الدورات والبعثات في إطار حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أدى إلى تأثر الغالبية من أصحاب الرتب الرفيعة من المؤسسة العسكرية التركية بالولايات المتحدة الأمريكية،[1] بعد سقوط شاه إيران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية مجددا بأهمية تركيا الإستراتيجية، بوصفها ركيزة أساسية ينبغي المحافظة عليها ودعمها، وبرزت أهمية مراكز التصنت الحديثة الموجودة في تركيا بعد رحيل حليف أمريكا القوي في إيران الشاه محمد رضا بهلوى، وخسارة مراكز الاتصالات الأمريكية في إيران والبالغ عددها 25 قاعدة تنصت وتجسس.

وازداد خوف الأمريكيين على نفط المنطقة بعد اقتراب السوفييت من الخليج العربي إثر تدخلهم في أفغانستان. وقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا معاهدة دفاع مشترك عام 1980 خارج نطاق الحلف الأطلسي.

والتزمت الولايات المتحدة بموجبها بتقديم المعدات العسكرية الدفاعية والخدمات والتدريب العسكري، فضلا عن مساعدتها في تدعيم استقرار اقتصاد تركيا في مقابل أن تسمح الحكومة التركية للحكومة الأمريكية، بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية المشتركة في مواقع عسكرية تركية معينة، وقامت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان"

[1]– المرجع السابق.

بزيادة المساعدات العسكرية إلى تركيا من 250 مليون دولار عام 1983 إلى 755 مليون دولار عام 1984 وبذلك أصبحت تركيا في حينه ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الأمريكية الخارجية.

وبذلك فقد أصبح الجيش التركي يعتمد اعتمادا كليا على السلاح والعتاد والتجهيزات الأمريكية بالإضافة إلى مجالات التدريب والصيانة وهو ما جعل تركيا تابعة تبعية شبه مطلقة للإدارة الأمريكية.

وهذا كله خلق جماعات ضغط داخل تركيا وخاصة في المؤسسة العسكرية تدعم استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة وكانت هذه النخب هي نفسها التي بنت العلاقة مع إسرائيل وحافظت عليها وكانت الحامية لها على مدار عقود طويلة.

ولا يمكن في هذا الصدد تجاهل الحقيقة المتمثلة في تأثير رجال الأعمال اليهود الأتراك في تطور العلاقات الأمريكية–التركية خصوصا أن بعضهم مثل جافى قمحى لعب دورا مهما في ترتيب عملية هجرة اليهود الإيرانيين عبر تركيا إلى الكيان الإسرائيلي خلال حرب الخليج الأولى كما أن هؤلاء يشكلون قوة دافعة لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جافى قمحى دخل البرلمان التركي في انتخابات كانون الأول 1995 نائبا عن حزب الطريق الصحيح مما يعني تحول رموز هؤلاء اليهود إلى عناصر فاعلة لأداء دور سياسي مباشر في تركيا.[1]

ثانيا: ترجع جذور العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من الناحية التاريخية إلى ما قبل نشوء إسرائيل، وقد تطورت الرؤية الأمريكية لليهود تطورا إيجابيا لا يرجع فقط إلى التعاطف الأمريكي مع اليهود إزاء الاضطهاد النازي أو للنجاحات المتعددة التي أحرزها اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها ترجع إلى ذلك التشابه الكبير

[1]– المرجع السابق.

بين نشأة إسرائيل ونشأة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني على حساب سكان البلاد الأصليين.

ومن هنا كان الإعجاب الأمريكي الشديد بالجهود اليهودية المبذولة من أجل نشوء إسرائيل، ثم كان التأييد الأمريكي والدعم لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" في 28 أكتوبر 1948 يقول مبررا رفضه مطالب بعض الزعماء العرب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث قال: "إن وضع اليهود المفجع، وخاصة من بقوا بعد اضطهاد النازيين في أوروبا، يشكل قضية ذات أهمية وتأثير، لا يمكن أناسا ذوي نية طيبة وطبيعة إنسانية أن يتجاهلوها... والولايات المتحدة الأمريكية هي التي ساهمت في الدفاع عن تحرير الشعوب واتخذت الموقف الذي لا تزال ملتزمة به، في تهيئة هذه الشعوب للحكم الذاتي ووجوب إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.[1]

وقد كانت هذه الرؤية الأمريكية هي التي تحكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل، فكل الإدارات المتعاقبة كانت حريصة على تطوير العلاقة مع إسرائيل كل رئيس بطريقته.

واللافت هو موقف الرئيس جونسون الذي كان يحمل مشاعر حادة ومملوءة بالإعجاب تجاه إسرائيل، وذلك اعترافا منه بالجميل فقد دعمه اليهود وساعدوه على الفوز في الانتخابات.

ويصور وزير الطيران الأمريكي، في الفترة ما بين عامي 1947 و1950 "ستيوارت سيمنغتون" إسرائيل بأنها حاملة الطائرات الأمريكية التي لا تغرق،[2] وهذا الوصف يوضح باختصار الدور الذي تؤديه إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية،

---

[1]– هبة عياد، "أسس العلاقات السياسية الإسرائيلية–الأمريكية"، صحيفة أمجاد العرب، يومية إلكترونية 2010/05/12.

[2]– هبة عياد، مرجع سابق.

وبالتالي الالتزامات المفروضة على الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل، لكونها موقعا متقدما للدفاع عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وحمايتها.

ولقد تعددت الأدوار الإسرائيلية في الدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط نذكر منها:

1- تشكيل اختراق في منطقة كان للاتحاد السوفيتي فيها نفوذ كبير، فكانت إسرائيل تهدد الدول الحليفة للاتحاد السوفيتي وتجعلها دوما في حالة قلق ودفاع عن النفس.

2- لاشك أن شرق البحر المتوسط كان ومازال يمثل منطقة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، لتكمل حلقة السيطرة على هذا البحر.

3- استخدمت إسرائيل كذراع طويلة لتحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة فقد أوقعت بمصر هزيمة غير مسبوقة وهي الحليف الأهم للاتحاد السوفيتي في المنطقة عام 1967.

كما قامت بقصف المفاعل النووي العراقي "أزيراك" في يونيو 1981 بالإضافة إلى قصف أهداف في سوريا والتهديد المباشر لإيران. وقد أصبح من المتعارف عليه منذ فترة طويلة، أن الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مصلحتين رئيسيتين:

أ. تامين منابع النفط وطرق نقله.

ب. ضمان أمن إسرائيل، بصفتها الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وهذه أصبحت لازمة تتكرر في كل خطابات الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على البيت الأبيض، ضمان أمن إسرائيل.

ولاشك أن نجاح اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل لوبي كبير ونافذ كان سببا رئيسيا في تكريس هذه السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل فنفوذ اللوبي اليهودي في أمريكا معروف وفي كل انتخابات أمريكية سواء نيابية أو رئاسية يتسابق

المرشحون لنيل دعم هذا اللوبي وذلك بكيل المديح لإسرائيل وأن أمنها وازدهارها هو هدف رئيسي.

وبهذا المعنى لم تعد إسرائيل مجرد أداة للحفاظ على المصالح الأمريكية وحسب، ولكنها تفوق ذلك كله، فقد أصبحت قوة غريبة قائمة في المنطقة تمثل من ناحية الحضارة الغربية بقيمها ورموزها ومن ناحية أخرى تمثل امتداد للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي علاقة التزام أمني وحضاري وسياسي تجاه إسرائيل.

ومن هنا وبعد أن رأينا مكانة تركيا وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية ومكانة إسرائيل في هذه الإستراتيجية نستنتج أن السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كانت تقوم على هاتين الركيزتين تركيا وإسرائيل وبالتالي كان لابد من تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام بينهما، حفاظا على المصالح الأمريكية.

المطلب الثاني: تركيا وإسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

أولا: تركيا

منذ نهاية الحرب الباردة عام 1990، راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا من المنظور الأمريكي، وذلك عطفا على انتهاء الخطر الشيوعي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي المعسكر الشرقي بالكامل، واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في سابقة ربما لم تحدث في التاريخ.

فلم يعد هناك حاجة "للدول الحاجزة" وتركيا كانت إحداها بل أهمها كخط دفاع أول أمام المد الشيوعي السوفيتي، وبالتالي محط اهتمام ودعم المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة.

وقد عاشت تركيا مرحلة من البحث عن دور جديد يضمن عدم تهميشها في النظام الدولي الجديد.ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن دور تركيا لم ولن ينته

فموقعها الجغرافي وثقلها التاريخي لا يمكن تجاوزهما في أي إستراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة.

ونظرا لما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات قصوى في موازنات القوى الدولية باعتباره آلية مهمة من آليات التحكم في النظام الدولي بحكم أهميته الإستراتيجية لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوضاعه بما يكفل لها أقصى قدر ممكن من الهيمنة عليه والسيطرة من خلاله على النظام الدولي، عبر ترتيبات سياسية أمنية تشرف عليها وترعاها، فيما يقوم حلفاء واشنطن من غير العرب، بالعمل على تنفيذ تلك الترتيبات بدعم سياسي وعسكري مباشر من قبلها.[1]

ويتضح من خلال الفقرة السابقة أن الحليفين من غير العرب هما تركيا وإسرائيل، ومن هنا كان التركيز الأمريكي في دعم وتطوير العلاقة بين تركيا وإسرائيل حيث وصلت هذه العلاقة مرحلة الذروة في عقد التسعينيات.

وقد عبر عن هذه الرؤية الأمريكية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" في شهادته أمام لجنة الخارجية والأمن في مجلس النواب بتاريخ 1991/02/06 عندما قال: :إن الولايات المتحدة ستواجه أربع تحديات أساسية في المنطقة بعد الحرب، وهن ضمان أمن الخليج، والسيطرة على التسلح، وإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، وأن ترتيبات الأمن في المنطقة يجب أن تشرف عليها الولايات المتحدة، وربما الأمم المتحدة نظريا، ويجب أن تضم هذه الترتيبات القوى الإقليمية في المنطقة مثل تركيا وإسرائيل.[2]

ولكن تركيا أيضا كان لها أسبابها للقبول بهذا الدور والاندفاع في تطوير العلاقة مع إسرائيل بشكل غير مسبوق، فقد كان عقد التسعينيات هو مرحلة الذروة في العلاقة بين البلدين.

---

[1]– دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية الإماراتي، مرجع سابق.

[2]– صلاح الدين حافظ، الأهرام، القاهرة، 1991/12/13.

ونذكر فيما يلي بعض الأسباب التي دفعت تركيا نحو إسرائيل:

1-لقد كانت تركيا تعيش حربا باردة من نوع مختلف بين النخب العلمانية الحاكمة، وبين التيار الإسلامي الصاعد ممثلا في حزب "الرفاه".

وخلال كل مراحل هذا الصراع كانت النخب العلمانية الحاكمة والممثلة في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية التقليدية، تسعى إلى الالتصاق أكثر بالغرب وبالتالي بإسرائيل، باعتبار ذلك نوعا من تأكيد الطابع العلماني للدولة التركية وترسيخ هذا الأمر الواقع في الوعي الجمعي للأتراك وفي كل مناحي الحياة، بحيث لا يستطيع حزب الرفاه ولا غيره، تغيير هذا الواقع أو تحديه، سواء كان في السلطة أو في المعارضة، بل عليه أن يتعايش مع هذا الواقع ويقبل به، وهذا ما حدث لأربكان الذي لم يستطع أن يلغي العلاقات مع إسرائيل، بل إن حكومة أربكان الائتلافية وقعت على اتفاقيات عديدة مع إسرائيل والتي كانت تقودها حكومة يمينية بقيادة الليكود، حيث تم توقيع أربع اتفاقيات على الأقل في المجال العسكري، وتم تبادل العديد من الزيارات.

2-التوتر الشديد في العلاقات مع الجارة سوريا بسبب دعم الأخيرة لحزب العمال الكردستاني الذي كان يخوض حربا مسلحة لا هوادة فيها مع الجيش التركي، شكلت نزيفا دمويا واقتصاديا لتركيا، ووصلت الأمور إلى حافة الحرب.

وتكفي الإشارة إلى أن كلفة المجابهة العسكرية لحركة "الانفصال الكردي" تكلف أنقرة حوالي ستة مليارات دولار كل عام في تمويل لحرب يخوضها مباشرة 300 ألف جندي تركي، يعاونهم سبعون ألف عنصر ميليشيات كردية متعاونة مع الحكم في أنقرة.[1]

مما دفع رئيس الوزراء التركي "مسعود يلماظ" إلى القول في 1996/04/21 حين كان في زيارة للواء الاسكندرون "إن بعض البلدان التي تعمل بشكل معاد لتركيا

[1]– عايدة العلي سري الدين، "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1997، ص ص213–214.

ستلقى جزائها وأن الأتراك هم شعب صبور غير أن ردنا سيكون قاسيا حين ينفد صبرنا.[1]

فكان لابد لتركيا أن تطور علاقاتها مع حليف قوي مثل إسرائيل وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية لردع سوريا والضغط عليها.

3-حاجة تركيا للاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع مشكلة "مكافحة الإرهاب" سواء كان الكردي أو اليساري أو الإسلامي والاستفادة من القدرات الاستخبارية الإسرائيلية التي هي بالتأكيد أكثر قوة انتشارا من نظيرتها التركية.

4-كما أننالا نستطيع أن نغفل الجانب الاقتصادي وهو سبب رئيسي ومهم في اندفاع تركيا نحو إسرائيل، فالاقتصاد التركي كان يعاني من أزمات عدة مثل الحرب مع حزب العمال الكردستاني وإغلاق الحدود مع العراق وغيرها مما دفع تركيا للتوجه نحو إسرائيل وخلفها الولايات المتحدة لاستجلاب الدعم المادي والعسكري.

5-لاشك أن ذهاب العرب جميعا إلى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت ضمن الوفد الأردني، هذا الذهاب رفع الحرج عن الحكومات التركية في التعامل مع إسرائيل أو تطوير العلاقة معها وكان الشعار لن نكون ملكيين أكثر من الملك.

وكما أن هذا الذهاب العربي الجماعي إلى مؤتمر مدريد أثار مخاوف تركيا من أن يعقد العرب تسويات ثنائية مع إسرائيل وحتما سيكون ذلك على حساب تركيا ودورها في المنطقة. وحسب تقدير خبراء إستراتيجيين أمريكيين في أوت 1997 "إن تخوف تركيا من أنها قد ترغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل على الدخول في اتفاقيات مع جيرانها السوريين والعراقيين لحل مشكلة المياه التي تستخدمها حاليا كورقة ضغط في تعاملاتها معهم، يمثل أحد أسباب

[1]– المصدر السابق، ص214.

دخولها في تحالف عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها، لأن هذا التحالف قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.[1]

6- عودة التوتر إلى العلاقات التركية الروسية مع بروز عدد من القضايا الخلافية بين البلدين، منها إعلان روسيا عن رغبتها في إدخال تعديلات على اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا تتعلق بالسقف العسكري لتلك القوات في مناطق معينة مثل القوقاز والبلطيق تحديدا، الأمر الذي أدى إلى ارتياب تركيا ودفع رئيسها في ذلك الوقت سليمان ديميريل إلى مطالبة حلف الشمال الأطلسي برد فعل تجاه التحركات الروسية، كما عارضت روسيا التحركات التركية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

7- حاجة تركيا إلى الدعم الأمريكي ودعم اللوبي الصهيوني في أمريكا في مواجهة اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني والذي تعزز بعد أن تحولت أرمينيا إلى دولة مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

8- القلق التركي من محاولات تقسيم العراق وبالتالي قيام دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق تكون خنجرا في الخاصرة التركية يعزز طموح الأكراد في تركيا نحو الاستقلال هم أيضا.

ثانيا: إسرائيل

إسرائيل لم تشعر بالقلق الذي اجتاح تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك لأسباب مختلفة منها:

1- أن إسرائيل كانت مطمئنة دوما إلى أن السياسة الأمريكية في المنطقة سيكون تنفيذها من خلالها وستكون هي رأس الحربة فيها، وهذا لاعتبارين اثنين الأول هو اطمئنان إسرائيل إلى قوة ودعم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية

[1]– صحيفة الأهرام المصرية، 1997/09/17، ص3.

وقدرته على أن يجعل من إسرائيل دائما بندا أساسيا في برنامج أي مرشح للانتخابات في الولايات المتحدة سواء كانت انتخابات نيابية أو رئاسية.

والاعتبار الثاني قناعتها بأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت ترى في إسرائيل الحليف الأهم في المنطقة ومحور أي ترتيبات قادمة.

وقد طرحت بقوة في تلك الحقبة فكرة "الشرق الأوسط الجديد" وهو في جوهرة مشروع إسرائيلي بامتياز، فبعد مؤتمر مدريد للسلام ودخول العرب في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، بدأ الطموح الإسرائيلي لشرق أوسط جديد تكون إسرائيل فيه هي القاطرة وخلفها كل دول المنطقة.

وقد عبر عن ذلك بوضوح وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب عام 1994 حيث قال "أن مصر قادت العرب لمدة خمسين عاما، ولم تحقق التقدم المطلوب، وليجرب العرب قيادة إسرائيل للمنطقة، لتعرف الفارق، والوصول بأسرع ما يمكن لتحقيق التقدم المنشود".[1]

وقد عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات حول مشروع الشرق الأوسط الجديد وألف شيمون بيريز كتابا أسماه "الشرق الأوسط الجديد" وهو مشروع يجعل من إسرائيل محور هذه المنطقة، وعلى سبيل المثال فإن شبكة الطرق التي طرحتها إسرائيل تربط دول الشرق الأوسط الجديد ببعضها البعض هي شبكة مدروسة بشكل إستراتيجي، بحيث تجعل "إسرائيل" الدولة المحورية وملتقى الطرق البرية والساحلية في منطقة الشرق العربي، وكذلك مشروعات أنابيب النفط والغاز المطروحة تتبع من

[1]– هبة عياد، مرجع سابق.

الخليج وتصب في الموانئ الإسرائيلية، والمناطق الساحلية الجديدة مخططة بشكل يجعل إسرائيل هي المستفيد الأكبر.[1]

وباختصار فإن الهدف الأساسي من كل هذا المشروع الكبير المسمى "بالشرق الأوسط الجديد"، هو سيطرة إسرائيل المطلقة على الوقود والمياه والطرق والمواصلات ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا.

وفكرة الشرق الأوسط الجديد هي فكرة أمريكية بالأساس، وقد بدأ التفكير فيها منذ أن وقعت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979 وقد تعاونت مراكز البحث في أمريكا في وضع معالم هذا المشروع و كان الدور الأبرز لمركز "معهد الشرق الأوسط" التابع لجامعة هارفارد الأمريكية.

يقول نيكولاس هوغ وهو مستشار هذا المعهد "إن قلة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التي تتميز بها جامعة هارفارد، أعرق جامعات الولايات المتحدة قاطبة، تنفيذ برنامج عملي يرمي إلى إحلال الوفاق في الشرق الأوسط.[2]

وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع الذي سيجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة تتحكم فيها حليفتها إسرائيل ومعها بدرجة أقل تركيا، ولقد كان التقارب التركي الإسرائيلي برعاية ودعم أمريكي في مرحلة التسعينيات يتطور بشكل غير مسبوق وقد توج هذا التقارب بالاتفاق العسكري المهم والإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996، وذلك خلال زيارة رئيس الأركان التركي "جوبق بر" لإسرائيل في 1996/02/23.

ورغم أن الدستور التركي ينص على ضرورة أن يعرض أي اتفاق تركي مع دولة أخرى على لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان،إلا أن هذا لم يحدث مع الاتفاق

---

[1]– محمود عبد الفضيل، "حساب المكاسب والخسائر الإستراتيجية"، دراسة ضمن مجموعة دراسات عن الشرق أوسطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1998.

[2]– نيكولاس هوغ، صحيفة الحياة، 1993/6/6.

المذكور فقد تم توقيعه بدون علم البرلمان، بحصانة إجراءات أمنية تشمل الاتفاقات العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها، وبحماية المؤسسة العسكرية وهي الجهة الأقوى في تركيا ذلك الوقت، مرت المسألة في هدوء دون إحاطة البرلمان بشيء مما حدث، وحظي هذا الاتفاق منذ البداية بتأييد رئاستي الجمهورية والحكومة.[1]

وقد أعلن عن الاتفاق بعد زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل لإسرائيل في مارس 1996 أي بعد شهر من توقيع الاتفاق.

وقد لف الغموض هذا الاتفاق وبنوده في البداية في محاولة لامتصاص غضب بعض الأطراف العربية.

ومن الصعب فصل هذا الاتفاق عن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ونلاحظ في هذا السياق:

1- أن واشنطن تبدو فعليا كطرف في هذا الاتفاق، بحكم علاقاتها الوثيقة مع كل من تركيا وإسرائيل، وقد سارعت إلى دعم هذا الاتفاق سياسيا وحاولت حمايته وتسويقه لحلفائها العرب وخاصة مصر، وقد نص الاتفاق في جزء منه على القيام بدوريات مشتركة في شرقي البحر المتوسط، كإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة.[2] وهي منطقة مهمة جدا في الإستراتيجية الأمريكية وذلك لإتمام السيطرة على البحر المتوسط.

2- لقد اتخذت واشنطن وبعد فترة قصيرة جدا من هذا الاتفاق، خطوات فعلية مهمة لتدعيم طرفي الاتفاق وخصوصا إسرائيل والتي يجب أن تكون لها اليد الطولي ومركز القيادة، حيث وقعت معها الولايات المتحدة اتفاقا جديدا للتعاون الإستراتيجي في أبريل 1996 أي بعد شهرين تقريبا من توقيع الاتفاق بين تركيا وإسرائيل.

---

[1]– فهمي هويدي، "ما لا ينبغي السكوت عليه"، الأهرام المصرية 1996/07/02.

[2]– جلال عبد الله معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص234.

وهناك أوجه شبه كثيرة بين الاتفاق التركي الإسرائيلي والأمريكي الإسرائيلي.

فمثلا الاتفاق الأمريكي – الإسرائيلي يقضي بأن يبدأ الجانبان الإسرائيلي والأمريكي في إنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة، في المناطق الإستراتيجية المهمة التي تتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة.[1] وهنا يبدو تماثل وضعي كل من إسرائيل وتركيا بخصوص هذا البند فقد لجأت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة وعلى رأسها تركيا وإسرائيل.

ونلاحظ هنا كيف أن الإستراتيجية الأمريكية قد قامت على ترتيب وبناء منظومة عسكرية وأمنية في المنطقة ووضعها تحت سيطرة قوى حليفة هي تركيا وإسرائيل.

واستمر الحال هكذا حتى حدثت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الولايات المتحدة على إثرها باحتلال أفغانستان ومن ثم احتلال العراق، وهنا مرت العلاقة التركية الأمريكية باختبار قاس، فبينما تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة في حربها على القاعدة وطالبان في أفغانستان، إلا أن تركيا رفضت التعاون في موضوع احتلال العراق، نظرا لحساسية هذه المسألة فالعراق دولة جارة وبينها وبين تركيا علاقات تاريخية وأخرى اقتصادية وفيها أقلية من أصول تركية وفيها الأكراد والذين قد يجدوا الفرصة سانحة للاستقلال عن العراق مما يهدد أمن تركيا في الصميم، كما اختلف البلدان حول الملف النووي الإيراني ورفضت تركيا توجيه ضربة لإيران ولكن هذه التوترات كانت عابرة ولم تؤثر في جوهر العلاقة بين البلدين الحليفين التي بمجرد أن تولت إدارة الرئيس أوباما الحكم في الولايات المتحدة، ساد التفاؤل بعودة العلاقة إلى سابق قوتها وقد كانت أول زيارة لأوباما إلى تركيا في أبريل 2009.[2]

---

[1]– المرجع السابق، ص235.

[2]– ستيفان لارابي، "شراكة مضطربة"، عرض نسرين جاديش، مجلة السياسة الدولية، 2011.

وقد رأت الولايات المتحدة – وهي التي أنهكتها الحروب في أفغانستان والعراق – ان تستفيد من الحلف التركي في مجموعة من الملفات فيها:

1-خلق نوع من التوازن الإستراتيجي مع إيران خصوصا بعد الفراغ الذي سببه سقوط نظام صدام حسين.

2-الاستفادة من الدور التركي في العراق فتركيا دولة سنية كانت عاصمة الخلافة وتستطيع أن تواجه النفوذ الإيراني المتزايد في العراق.

3-الاستفادة من احتمالات لعب تركيا دور الوسيط في العديد من قضايا المنطقة.

4-محاولة الاستعانة بتركيا لتحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط والتي تضررت كثيرا بعد غزو العراق.

5-الحفاظ على تركيا كجسر للطاقة، فبحكم موقعها الجغرافي المميز تشترك تركيا مع دول الجوار في أهم خطوط الأنابيب النفطية والغازية ومن أبرزها مايلي:

أ. خط أنابيب بترول كركوك – جيهان وينقل حوالي مليون وستمائة ألف برميل في اليوم، حيث يتم تصدير النفط العراقي من خلاله إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

ب. خط أنابيب غاز بلوستريم ويربط بين تركيا وروسيا.

ج.خط أنابيب بترول باكو–تبليس–جيهان بدأ الخط في العمل منذ بدايات 2006 وينقل ما مقداره 850 ألف برميل يوميا من الحقول الساحلية في أذربيجان إل البحر المتوسط.

وهناك خطوط أخرى مما يجعل تركيا جسرا رئيسيا للطاقة، كما كانت الولايات المتحدة حريصة كل الحرص على استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية في أحسن حالاتها.

فقد تبنت الإدارة الأمريكية سياسة توزيع الأعباء والمهام على الحلفاء بشكل أكبر من ذي قبل حيث لم يعد بمقدور الولايات المتحدة تحمل كافة الأعباء بمفردها.

ولذلك وافقت إدارة الرئيس أوباما على صفقة أسلحة لتركيا تقدر بـــ 140 مليون دولار، وقبلها انضمام تركيا إلى منظومة الدرع الصاروخية ثم الإقدام على نشر صواريخ باتريوت، وإعلان تركيا موافقتها على انضمام إسرائيل إلى أنشطة حلف الناتو غير العسكرية لعام 2013 وسماح تركيا للناتو بتحويل قاعدة إزمير الجوية التابعة للحلف إلى مركز قيادة للقوات البرية التابعة للحلف غرب تركيا.[1] وقد برز الدور الأمريكي في الدفع بتسوية القضايا العالقة بين كل من تركيا وإسرائيل وكانت الحادثة الأخطر هي حادثة ما يسمى أسطول الحرية والهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية "مرمرة" وقتل تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن السفينة المتوجهة إلى قطاع غزة في خطوة رمزية لفك الحصار عن غزة.

وقد توترت العلاقات بين البلدين لدرجة غير مسبوقة ووصف المسؤولون الأتراك إسرائيل وجيشها بأبشع الأوصاف وطالبوا إسرائيل بثلاث مطالب أساسية كشرط لعودة العلاقة وهذه المطالب كانت:

1- الاعتذار المكتوب على ما اقترفته إسرائيل.

2- تقديم التعويضات اللازمة لأهالي الضحايا.

3- فك الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة.

ولكن إسرائيل رفضت الاعتذار ناهيك عن باقي الشروط، وقد تحركت الإدارة الأمريكية بقوة للحيلولة دون تدهور العلاقة وخروج الأمور على السيطرة، خاصة بعد خروج مسيرات غاضبة في كل أنحاء تركيا منددة بإسرائيل ومطالبة بقطع العلاقات معها.

وقد ضغط الرئيس الأمريكي باراك أوباما شخصيا من أجل تحقيق المصالحة بين كل من تركيا وإسرائيل، وقد تحقق الاعتذار الإسرائيلي لتركيا خلال جلسة جمعت بين

---

[1]– محمد عبد القادر خليل، :بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا...إلى أين تتجه العلاقات؟"، معهد العربية للدراسات، 2013/04/04.

الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في مطار بن غوريون في تل أبيب قبيل مغادرة الرئيس الأمريكي إلى الأردن، حيث قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتذارا شفهيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ليغدو ذلك بمثابة إثبات لفرضية أن العلاقة بين تركيا وإسرائيل تقوم على ركيزة "الشريك الثالث" وقد أصدر البيت الأبيض بيانا عبر فيه عن سعادته باتجاه تركيا وإسرائيل لتعميق التعاون ومواجهة التحديات المشتركة.

"إن الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بعمق شراكاتنا الوثيقة مع كل من تركيا وإسرائيل ونحن نعلق أهمية كبيرة على استعادة العلاقات الإيجابية بينها من أجل دفع عملية السلام والأمن في المنطقة"[1].

وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى أن المصالحة بين إسرائيل وتركيا تمثل تطورا مهما للغاية من شأنه أن يساعد في دفع قضية السلام والاستقرار في المنطقة وقال كيري في بيان صدر من عمان العاصمة الأردنية بتاريخ 23 مارس 2013 "نحن نتطلع إلى التنفيذ السريع للاتفاق والتطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل وتركيا، بحيث يمكن أن نعمل معا من أجل تحقيق مصالحنا المشتركة... إن التقارب بين البلدين من شأنه أن يساعد إسرائيل على مواجهة التحديات الإقليمية التي باتت تواجهها.[2] وعلى الرغم من أن الجهود والتحركات الأمريكية الأخيرة كانت الأكثر فاعلية، إلا أن هذه الجهود كانت متممة لجهود سابقة بذلتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، ففي منتصف يوليو 2012 طالبت كلينتون إسرائيل بالاعتذار لتركيا ودعت إلى الإسراع من أجل إعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها انطلاقا من أن كل وقت يمر دون إنجاز المصالحة يضر بالمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– المرجع السابق.

وبنت كلينتون رؤيتها لأهمية المصالحة على عدة عوامل:

1- أن المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل ستتضرر جراء استمرار توتر العلاقات مع تركيا.

2- ثمة جماعات "إرهابية" تستغل تدهور علاقات البلدين للقيام بعمليات تضر بالمصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة.

3- أن تركيا أصبحت دولة إقليمية مهمة وفاعلة واستمرار تدهور العلاقة مع إسرائيل يؤثر على القدرة الأمريكية الإسرائيلية في تشكيل موقف دولي موحد تجاه الإرهاب والملف النووي الإيراني.

الخلاصة:

في هذا الفصل حاول الباحث تسليط الضوء على العلاقات الإسرائيلية التركية بعد قيام الجمهورية في تركيا وقيام إسرائيل.

وقد تناولنا بالدراسة في المبحث الأول أسباب كل طرف ودوافعه لبناء هذه العلاقة المبكرة.

وقد حصرنا ثمانية أسباب دفعت تركيا لنسج خيوط هذه العلاقة مبكرا وهي بشكل سريع ما يلي:

1- العلاقة القديمة بين الحركة الصهيونية وجماعة الاتحاد والترقي.

2- حالة العزلة التي فرضتها تركيا على نفسها من خلال إدارة ظهرها للمشرق والتاريخ المشترك.

3- رأت تركيا في إسرائيل جواز مرور للغرب الذي هو قبلتها الجديدة.

4- أسباب اقتصادية جعلت تركيا ترى في إسرائيل حليفا يمكن أن يقدم لها يد المساعدة، من خلال الأموال اليهودية، أو من خلال علاقات إسرائيل مع الدول الغنية.

5- توتر علاقات تركيا مع جيرانها العرب في سوريا والعراق.

6- رأت تركيا في العلاقة مع إسرائيل مكسبا على صعيد إعادة بناء دور تركي جديد في النظام الدولي الذي بدأ يتشكل بعد الحرب العالمية الثانية.

7- انتشار الأفكار والمبادئ القومية في العالم العربي وكذلك في تركيا وأخيرا هناك العامل النفسي وهو حالة الكره المتبادل بين الأتراك والعرب نتيجة لظروف تاريخية.

وتحدثنا في المطلب الثاني عن الأسباب الإسرائيلية التي دفعت هذا الكيان الوليد للتوجه نحو تركيا وكانت الأسباب هي الآتي:

1- حاجة إسرائيل إلى حليف في بيئة معادية.

2-تطبيق إسرائيل لسياسة "تحالف الأطراف" والتي تهدف من خلالها إلى محاصرة العالم العربي من جميع الجهات.

3-حاجة إسرائيل إلى المياه التركية.

4-تغييب البعد الديني للصراع من خلال إقامة علاقات قوية مع دولة مسلمة كبيرة.

5- ازدادت حاجة إسرائيل لتركيا بعد سقوط نظام الشاه في إيران.

ثم تناول الباحث في المبحث الثاني الدور الأمريكي في تعزيز العلاقة بين تركيا وإسرائيل.

وبخصوص تركيا فقد كانت لها أهمية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية من مرحلة الحرب الباردة ونبعت أهميتها من خلال:

1- الموقع الجغرافي المتميز.

2- العلاقات التاريخية لتركيا مع العديد من سكان الجمهوريات المسلمين في الاتحاد السوفيتي.

3-كانت تركيا حلقة مهمة في سلسلة الحزام الديني الذي وظفته أمريكا في حربها ضد النفوذ السوفيتي في المنطقة.

4-قناعة الولايات المتحدة أن تركيا قادرة على لعب دور الوسيط في قضايا كثيرة في المنطقة.

ثم انتقل الباحث للحديث عن إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية وتاريخ العلاقة بين البلدين ووجه الشبه بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة حيث أن البلدين عبارة عن مهاجرين استوطنوا أرضا ليست لهم وطردوا السكان الأصليين.

وبعد ذلك بأتي دور النفوذ اليهودي الكبير في الولايات المتحدة، وأما عن الأدوار التي لعبتها إسرائيلي ضمن الإستراتيجية الأمريكية فقد كانت أدوارا متعددة:

1-تشكيل اختراق مهم في منطقة كان الاتحاد السوفيتي يتمتع فيها بنفوذ كبير.

2-تواجد الولايات المتحدة من خلال إسرائيل في منطقة شرق المتوسط.

3- استخدام إسرائيل كذراع طويلة لتحقيق الأهداف الأمريكية.

ومن ثم انتقل الحديث في المطلب الثاني عن تركيا وإسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث لخص وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر هذا الدور في كلمة أمام لجنة الخارجية والأمن في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 1991/02/06 حيث قال: "إن الولايات المتحدة ستواجه أربع تحديات أساسية في المنطقة بعد الحرب وهي، ضمان أمن الخليج، والسيطرة على التسلح، وإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، وإن ترتيبات الأمن في المنطقة يجب أن تشرف عليها الولايات المتحدة، وربما الأمم المتحدة نظريا، ويجب أن تضم هذه الترتيبات القوى الإقليمية في المنطقة مثل تركيا وإسرائيل.

وقد كانت مرحلة التسعينيات هي مرحلة الذروة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل لأسباب متعددة منها ما يخص تركيا ومنها ما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

ثم كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها التي جعلت دوما الإدارة الأمريكية حريصة كل الحرص على استمرار العلاقة التركية الإسرائيلية.

وأخيرا كان التدخل الأمريكي للضغط على الطرفين للوصول إلى حل فيما يخص المشكلة التي وترت العلاقات وهي الاعتداء الإسرائيلي على "سفينة مرمره" التركية وقتل تسعة مواطنين أتراك كانوا على متنها، متوجهين إلى قطاع غزة.

فتحركت الإدارة الأمريكية بقوة وتدخل الرئيس الأمريكي باراك أوباما من أجل تسوية المشكلة وقد نجح في ذلك. ومازالت الولايات المتحدة ترى في هذا التحالف التركي–الإسرائيلي حجر الزاوية في كل سياساتها في المنطقة.

الفصل الثالث:

مجالات التعاون الإسرائيلي التركي

الفصل الثالث: مجالات التعاون الإسرائيلي التركي

المبحث الأول: التعاون في المجالين العسكري والاقتصادي

المطلب الأول: الميدان العسكري

لم يكن التطور في العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل حديثا أو مفاجئا، ولكنه كان يستند إلى محطات عديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949.

فعلى إثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريا (1958-1961) وثورة العراق في يوليو 1958، أدرك الطرفان ضرورة تدعيم علاقتهما في مواجهة هذه التحديات، الأمر الذي أدى إلى التوقيع على اتفاقية للتعاون المشترك بين أنقرة وتل أبيب، أو ما سمي "بالاتفاق الطارئ" صيف عام 1958، ونصت هذه الاتفاقية على تدعيم التعاون الثقافي بين البلدين في شتى المجالات، بالإضافة إلى مساهمة الإسرائيليين ببناء بعض المطارات التركية.[1]

ثم كانت اتفاقية "الرمح الثلاثي" بين كل من إسرائيل وتركيا وإيران والتي أبرمت في نفس العام، وقد نصت تلك الاتفاقية على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة الاستخبارات للبلدان الثلاثة، وبناء على هذا الاتفاق، أنشأت شعبة الاستخبارات والمهام الخارجية الموساد مركزا استخباريا لها في تركيا، حيث استطاعت من خلال المعلومات التي كانت تحصل عليها، في إحباط العديد من العمليات التي كانت تستهدف أمنها، انطلاقا من العراق نحو فلسطين المحتلة.[2]

---

[1]- عوني السبعاوي، "تركيا والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الإستراتيجية"، مجلة الفكر السياسي دمشق، عدد 15، 2001، ص152.

[2]- إبراهيم عبير، "تكور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2008.

بالإضافة إلى ذلك فقد اتفقت الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية على تدريب الإسرائيليين للعملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه الأخيرة.[1]

واستمر التعاون بين البلدين في تطور مستمر وبرعاية أمريكية كاملة، وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، قدمت إسرائيل لتركيا وثائق سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات تركية يسارية وأرمينية وكردية، بالإضافة لتسليمها لتركيا ناشطين أتراكا موجودين في مخيمات فلسطينية، داخل لبنان يقدر عددهم بـــ 290 شخصا.[2]

وفي عام 1986 وقع الطرفان على برنامج تعاون سري بينهما حول تطوير الطائرات التركية من نوع « F4 » بكلفة 400 مليون دولار،[3] وفي نوفمبر عام 1989 تم توقيع اتفاقية للتعاون بين سلاحي الجو من كلا البلدين وقد نصت على:

1- التعاون بين تركيا وإسرائيل في البعد الجوي، وبخاصة في التدريب وتبادل المعلومات.

2- التعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها، خاصة طائرات (Phantom 5) بعد الخبرة التي حققتها إسرائيل في تحديث هذه الطائرة لتعرف اسم (Koras 2000).

3- السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي للاستطلاع،[4] وفي عام 1991 قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي في ذلك الوقت "بن نون -Ben»

---

[1]– عوف السبعاوي، مرجع سابق، ص153.

[2]– عودة، "التحالف العسكري الإسرائيلي ، التركي، ص385.

[3]– عوني السبعاوي، مرجع سابق، ص153.

[4]– وصال العزاوي: "تكور التحالف التركي–الإسرائيلي والأمني العربي، ص30.

« Num بزيارة إلى تركيا على رأس وفد يضم مجموعة من قيادات سلاح الجو الإسرائيلي، كما وصلت طائرات F16 وطائرات استطلاع متقدمة، لترابط في منطقة ديار بكر في الغرب بالقرب من الحدود التركية العراقية.

وقد تم طلاء هذه الطائرات بلون سلاح الجو التركي إمعانا في التمويه، وفي المقابل انتقل سرب من طائرات سلاح الجو التركي ليرابط في قاعدة "رامات دافيد" « Ramat-David » شمال إسرائيل.[1]

وفي عام 1991 وخلال حرب الخليج الثانية استحدمت الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية لضرب عدد من الأهداف في شمال العراق وغربه، وهذا ما اعترف به العميد في الجيش الإسرائيلي، "بورام بهات" « Buram Bhatt » وهو رئيس شعبة الاستخبارات الجوية الإسرائيلية، في تصريح لصحيفة تدعى روماخ «Gazete Romah » عدد 42 الصادرة عام 1992 قائلا: "كان لابد من التدخل الإسرائيلي بعد فشل دول التحالف في تدمير بنية الأسلحة غير التقليدية العراقية، وكانت الأجواء التركية هي الأكثر مناسبة للاستخدام من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي، التي كانت تقوم بعدة طلعات يومية ووصلت إلى مشارف بغداد.[2]

وقد تعددت أوجه ومجالات التعاون العسكري بين كل من تركيا وإسرائيل حيث شملت التدريب والتطوير وبيع الأسلحة وغيرها ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

1- بيع الأسلحة الإسرائيلية لتركيا.

تنوعت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لتركيا، فمنها الأسلحة الخفيفة والثقيلة والأسلحة التي تهم قطاعات الجيش التركي كلها البرية والبحرية والجوية، ففي مجال الأسلحة الخفيفة فقد زودت إسرائيل تركيا ببنادق من نوع "جليل" « Galil » ورشاش عوزي « OZ » إضافة إلى الأسلحة الثقيلة لمدافع الهاون ومختلف أنواع القذائف.

---

[1]- وصال العزامي، مرجع سابق، ص31.

[2]- رنا خماش، مرجع سابق، ص29.

وفي المجال الجوي ركزت تركيا على تزويد سلاحها الجوي بشتى أنواع الأسلحة الإسرائيلية وبخاصة طائرات إسرائيلية رادارية بلا طيار.[1]

وفي عام 1997 عرضت تركيا مناقصة لتزويد قواتها الجوية بـــ 145 طائرة هليوكبتر هجومية متقدمة تقدر قيمتها بنحو أربعة مليارات دولار أمريكي، لتكون بذلك أعلى صفقة طائرات هليوكبتر في العالم.

وقد أسست إسرائيل وروسيا لهذا الغرض شركة مشتركة بهد فالحصول على الصفقة وزودت إسرائيل تركيا بصواريخ من نوع Ppey جو أرض، والذي يصل مداه إلى 70كم، ويستخدم في تسليح الطائرات الأمريكية من طراز F16 بلغ عددها عام 1997 40 صاروخا، وعام 1998 60 صاروخا، كما باعت إسرائيل لتركيا صواريخ جو-جو من طراز Python4 الذي يتميز بفعالية جيدة، ومخصص لضرب الطائرات في حالة حدوث تلاحم جوي على مسافات قريبة.[2] كما زودت إسرائيل تركيا بصواريخ وقذائف ذكية موجهة بالليزر وتسمى بـــ Harc-Nep وقنابل من طراز تال.[3]

وقدرت المصادر الإسرائيلية حجم مبيعات الصواريخ الإسرائيلية إلى تركيا بين عامي 1996-1998 بنحو 400 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية بيع إسرائيل لتلك الأنواع من الأسلحة يتطلب موافقة أمريكية على ذلك، وهذا ما يدل على الرعاية الأمريكية الكاملة لهذا التعاون.

وقد أبدت تركيا رغبتها في الحصول على أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ البالستية حيث أن سوريا وإيران تمتلكان هذا النوع من الصواريخ.

---

[1]- لورس لوبراني، "العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي: تركيا طهران وأثيوبيا"، ترجمة الدار العربية، القاهرة، 1997، ص18.

[2]- هآرتس، النشرة الأسبوعية للصحافة الإسرائيلية، ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية 1997/03/14.

[3]- لوبراني، مرجع سالبق ص15.

وقد أبرمت تركيا مع إسرائيل في شهر مارس 1998 مذكرة للتفاهم العسكري بينهما، تضمنت حاجة تركيا من الأسلحة، حيث ورد في أحد بنودها أن تقوم إسرائيل بنصب منظومة صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية في تركيا.[1]

وفي المجال البري فإن إسرائيل مهتمة بتطوير سلاح المدرعات التركي حيث اقترحت إسرائيل على تركيا شراء الدبابات التركية المتطورة من نوع "ميركفاه" « Merkvah » لتكون الدبابة الرئيسية في سلاح المدرعات التركي، وتقتضي الخطة التركية شراء 1000 دبابة في المرحلة الأولى.

وتقدر تكاليف تطوير سلاح الدروع التركي بنحو 5 مليار دولار أمريكي،[2] وفيما يتعلق بالقوات البحرية كانت تركيا مهتمة بالصاروخ الإسرائيلي من نوع "باراك" « Barak » ليكون نظام الدفاع الجوي الرئيسي للبحرية التركية واهتمت تركيا بالحصول على أسلحة أمنية خاصة من إسرائيل لمنع تسلل أفراد حزب العمال الكردستاني عبر حدودها مع سوريا والعراق وإيران.

حيث قامت إسرائيل بتزويد تركيا بأسلحة إلكترونية وأنظمة رادارات تستطيع تحديد الألغام البلاستيكية والعادية وأسيجة رادارية، وأجهزة اتصالات متطورة.[3]

2-تحديث إسرائيل للجيش التركي:

تبنت المؤسسة العسكرية التركية خططا متعددة المستويات والمراحل لتحديث وتطوير قدرات الجيش التركي، وتتمثل في إدخال تحسينات على الأجهزة المستخدمة وتطوير الأسلحة وتجهيزها بوسائل فنية متطورة لتصبح قادرة على الأداء بشكل مناسب.

---

[1]– مجلة الأرض، عدد ماي 1998، ص,98

[2]– دانيال بابيش، "محور جديد بروز الوفاق التركي الإسرائيلي"، البيان، لندن، عدد 125 ماي 1998، ص116.

[3]– هشام فوزي عبد العزيز، "دور التحالف التركي–الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة"، مجلة البصائر، جامعة البتراء الأردنية، العدد 2 سبتمبر 2000، ص15.

وقد خصص لهذا المجال مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي لتحديث مختلف الأفرع البرية والبحرية والجوية خلال الفترة بين عامين 1995-2005،[1] ففي مجال القوات الجوية كان الأتراك يدركون ضرورة تحديث إسطولهم الجوي لمجاراة التطورات العسكرية الجوية التي تجري على المستويين الإقليمي والدولي، إذ ركزت جهودها على تحسين الطائرات الأمريكية التي تمتلكها وبخاصة طائرات F16 التي تعتبر العمود الفقري لسلاحها الجوي وطائرات الفانتوم Phantom – F4.[2]

وفي عام 1993 أي نفس العام الذي وقعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن والمعروفة باتفاقية أوسلو، حيث شجعت هذه الاتفاقية تركيا وإسرائيل على المضي قدما في العلاقة وبدأت إسرائيل في هذا العام في التباحث مع تركيا وقادة الجيش التركي في الكثير من القضايا المتعلقة بتطوير سلاح الجو التركي تحديدا. وفي نهاية عام 1993 صرح المديرالعام للصناعات الجوية الإسرائيلية عن خطة تعدها المؤسسة العسكرية التركية للتعاون مع إسرائيل تتمثل في إنتاج أجزاء من الطائرات التركية F16 وتحديث طائرات F5 التابعة لأسطولها الجوي.[3]

لقد استطاعت إسرائيل أن تحصل على أول صفقة لتحديث الطائرات التركية من نوع "سوبركوبرا" وذلك عام 1995، إذ زودت تلك الطائرات بشبكة رؤية ليلية، وبلغت الصفقة 120 مليون دولار أمريكي.[4]

وفي عام 1996 نجحت إسرائيل في إقناع الجانب التركي للتوقيع على اتفاقية في 26 أوت 1996، نصت على "أن تقوم الصناعات الجوية الإسرائيلية بتحديث 54

---

[1]– خالد عبد الله، "المكونات العسكرية التركية-الإسرائيلية"، تقديرات إستراتيجية، عدد 74 أبريل 1998، ص34.

[2]– المرجع السابق.

[3]–جريدة الرأي الأردنية، "العلاقات الإسرائيلية الذكية تطل من تحت الرماد:، 1994/01/27.

[4]– جريدة دافار الإسرائيلية، 1995/08/20.

طائرة من نوع فانتوم بقيمة 650 مليون دولار، لتصل مع الفوائد إلى 800 مليون دولار ومدة العقد تتراوح ما بين 6–8 سنوات.

وسيتم تزويد تلك الطائرات بأجهزة ردارات وأجهزة ملاحية، وأنظمة رؤية ليلية، وأجهز حربية إلكترونية.[1] وهذه التحسينات من شأنها أن تطيل عمر الطائرات القتالي إلى مابين 15–20 عاما أخرى.

بالإضافة إلى الرفع من مستوى أدائها بطريقة مدهشة وحيث تجعلها قوة ضاربة أكبر وقادرة على المناورة.

وأثناء زيارته لتركيا في شهر ديسمبر من العام 1997 نجح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك "يتسحاق مردخاي" في الفور بمناقصة لتحديث 48 طائرة من نوع F-5 رغم منافسة شركات فرنسية.

وفي المجال البري قامت إسرائيل بتحديث نحو 30 دبابة من نوع 60-N1 بهدف إطالة عمرها القتالي الافتراضي وتزويدها بمدافع من عيار 120ملم، وأجهزة كمبيوتر لإدارة النيران ومراقبة القذائف المطلقة والأهداف والرؤية الليلية وبنظام متطور للتدريع.

3- التصنيع العسكري المشترك:

ويبدأ هذا التعاون من إجراء البحوث، ومشاريع التطوير إلى انتاج الأسلحة الحديثة، وإقامة صناعات عسكرية مشتركة، مع التركيز على الصناعات الهامة وبخاصة الصواريخ والطائرات والدبابات. وعلى سبيل المثال "في المجال الصاروخي فقد جرت مداولات ومناقشات إسرائيلية تركية في شهر أوت 1996 حول تصنيع صواريخ بوباي – 2، وهو صاروخ جو أرض يتمتع بقدرة حسنة على ضرب أهدافه، فأثمرت تلك المحادثات عن التوقيع على اتفاقية للتصنيع المشترك لذلك الصاروخ في

[1]–يعيدون أمرونوت، 1996/03/25.

شهر ماي 1997 أثناء المحادثات المشتركة بين وزيري دفاع البلدين يتسحاق مردخاي ووطرفان طيان"[1].

وقد اتفق الطرفان على إنتاج بضعة مئات من هذا الصاروخ من قبل شركات مشتركة تركية إسرائيلية على أن يتم تسليم أول دفعة لتركيا عام 2000.

وفي أثناء زيارة "أمنون شاحاك" رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي لتركيا تم الاتفاق على إنشاء مصنع لإنتاج الصاروخ الإسرائيلي من نوع "دليلة" بعيد المدى حيث يصل مداه إلى حوالي 500كلم.

وسعت تركيا لإيجاد مشروع عسكري مشترك مع إسرائيل لإنتاج صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية نظرا لقلق تركيا من امتلاك كل من سوريا وإيران تلك الصواريخ بالإضافة إلى اليونان وهو ما يهدد أمنها القومي. وقد ناقش هذا الموضوع وزير الدفاع التركي "إسماعيل كرداني" ووزير الدفاع الإسرائيلي "يتسحاق مردخاي" أثناء زيارة الأخير لتركيا عام 1997، حيث نقل كرداني إلى مردخاي اهتمام تركيا بإنشاء مشروع مشترك لإنتاج صاروخ آرو – حينس أي السهم وهو مضاد للصواريخ.

وفيما يخص التصنيع في المجال البري فقد كانت تركيا مهتمة بالدبابة الإسرائيلية مركفاه حيث صرح الجنرال صدقي أورون وهو مستشار لوزارة الدفاع التركية: "بأن تركيا مهتمة بشكل رئيسي بالدبابات الإسرائيلية من طراز مركفاه كشريك محتمل لبرنامجها المتعلق بإنتاج 800 دبابة، في صفقة تقدر بحوالي 3,2 مليار دولار أمريكي.[2]

أما في مجال الطيران فقد تم في شهر أوت 1996 إقامة مشروع مشترك إسرائيلي–تركي لتصنيع طائرات دون طيار وأخرى بطيار لأغراض تجسسية واستخبارية، وتوصلت الدولتان في 1997/08/22 إلى تصنيع أول طائرة دون طيار

---

[1]– هشام فوزي عبد العزيز، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية"، موقع إسلام ديلي، 2013، ص7.

[2]– جريدة الرأي الأردنية، 1997/11/28، ص1.

بزنة 1935 كغم ولديها قدرة على التحليق في الأجواء لمدة 8 ساعات، وعلى ارتفاع 20 ألف قدم، وبقدرة هذه الطائرة أن تحمل معدات إلكترونية للرصد والقتال.[1]

ولابد من الإشارة هنا إلى أن كل هذا التعاون الإسرائيلي التركي هو بموافقة ورعاية الولايات المتحدة، فإسرائيل التزمت وفق شروط إطار التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة على أن لا تزود إسرائيل دولة أخرى بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية، ما يدل على أن الإدارة الأمريكية ترعى هذا التعاون وحريصة على استمراره.

4- التدريبات والمناورات المشتركة:

أ. المناورات والتدريبات الجوية:

لقد تم تنفيذ أول تدريبات جوية بين البلدين في شهر فبراير من العام 1994 وكانت الأولى من نوعها ونفذت في الأجواء التركية، وجرى خلالها تزويد الطائرات التركية المشاركة بالوقود في الجو وقامت بعملية التزويد طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي.

وقد نصت الاتفاقية الأبرز بين البلدين وهي اتفاقية فبراير 1996 في بعض بنودها على تبادل الخبرات العسكرية في المجال الجوي، وتبادل الزيارات وإجراء المناورات الجوية المشتركة بين البلدين، بمعدل ثمانية تدريبات مشتركة سنويا، أربعة منها في إسرائيل وأربعة في تركيا.

وفي 1996/04/15 جرت تدريبات جوية مشتركة، شاركت فيها 8 طائرات إسرائيلية من نوع F-16 كانت قد حطت في مطار Akinci قرب أنقرة واستمرت تلك التدريبات لمدة أربعة أسابيع.[2]

---

[1]– جلال معوض، مرجع سابق، ص254.

[2]- John King, « Turky and Israel », Middle East International, N°524, 26 April 1996, p.1.

وفي المقابل قامت 12 طائرة تركية في شهر جوان 1996 بإجراء تدريبات مشتركة مع الطائرات الإسرائيلية في الأجواء الإسرائيلية. وقد قامت الطائرات الإسرائيلية بالقيام بـــ 120 طلعة جوية في الأجواء التركية ومثلها فعلت الطائرات التركية في الأجواء الإسرائيلية.

واستمر التعاون عل نفس الوتيرة وإن اتخذ أبعادا ومجالات جديدة، فقد قامت الطائرات التركية في 1998/04/19 بالتدريب في المطارات الإسرائيلية، ولكن هذه المرة بدون مشاركة الطائرات الإسرائيلية.[1] كما قامت ست طائرات تركية من طراز F-16 بالتوجه إلى إسرائيل بهدف تدريب الطيارين الأتراك على عمليات الهجوم على أهداف وهمية لبطاريات الصواريخ بعد أن شاركت في مناورات وتدريبات جرت في قاعدة سدما في النقب.[2]

وقد استفادت إسرائيل فوائد جمة من هذا التعاون فقد أتاحت تلك التدريبات والمناورات أمام الطيارين الإسرائيليين الأجواء التركية الواسعة وسمحت لهم باستخدام مناطق وحقول تدريبية مختلفة لم تكن متاحة لهم في إسرائيل. ومنحتهم فرصة التدريب على أهداف مستقبلية كمهمات محتملة ضد إيران وسوريا، لتشابه أجوائهما مع الأجواء التركية.

وأما الجانب التركي فقد استفاد من الخبرات الإسرائيلية والتجهيزات الإسرائيلية المتطورة بالتالي تحسين أدائهم القتالي.

ب. المناورات والتدريبات البحرية:

لقد كانت حاضرة في الاتفاق الأبرز وهو اتفاق فبراير 1996.

---

[1]– مجلة الأرض، عدد 5، ماي 1998، ص98 نقلا عن هارتس.

[2]– المرجع السابق، عدد 8 أوت 1998، ص108 نقلا عن معاريف.

فهناك بند ينص على "قيام البلدين بدوريات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية في شرقي المتوسط وكإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي".[1]

وقد أشارت صحيفة تركية إلى أن سفنا حربية إسرائيلية ستصل إلى الموانئ التركية خلال الشهر القادم في إطار الاتفاق العسكري الموقع بين البلدين. وقد أشارت وكالة أنباء تركية إلى أن قائد البحرية التركية توجه إلى إسرائيل هذا اليوم في زيارة تستغرق يوما واحدا يزور خلالها القاعدة البحرية في حيفا مركزا للمستودعات والذخيرة.[2]

وقد أشارت مصادر تركية آنذاك إلى أن مناورات بحرية مشتركة ستجري في حزيران/يونيو 1996 في البحر المتوسط، وقد تجري معها، في التوقيت نفسه، مناورات برية على الحدود التركية مع سوريا أو إيران.[3]

وفي يناير 1997 تم إجراء مناورة بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من تركيا وإسرائيل بالإضافة إلى الأردن بصفة مراقب بعضو واحد، وكانت المناورة على الجهة الشرقية للبحر المتوسط والممتدة من حيفا إلى قبرص وأطلق عليها اسم "حورية البحر".

وقد شارك في هذه المناورات 5 سفن إسرائيلية من طراز ساعر –5ن واثنتان من تركيا من طراز يازول وزعفر، ويبلغ وزن الواحدة منها 6 آلاف طن، وسفينة من الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى عوامات بحرية من تلك الدول، وقد استغرقت المناورة مدة عشر ساعات.[4]

---

[1]– جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص232.

[2]– وكالة أنباء الأناضول التركية، 1996/05/20.

[3]– الأهرام المصرية، 1996/05/21، ص8.

[4]– صحيفة هآرتس: 1997/12/17.

5-الحوار الإستراتيجي:

من اجل تطور العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل، تم تشكيل لجنة مشتركة بينهما في شهر نوفمبر 1993 أطلق عليها "لجنة التعاون الإستراتيجي" وعقدت اجتماعها الأول في فبراير 1994.

وبعد التوقيع على الاتفاق العسكري في فبراير 1996، فقد نص في أحد بنوده على "إنشاء منتدى للحوار الإستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنها، وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها، وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة المخابرات، وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنها".[1]

هذا بالإضافة إلى اتفاق أطلق عليه "اتفاق تقدير المخاطر" والذي تم إبرامه في تركيا في أبريل 1997 وينص على "أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة شهور على مستوى الفنيين، وكل ستة شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان".[2]

وليس أدل على أهمية هذا الحوار الإستراتيجي بين البلدين في كثافة الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين كل إلى البلد الآخر وتبادل المعلومات والخبرات، ولعل تواجد مجموعات عسكرية إسرائيلية تمثل جميع فروع الجيش على الأراضي التركية لهو مثال صريح على ذلك.

6-تعاون في مجالات عسكرية أخرى:

لقد شمل التعاون العسكري بين كل من تركيا وإسرائيل كل الميادين والقطاعات ومنها التعاون في المجال النووي، والتعاون في مجال أبحاث الفضاء، حيث اهتمت تركيا بالتعاون في هذا المجال وخاصة الشق العسكري منه، وإقامة مشاريع مشتركة

---

[1]– جلال عبد الله معوض، مرجع سابق ص252.

[2]–نفس المرجع السابق.

بهذا الشأن، وقد حاول الأتراك الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية المتقدمة في مجال التجسس الفضائي وخاصة القمر الإسرائيلي أفق والذي أرسل إلى الفضاء عام 1997.

وشاركت كل من إسرائيل وتركيا بقوة في المعارض العسكرية التي تقام في البلدين، كما ساهمت طائرات إسرائيلية تابعة لسلاح الجو في إطفاء حريق شب في مصنع للذخيرة شمالي أنقرة يوم 1997/07/04.

7- التعاون الأمني والاستخباري:

شمل التعاون الأمني والاستخباري بين البلدين المجالات التالية:

أ. متابعة التطورات العسكرية التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي كل من إيران وسوريا والعراق خاصة، والتركيز على الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها هذه الدول.

ب. التعاون في مجال "مكافحة الإرهاب" وقد نشر تقرير صادر عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط" في جويلية 1997 جاء فيه "أنه على الرغم من سرية محتويات الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا وإسرائيل إلا أن من بين ما تتضمنه بروتوكولاتها: التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود والمخابرات، وأن الإسرائيليين والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال المخابرات منذ سنوات وأن إسرائيل ساعدن تركيا في تأمين حدودها ضد عمليات حزب « PKK » الذي ترى تركيا أن له قواعد داخل سوريا والعراق وإيران".[1]

ومن أبرز الأمثلة على التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية والاستخبارية هو "قيام إسرائيل بتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات (ميج-29) الروسية بعد دراستها لثلاث طائرات منها تلقتها من ألمانيا حتى تستغل تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها (إف-16) لتجسيد ميزة

[1]- الأهرام المصرية، 1997/07/26، ص4.

المرونة التي تتمتع بها الأولى في أي اشتباك مستقبلي مع سوريا التي تمثل الطائرات – وتقدر بأربعين طائرة– أفضل مقاتلات لديها".[1]

ومن أهم ثمرات هذا التعاون أيضا هو استطاعة أجهزة الأمن التركية أن تلقي القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني PKK "عبد الله أوجلان" في نيروبي عاصمة كينيا، وذلك في 15 فبراير 1999، وقامت بنقله إلى تركيا ليقدم للمحاكمة فيما بعد، وكان هذا بالتعاون مع المخابرات الإسرائيلية والموساد.

بالإضافة لذلك فقد قامت إسرائيل بزرع محطات للتجسس في داخل الأراضي التركية بالقرب من الحدود مع سوريا والعراق وإيران، وفي هذا الصدد يقول "أوري لوبراني" وهو كان لوقت طويل شخصية مهمة في المخابرات الإسرائيلية، وكان مسؤولا عن ملف جنوب لبنان لفترة طويلة يقول "أن تركيا سمحت لإسرائيل باستئناف نشاطاتها السرية وتعمل بحرية مطلقة في ربوع الأراضي التركية، وخصوصا في منطقة ديار بكر جنوب تركيا حيث انتشرت أجهزة التنصت والرصد والخدمات الاستخبارية، لتتابع عن كثب ما يجري في كل من العراق وسوريا... كما عززت إسرائيل نشاطها فأقامت محطات استخبارية إضافية داخل الحدود التركية.[2]

كما تم استخدام الطائرات بدون طيار بكثافة من قبل كل من إسرائيل وتركيا وذلك لجمع المعلومات والتقاط الصور لأهداف كثيرة في دول الجوار.

وفي ختام هذا المطلب لابد من رصد ردود الفعل العربية على هذا التعاون عالي المستوى وفي جميع المجالات العسكرية.

أ. موقف الجمهورية العربية السورية:

كانت سوريا تعتبر نفسها من الدول المستهدفة بهذا التعاون العسكري بين كل من تركيا وإسرائيل واعتبرته موجها ضدها بالدرجة الأولى.

---

[1]– إحسان بكر، "جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة"ن الأهرام، 1995/05/11، ص11.

[2]– أورى لوبراني، مرجع سابق.

وحذرت سوريا من العودة إلى سياسة الأحلاف في المنطقة وما يمكن أن يخلفه ذلك من عواقب وخيمة، مستغربة إقدام دولة إسلامية على عقد اتفاق عسكري أمني مع إسرائيل.

وقد أعرب السفير السوري لدى تركيا في ذلك الوقت عبد العزيز الرفاعي في 1996/04/07 عن أسفه البالغ للاتفاق التركي الإسرائيلي نافيا أن تكون دمشق قد وقعت اتفاقا مماثلا مع اليونان، مشيرا إلى ان سوريا أبلغت المسؤولين الأتراك أنها لم توقع أي اتفاق مع أثينا لاستخدام المطارات السورية، مؤكدا أن بلاده ترغب في إقامة علاقة حسن الجوار مع تركيا على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبديا رغبة دمشق في أن تعيد تركيا النظر في هذا الاتفاق.[1]

كما استدعت الخارجية السورية السفير التركي في دمشق وأبلغته احتجاجها على تلك الاتفاقية والمقصود هنا اتفاق فبراير 1996 وهو الاتفاق الأكبر والأشمل في سلسلة الاتفاقيات المبرمة بين تركيا وإسرائيل.

وقد أكد معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران أن بلاده تنظر بخطورة كبيرة لهذا الاتفاق الذي سيسمح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي مما يشكل تهديدا مباشرا للأمن السوري، وقال عمران "إن سوريا تستغرب أن تقدم دولة إسلامية على عقد اتفاق عسكري أمني مع إسرائيل الامر الذي يشكل تحديا للعالمين العربي والإسلامي وتحديا لدول منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئها".[2]

ونفى عمران الأنباء التي تروجها تركيا وإسرائيل عن اتفاق سوري يوناني شبيه بالاتفاق الإسرائيلي التركي.

وقد صرح فاروق الشرع وزير الخارجية السوري وقتها بأن التحالف الإسرائيلي التركي من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع سوريا بهدف الضغط عليها وعلى

---

[1]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابقن ص161.

[2]– المرجع السابق، ص162.

الدول المجاورة لتركيا: إيران والعراق، وحتى الدول الخليجية، في ظل تعاون عسكري وأمني يهدف إلى إضعاف الأمن القومي العربي، وزيادة السيطرة الإسرائيلية والتركية على الأراضي العربية، والسعي لإحداث انقسام عربي وإسلامي.[1]

كما وصفت الخارجية السورية المناورات البحرية الإسرائيلية –التركية– الأمريكية التي جرت عام 1998 بأنها "ألعاب حرب وتتنافى مع روح السلام".[2]

ورأت سوريا في هذا التحالف محاولة لإرهابها وإرغامها على قبول السلام وفق الشروط الإسرائيلية، ولم تكتف سوريا بالرفض في المجال الدبلوماسي والإعلامي وفي إطار المؤسسات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ولكنها ردت بشكل عملي من خلال زيادة دعمها لأكراد تركيا خصوصا حزب العمال الكردستاني PKK، والمقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني كما توطدت العلاقة بين كل من سوريا وإيران، ونقلت مجلة "كيهان هافاي" الأسبوعية الإيرانية عن السفير السوري لدى إيران أحمد الحسن قوله "ايران وسوريا تدرسان الإجراءات الكفيلة بمواجهة الحلف الإسرائيلي التركي، مضيفا أن هذا الموضوع طرح خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي إلى دمشق".[3]

كما نشطت الدبلوماسية السورية في المجالين العربي والإسلامي، لبناء ما يشبه جبهة معارضة لهذا التحالف وعقدت قمة ثلاثية في دمشق في يونيو 1996 بحضور مصر والسعودية طالبوا خلالها تركيا بالرجوع عن الاتفاق الموقع مع إسرائيل.

كما أدانت كل من إيران ومصر هذا الاتفاق وطالبت تركيا بالرجوع عنه وكذلك فعلت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أما العراق فقد كان يعاني من مشاكل اقتصادية وعسكرية واجتماعية جراء الحصار المفروض عليه، ولذلك فقد كان

---

[1]– هشام فوزي عبد الوزير، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية"ن مرجع سابق، ص13.

[2]– المرجع السابق.

[3]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابقن ص173.

الرد العراقي مكتفيا بالتنديد بهذا التحالف على لسان مندوب العراق لدى الأمم المتحدة نزار حمدون في 1996/04/16 حيث أكد على أن تركيا لم تراع الرفض العربي والإسلامي لهذه الاتفاقية ولم تراع حساسية جيرانها العرب والمسلمين (إيران، سوريا، العراق) وأن من شأن ذلك ألا يساعد على استقرار منطقة الشرق الأوسط.

ولكن نظرا لحالة الضعف والانقسام في المواقف العربية والتي انحصرت في الشجب والإدانة، فإن تركيا لم تعرها أي اهتمام، حيث اعتبر الرئيس التركي سليمان ديميريل أن مصالح الأمة التركية أهم بكثير من أي اعتراضات عربية على علاقات تركيا مع إسرائيل وأكد على "أن تركيا دولة مستقلة ولا يحق لأي كائن من كان ان يحدد لنا ما ينبغي فعله".[1]

المطلب الثاني: التعاون في الجانب الاقتصادي

إن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل علاقات قديمة يعود تاريخها إلى نفس العام الذي اعترفت فيه تركيا بإسرائيل أي عام 1949م.

ففي نفس العام قام وفد إسرائيلي بزيارة لتركيا لإجراء مفاوضات تجارية وقد صرح وزير التجارة والاقتصاد التركي في ذلك الوقت "جميل بارلاس" لوكالة بالكور الإسرائيلية في 19 فيفري 1949م، بعد زيارة الوفد الإسرائيلي بقوله "ان كلا من تركيا وإسرائيل يتمم أحدهما الآخر من وجهة النظر التجارية فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل في المقابل تستورد المواد الخام على الأخص من تركيا.[2]

وقد ظهر في خمسينيات القرن الماضي مدى اهتمام المسؤولين من كلا البلدين بتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما.

---

[1]- هشام فوزي عبد العزيز، المرجع السابق، ص14.

[2]- عوض السبعاوي، "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل".

فتركيا بالنسبة لإسرائيل تمثل سوقا مهما لمنتجاتها ومصدرا أساسيا للمواد الخام، وقد وقع البلدان في العام الموالي أي في 1950م، أول اتفاقية تجارية لاستيراد وتصدير السلع بين البلدين واتفاقية للنقل الجوي عام 1951م "ثم شكلت هيئة التنشيط السياحي بين البلدين عام 1950م، حيث زاد التبادل التجاري بين البلدين من 13 مليون ليرة تركية (حوالي 4, 65 مليون دولار) عام 1952م إلى 65 مليون ليرة تركية (23.2 مليون دولار) عام 1953، كما صدرت تركيا لإسرائيل من حينه خمسين ألف طن من القمح واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها 871.360 ألف ليرة تركية (حوالي 311.2 ألف دولار).[1]

وأصبحت تركيا بذلك وحتى نهاية الخمسينيات الدولة الأسيوية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية طبيعية مع إسرائيل.[2]

واستمر التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي عام 1960 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية في تركيا 7.7 مليون دولار.

كما وقع البلدان في آذار/مارس 1967م اتفاقية برأس مال عشرة ملايين دولار لكل طرف...كما وقعت بين البلدين اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد في عام 1969م، كما تم إلغاء طريقة حسابات المقاصة وحل محلها طريقة التعامل بالنقد الحر.[3]

---

[1]– رنا خماش، مرجع سابقن ص ص25–26.

[2]– نجدت صفوت، "موقف تركيا من قضية فلسطين"ن مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 45، 1982، ص90.

[3]– هدى درويش، "العلاقات التركية اليهودية وأثرها عل البلاد العربية، منذ قيام دعوة يهود الدوغة 1648م إلى نهاية القرن العشرين"، دار القلم للنشر والتوزيع، ط1، دمشق 2002، ص99.

وقد شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين كل من تركيا وإسرائيل نوعا من التراجع في عقد السبعينيات وذلك نتيجة الحرب التي نشبت عام 1973م، بين كل من مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

وقد كانت الحكومة التركية تحاول إعادة ترميم علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية خاصة بعد تحقيق العرب فوائد ضخمة بسبب أزمة بترول عام 1973م.

ولكن في مطلع الثمانينيات عادت العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل إلى التحسن والتطور، خاصة بعد توقيع مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1979م، وقد ازداد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بين عامي 1987–1988 من 61.367 مليون دولار إلى 90.635 مليون دولار.

بالإضافة إلى زيادة عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من شركة واحدة استثماراتها 50 ألف دولار إلى أربع شركات استثماراتها 220 ألف دولار عام 1986. وفي نهاية عام 1988 ارتفع عدد الشركات إلى 9 شركات استثماراتها 1.124 مليار ليرة تركية.[1]

ولكن الانطلاقة الحقيقة كانت في عقد التسعينيات من القرن الماضي هذه الحقبة التي ستشهد تطورا غير مسبوق في العلاقات بين البلدين في شتى المجالات.

لقد قطع الجانبان شوطا كبيرا في تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينها في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض، وقد اعتبر ميكال هيرش Michael Hirsh وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بأن تركيا سوقا رائجة للمبيعات الإسرائيلية.

وفي منتصف عام 1992، قام وزير الخارجية التركي حكمت تشنين بزيارة إسرائيل والتوقيع على اتفاقية تجارية تقضي بإنشاء مجلس عمالة تركي–إسرائيلي

[1]– جلال معوض، "العلاقات التركية–الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات"، مجلة شؤون عربية، عدد 88 1996، ص143.

مشترك بهدف تنشيط الاقتصاد والتجارة بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهم عام 1993 أكثر من 200 مليون دولار.[1]

وقد بلغ التعاون مراحل متقدمة جدا في المجال الاقتصادي أثناء فترة تولي تانسو تشيلر Tansu Giller رئاسة الحكومة التركية، وكان النشاط الأبرز في هذا الاتجاه، عندما زارت تانسوتشيلر إسرائيل في نوفمبر 1993 مصطحبة معها وفدا كبيرا ورفيع المستوى بلغ عدد أعضاؤه 230 شخص، وقد ضم الوفد وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية، ونحو عشرين مواطنا تركيا من أصل يهودي، يمثلون جاليتهم في تركيا.[2]

وقد تم في تلك الزيارة إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما، حيث بلغ عام 1995 قرابة 465 مليون دولار، علما بأن تركيا تأتي في المرتبة الثالثة عشرة في ترتيب الدول التي تقوم إسرائيل بالتصدير إليها، فيما تأتي إسرائيل في المرتبة التاسعة في ترتيب الدول التي تصدر إليها تركيا السلع.

أما عن المجال السياحي بين تركيا وإسرائيل فإنه يعتبر المجال الأكثر نشاطا، ومن أهم المحطات التي شهدها هذا القطاع هو توقيع اتفاقية التعاون السياحي بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في ويوليو 1992م.

ويرى وزير السياحة التركي عبد القاجر آتيش Abdelkader Atich أن السياحة هي إحدى طرق الوصول إلى السلام البناء، فيما يسعى وزير السياحة الإسرائيلي عوزي بارام Uzi Baram من وراء زيارته لتركيا تشجيع السياح الإسرائيليين للذهاب

---

[1]- Penra Hazbal (2004),"Political Troubles between Turkey and Israel", the Washington institute for near policy: www.washingtoninstitute.org.

[2]– عون السبعاوي، "تركيا والمكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص156.

إلى تركيا، وكذلك تحفيز السياحة الإسلامية إلى إسرائيل، أي السياح في الدول الإسلامية الأخرى.[1]

وقد تزايدت وتيرة اختيار الإسرائيليين لتركيا كوجهة سياحية في حين لم يزر تركيا حتى عام 1986 سوى 7000 سائح إسرائيلي فقد قفز هذا الرقم على 160000 سائح في عام 1992، وإلى 350000 سائح سنويا عام 1994، و ينفق السائح المتوسط 1000 دولار، وعلى ذلك، فإن صناعة السياحة والتي تحقق معدل دورات سنوي 1.85 بليون دولار جعل الميزان التجاري يميل لصالح تركيا.[2]

وتعمل الدعاية الإسرائيلية لتشجيع ذهاب السياح الإسرائيليين على تركيا خلال الحديث عن تركيا بلد ديمقراطي، وأن كل تاريخ إسرائيل له صلة بالدولة العثمانية والأتراك

وقد عملت السياحة المتبادلة بين البلدين على تقريب وجهات النظر بين الشعبين، ومحاولة جسر الهوة الثقافية والدينية وهذا كان الهدف الرئيسي لإسرائيل.

وفي شهر مارس من عام 1996 تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين كل من تركيا وإسرائيل، وقد أقره البرلمان الإسرائيلي، الكنيست في العام نفسه، بينما البرلمان التركي أقره في 1997/04/04 أي بعد عام تقريبا

وينص على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ملياري دولار سنويا مقارنة بـــ 448 مليون دولار عام 1996، كان فيها 196 مليون قيمة صادرات تركيا لإسرائيل، و252 مليونا قيمة وارداتها منها، ويتيح الاتفاق لتركيا فرصة زيادة تجارتها

---

[1]– محمد نور الدين، "تركيا من الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات"، دار رياض الريس، بيروت، 1997، ص268.

[2]– فوزي درويش، "البعد العسكري في العلاقات التركية–الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 138، ص278.

مع الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارية تفضيلية.[1]

كما أن هذا الاتفاق يتيح للشركات الإسرائيلية الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا في تركيا مقارنة بإسرائيل من خلال إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا.

وقد أعلنت حكومة مسعود يلماز في 1997/07/18 بدء تنفيذ الاتفاق وقد تم توقيع اتفاق للنقل البري بين البلدين عام 1997 وتحديدا يوم 1997/04/09، ولكن هذا الاتفاق كان مرهونا بتحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل لأنه يمر عبر الأراضي السورية.

وقد قام وزير الخارجية الإسرائيلي دفيد ليفي أثناء زيارته لتركيا في 1997/04/09 ببحث "سبل زيادة الاستثمارات والمشروعات المشتركة بين البلدين" عبر تفعيل أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة، كما حرص في اليوم الثاني من زيارته على الالتقاء في استانبول بكبار رجال الأعمال الأتراك وبأعضاء الجالية اليهودية.[2]

واستمرت هذه العلاقات تنمو وتتطور بعيدا عن صعاب السياسية والتطورات السياسية في كلا البلدين، وسنعود إلى الموضوع الاقتصادي في الفصل القادم، عندما نتحدث عن هذه العلاقات في عهد حزب العدالة والتنمية.

---

[1]– جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص251.

[2]– المرجع السابق، ص252.

المبحث الثاني: التعاون في مجال المياه

المطلب الأول: مشاريع المياه التركية

المياه هي سر وجود الحياة، وعليه فإن البشرية عموما حريصة كل الحرص على إيجاد مصادر دائمة للمياه تتماشى مع حاجاتها اليومية المختلفة.

ومن المعروف أن الأرض تتفاوت في مواقعها من حيث وفرة المياه أو ندرتها، فهناك دول تعرضت لفيضانات مدمرة، وهناك دول تعاني من نقص حاد في المياه، ومن هنا تبدأ المشكلة.

ولقد أصبح تعبير أزمة المياه شائعا، بل إنه تحول من دائرة الاقتصاد ليصبح مشكلة ذات أبعاد سياسية متضخمة، وهي لا تعلن عن نفسها من شتى بقاع العالم وإنما في الشرق الأوسط بصورة أخص.[1]

لقد أصبح شح المياه خطرا يهدد امن واستقرار المنطقة "إن التحذيرات التي يتم إطلاقها الآن باحتمال أن تصبح المياه سلعة تباع وتشترى وتصدر تتخذ مصداقية حقيقية لاسيما مع تزايد الاحتياجات المائية في الوقت الذي تتناقص فيه مصادر الثروات المائية ويساء استخدام المتاح منها.[2]

وإسرائيل ليست استثناء في موضوع أزمة المياه المتفاقمة في المنطقة بل على العكس هي تعاني من نقص حاد في هذا الجانب. وكانت المياه دوما من أهم هواجس حكام إسرائيل وأكثرها إلحاحا، وقد عبر عن ذلك الرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز عندما قال: "لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق". وتبدو هنا أهمية قضية المياه في العقل الإسرائيلي فهي مرتبطة أساسا بقضية الاستيطان واستقدام المهاجرين وتوطينهم.

---

[1]– جورج المصري، "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"ن مركز الدراسات العربي الاوروبي، ط1، 1996، ص11.

[2]– المرجع السابق.

وفي لهجة أكثر خطورة ووضوح يقول "زئيفي أوزتنبرغ" رئيس هيئة مياه بحيرة طبريا "إذا ازداد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل المشكلة بالطرق السلمية، فلابد من حلها بواسطة الحرب، وهل هناك خيار آخر؟ الماء كالدم لا يمكن العيش بدونه.[1]

وأما في العالم العربي فالمشكلة أن منابع الأنهار المهمة كلها موجودة خارج حدود العالم العربي، وهذا يعني تهديد واضح فالأمن المائي لا يقل خطورة وأهمية عن الامن العسكري.

ونحن في هذا المبحث سنتناول موضوع المياه وتعقيداته بين كل من سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى ودور إسرائيل في هذا الموضوع.

وتشترك سوريا مع تركيا بأنهار الفرات ودجلة وجغجغ وساجور وقويق والأسود وعفرين.

ونجن سنركز على نهر الفرات تحديدا لأنه الأكبر والأهم وهو محور الصراع على المياه في المنطقة.

ينبع نهر الفرات ومعظم روافده من أعالي هضبة أرمينيا شرق الأناضول في الأراضي التركية، ويتكون نهر الفرات من مجموعة روافد تزيد على السبعة، ويبلغ طول نهر الفرات 2330 كيلومتر منها 442 كيلومتر في تركيا و675 كيلومتر في سوريا.

وتشير الدراسات المائية إلى أن 88 في المائة من مياه الفرات التي تجري في سوريا ذات مصدر تركي و12 في المائة من روافده سورية، وهذه النسب لا تكشف الحقيقة برمتها عن مدى اعتماد سوريا على المصادر المشتركة، فكثير من الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع في الأراضي التركية.[2]

---

[1]– نافذ ابو حسنة، "الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط"، صامد الاقتصادي، العدد 89، 1992.

[2]– عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص15.

ويدخل نهر الفرات الأراضي السورية عند المنطقة الحدودية "جرابلس" وهي أول مدينة عربية يدخلها النهر، ثم يستمر في الجريان ليقطع الأراضي السورية ويدخل الأراضي العراقية عند مدينة القائم.

ومن المناطق العراقية التي تعتمد على نهر الفرات هي الأنبار وبابل وكربلاء والنجف والقادسية وذي قار والمثنى وكذلك جزء من محافظة بغداد ومحافظة البصرة.

وبما أن النهر يمر في ثلاث دول فإن هناك عدة عوامل تحكم مساره:

1- أنها مياه دولية: وهي صيغة تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز إقليم الدولة التي تنبع منها إلى غيرها من الدول مما ينزع عن النهر صفة النهر الوطني، وبالتالي صفة السيادة لدولة بمفردها ويعطي الدول ذات العلاقة التاريخية بالنهر حقوقا مكتسبة على ضوء مصطلح الاستعمال المتصل الطويل ومرور الزمن ووضع اليد.[1]

2- أنه نهر ذو تصريف مائي مرتفع (الثالث في العالم العربي بعد النيل ودجلة) وتبلغ كمية تصريفه المائي السنوي 26 مليار متر مكعب أي ما يعادل نحو 825 متر مكعب في الثانية، كمعدل وسطى سنوي علما بأن هناك اختلاف بين زمن الفيض وزمن الشح. وهذه الكمية الضخمة من الماء تشكل نحو 80% من مجمل الموارد المائية السورية،

و38% من مجمل الموارد العراقية،

و65% من مجمل الموارد التركية،

و13,3% من مجمل تصريف المياه في الأراضي العربية.

3- إن نسبة انحدار النهر معقولة سواء داخل تركيا أم سوريا أم العراق، مما يسهل إمكانية الاستفادة منه أكثر وعلى سبيل المثال فإن العراق يستفيد من تصريف الفرات

---

[1]_

بنسبة 33,3% ولا يستفيد من تصريف دجلة إلا نسبة 25% مع أن تصريف دجلة يفوق تصريف الفرات بنحو 16 مليار متر مكعب سنويا وهذا الفارق يعود لطبيعة انحدار وسرعة تدفق كل نهر.

4- أن الدول الثلاث التي يمر بها الفرات قد أقامت عليه في الماضي سدودا للري ولتوليد الكهرباء، وهي الآن بصدد إقامة سدود أخرى لزيادة الاستفادة من طاقات النهر في السقاية والطاقة، أي أنه شريان حيوي للدول الثلاث.[1]

وتكمن المشكلة في التعاطي التركي مع موضوع النهرين خاصة الفرات، حيث ترفض تركيا فكرة تقاسم المياه وتعتبر أن الأنهار هي أنهار تركية وليست دولية وأن لتركيا مطلق السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية ومنها المياه, وقد كانت تركيا دوما تستغل ورقة المياه لتحقيق مكاسب سياسية – إقليمية.

وقد قال الرئيس التركي سليمان ديميريل عند افتتاح سد أتاتورك في يوليو 1992 "إن منابع المياه ملك لتركيا كما أن النفط ملك للعرب، وبما أننا لا نقول للعرب أن لنا الحق في نصنف نفطكم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا.[2]

وفي كلمة له في واشنطن بتاريخ 1996/03/28 أمام "مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" انتقد سوريا ووصفها بدعم الإرهاب ضد تركيا وإسرائيل، متهما دمشق بتهديد أنقرة بأنها إذا لم تعطها حصصها وحقوقها من مياه الفرات فإنها ستدفع ثمن ذلك من "دماء الأبرياء".

وقال إن المياه التي تصل إلى كل من سوريا والعراق من تركيا كافية مشيرا إلى أن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل إلى أي نوع من الاتفاق أو الوثيقة المكتوبة مع الدول الأخرى. ووفقا لهذه الرؤية التركية لموضوع مياه النهرين فقد

---

[1]– نبيل خليفة، "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم، مجلة الوحدة، عدد 76، يناير 1996، الرباط، ص44.

[2]– عايدة العلي سري الدين، "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997، ص63.

وضعت تركيا خططا طموحة للإستغلال الأقصى للمياه المتدفقة في النهرين دون الأخذ بعين الاعتبار حصص وحقوق دول الجوار سوريا والعراق.

والمشروع الأهم في هذا الإطار هو مشروع جنوب شرق الأناضول « G.A.P » وهو مشروع طموح وضعته تركيا في أواسط الثمانينيات وبدأ العمل فيه في أوائل التسعينيات، ويتكون من حوالي 21 سدا، ويعتبر سد أتاتورك أهم هذه السدود وأكبرها، بل هو من أكبر السدود في العالم، حيث يبلغ ارتفاعه حوالي مائة وسبعون مترا، وطوله ألف وتسعمائة متر، ومساحته ثمانمائة وسبعة عشر كم^3 وتبلغ سعته التخزينية حوالي أربعة أضعاف التدفق الطبيعي لنهر الفرات أو ما يعادل مائة وثمانية وعشرون مليار متر مكعب.[1] وتبلغ مساحة المشروع 1,7 مليون هكتار، وسيفضى إلى توليد طاقة كهربائية هائلة.

وسيؤدي هذا المشروع إلى طفرة في المحاصيل الزراعية في تلك المنطقة على مستوى الكم والنوع، مما يجعل تركيا دولة زراعية كبرى ويلبي طموحها الاقتصادي، ويحولها إلى قوة إقليمية عظمى، وبينما نظرت سوريا والعراق إلى مشروع "الجاب" بعين القلق لما يمثله من خطر على كل منهما، فقد رحبت إسرائيل بالمشروع وصرح مصدر زراعي في تل أبيب "ان إسرائيل تنظر إلى المشروع باهتمام زائد وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا لتطوير الزراعة".[2]

ويعتبر هذا المشروع حسب الخبراء هو ثامن أكبر مشروع في العالم وأكثرها كلفة مادية.

كما انه من أكثر المشاريع إثارة للجدل في واقع الحياة السياسية التركية ليس بسبب بعده الاقتصادي الضخم وكلفته العالية، ولكن بسبب أبعاده السياسية وانعكاساته

---

[1]– الأنباء الكويتية، 1989/12/18.

[2]– صحيفة واقار الإسرائيلية، 1989/03/10.

على كل من سوريا والعراق. فهذا المشروع سيجعل تركيا تتحكم بشكل كامل في مياه نهري دجلة والفرات، واللذين لهما أهمية وجودية بالنسبة لسوريا والعراق.

ويمتد المشروع على منطقة تشمل ثماني محافظات تركية هي: آضى يمان، باطمان، ديار بكر، غازي عنتاب، لكس، ماردين، سيرت، شانلي أدرنه.

ويحد هذه المنطقة من الجنوب سوريا ومن الشرق والجنوب العراق وتبلغ مساحتها 753875 كيلومتر مربع، وتشكل نسبة 9,7% من مساحة تركيا الإجمالية، كما تشكل ما نسبته 20% من الأراضي الزراعية التركية.

ويشمل هذا المشروع، مشاريع الري ومشاريع الطاقة حيث وضعت خطط لبناء تسعة عشر مركزا هيدروكهربائيا، وبلغت كلفة المشروع الإجمالية حوالي إثنان وثلاثون مليار دولار.

المطلب الثاني: الدور الإسرائيلي في المشاريع المائية التركية

رغم محاولات بعض الأطراف التركية التقليل من حجم الدور الإسرائيلي في المشروع، إلا أن هذه المحاولات كانت تعتبر بمثابة تغطية قرص الشمس بغربال.

فهذا المشروع له أهمية قصوى بالنسبة لإسرائيل من أكثر من جانب فهو من جهة يمكن أن يساهم في حل مشكلة المياه المتفاقمة في إسرائيل، ومن جهة ثانية يتيح لها التواجد في مناطق حيوية بالنسبة لكل من سوريا والعراق حيث المياه هي شريان الحياة في هذين البلدين.

وقد نشر تقرير إستراتيجي أهمية المشروع بالنسبة لإسرائيل جاء فيه "تتوقع وزارة الزراعة الإسرائيلية زيادة سكانية من إسرائيل بنسبة 42% في الفترة الممتدة حتى عام 2020، ليصل تعداد السكان الى ثمانية ملايين ونصف مليون نسمة وبناء عليه فإن توسيع المدن من أجل سد الحاجة لمساكن جديدة سيستهلك 18% من الأراضي الزراعية في إسرائيل ويستنتج من ذلك أن إسرائيل ستعاني من مشكلات

حقيقة على صعيد الإنتاج الزراعي،[1] حيث أن بناء وتوسيع المستوطنات مرتبط ارتباطا عكسيا بالإنتاج الزراعي حيث كلما اتسع الاستيطان كلما تقلصت مساحة الأراضي الزراعية، وبالتالي تعمقت الأزمة، ومن هنا كان الاهتمام الإسرائيلي بمشروع جنوب شرق الأناضول GAP، وقد قامت العديد من الشركات الإسرائيلية شراء مساحات واسعة من الأراضي في منطقة المشروع تمتلكها الحكومة التركية.

وحسب الشركة التركية القائمة على إدارة المشروع فإن من ضمن الشركات أو الجهات التي ساهمت بدعم المشروع ماليا هناك ثلاث جهات إسرائيلية هي:

1- وزارة التعاون والتنمية الزراعية الإسرائيلية، CINADCO
2- وزارة الخارجية الإسرائيلية
3- مركز التعاون الزراعي الدولي الإسرائيلي MASHAV.[2]

كما ان ثلاث شركات إسرائيلية كانت ضمن مجموعة شركات قدمت هبات وقروض مجانية بقيمة 2,9 مليار دولار وهذه الشركات هي: شركة NAAN وشركة NATIVIM وشركة FITTERATION.

وقد زار تركيا عام 1994 وفد إسرائيلي كبير برئاسة الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان يرافقه 72 شخصا من كبار المسؤولين الإسرائيليين، وقد نظمت السلطات التركية جولة تفقدية للرئيس الإسرائيلي والوفد المرافق إلى منطقة مشروع جنوب شرق الأناضول وقد عبر الرئيس الإسرائيلي والوفد المرافق إلى منطقة مشروع جنوب شرق الأناضول وقد عبر الرئيس الإسرائيلي عن إعجابه بالمشروع قائلا: "انه مشروع خارق

---

[1]- الموقع الرسمي للجيش اللبناني، "الشراكة التركية-الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول"، مجلة الدفاع الوطني، 2003/10/01.

[2]- المرجع السابق.

أرفع قبعتي تحية لتركيا" وأضاف "ان مستقبل الشرق الأوسط يتوقف على التعاون التركي الإسرائيلي".[1]

كما صرح وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في زيارة لأنقرة وخلال رئاسته للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين قال "إن إسرائيل وتركيا سوف تتعاونان في مشروع جنوب شرق الأناضول وإن إسرائيل ستضع خبراتها في مجال الزراعة والري لخدمة هذا المشروع حيث تمتلك ثقافة متقدمة في هذين المجالين"[2]

ويعتبر شراء الدول الأجنبية أو المواطنين الأجانب أراضي في منطقة تركية حساسة أمرا شبه مستحيل وبالذات في منطقة جنوب شرق الأناضول، حيث يرتبط الأمر بموافقة هيئة الأمن القومي التركية نظرا لحساسية المنطقة وأبعادها الإشكالية مع دول الجوار. وللالتفاف على هذه القوانين سلكت الشركات الإسرائيلية طرقا ملتوية لامتلاك الأراضي في تلك المنطقة الحساسة والمهمة وكان ذلك من خلال إقامة شركات تركية وأخرى تركية إسرائيلية مشتركة.

ومن بين الأسماء التي تردد ذكرها في الإعلام التركي في هذا الإطار اسم "أوزاير غاريه" رجل الأعمال اليهودي التركي الذي يمتلك جميع أسهم شركة ALARKO وهذه الشركة هي التي وضعت حجر الأساس لأكبر المشاريع في منطقة جنوب شرق الأناضول".[3]

وجدير بالذكر أن تركيا وضعت هذا المشروع الضخم وباشرت في تنفيذه دون استشارات شاملة مع كل من دول الجوار المعنية بموضوع النهرين وهي سوريا والعراق. كما أن دخول إسرائيل بقوة على المشروع عمق المشكلة بين تركيا وجيرانها العرب.

---

[1]– ريان العباس، "إسرائيل ومشروع جنوب شرق الأناضول"، جامعة الموصل، عن موقع دنيا الوطن.

[2]– المصدر السابق.

[3]– موقع الجيش اللبناني، مرجع سابق.

إن تردي العلاقات بين كل من تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة ثانية يعود إلى عدة عوامل متعددة ومتداخلة فهناك الإرث التاريخي الذي يعود إلى قرون مضت وإلى بدايات القرن العشرين والصراع العنيف بين العرب والأتراك وتحالف العرب مع أعداء تركيا في الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى هزيمة الدولة العثمانية ومن ثم انهيارها ورغم أن العرب لم يكونوا السبب في انهيار الدولة العثمانية والتي سقطت لأسباب مختلفة ذاتية وموضوعية، إلا أن الأتراك اعتبروا أن العرب خانوهم وطعنوهم في الظهر وفي نفس السياق التاريخي كان قيام تركيا بضم أراضي سورية وهي لواء الإسكندرون الذي اقتطعته فرنسا ومنحته لتركيا عام 1939 مطلع الحرب العالمية الثانية.

وقد تعمق الشرخ في العلاقات بعد اعتراف تركيا بإسرائيل وقد كانت هذه العلاقة وتطورها مصدر قلق وتوتر بيد تركيا وجيرانها العرب في سوريا والعراق تحديدا.

ولكن المياه تبقى هي السيف ذو الحدين فإما أن تكون سببا للحرب أو السلام.

منذ فجر التاريخ قامت الحضارات في المشرق العربي على ضفاف الأنهار، ولقد كانت المياه عبر التاريخ سببا دائما للنزاعات في حياة الدول والحضارات.

ومشكلة العالم العربي أن أهم الموارد المائية فيه تنبع من خارج أراضيه وأهمها النيل ودجلة والفرات. وتمثل ندرة المياه في العالم العربي مشكلة إستراتيجية خصوصا في ظل التزايد الكبير في عدد السكان.

إن تركيا هي بلد المنبع لكل من نهري دجلة الفرات وهما المصدر الأساسي للمياه وبالتالي للحياة في كل من سوريا والعراق وخصوصا نهر الفرات لأنه يعبر الأراضي السورية بمسافة أكبر بكثير من نهر دجلة.

ولقد طغى الجانب السياسي في موضوع هذين النهرين على الجانب القانوني.

فقانونيا ترى كل من سوريا والعراق أن النهرين هما نهران دوليان ينطبق عليهما ما ينطبق على الأنهار الدولية من حقوق والتزامات، بينما تصر تركيا في المقابل على أنهما عابرين للحدود وليسا نهرين دوليين.[1]

وتصرفت تركيا بناء على فهمها هي للقانون، ومنذ أن بدأت تركيا مطلع الثمانينات في بناء السدود، بدأت المشاكل مع دول الجوار في سوريا والعراق، فقد بنت تركيا سبعة عشر سدا على الفرات وأربعة سدود على دجلة.

مما جعل كمية المياه التي تعبر الحدود التركية ثلاثة عشر مليار متر مكعب في العام مقابل ثمانية وعشرون مليار متر مكعب قبل بناء السدود، ولاشك أن دخول العامل الإسرائيلي على خط مشاكل المياه بين تركيا وجيرانها العرب قد زاد الأمور تعقيدا. ولاشك أن تركيا وظفت ورقة المياه توظيفا سياسيا واضحا ففي عام 1992 صرح الرئيس التركي سليمان ويميرل قائلا "ان موارد المياه ملك لتركيا تفعل بها ما تشاء ولا يحق لكل من سوريا والعراق أن تشاركها في مواردها المائية وتلك مسألة سيادية، كما لا يحق لتركيا أن تطالب بحصة في بترول العراق أو سوريا فلا يحق للدولتين المطالبة بحصة في المياه التركية.[2]

ويبدو استخدام ورقة المياه جليا في السياسة وفي محاولة تسوية بعض المشاكل العالقة مثل قضية لواء الإسكندرون المتنازع عليه مع سوريا والذي تعتبره سوريا جزء من أراضيها وتعتبر أن فرنسا التي لا تملك قد منحته لتركيا التي لا تستحق.

وفي هذه المنطقة نهر يسمى نهر العاصي وهو يجتاز الحدود التركية وتطالب تركيا باقتسام مياه هذا النهر مع سوريا ولكن سوريا ترفض اعتبار هذا النهر دوليا ليس طمعا في مياه النهر ولكن لأن اعتبار النهر دوليا يعني اعترافا بسيادة تركيا على لواء الإسكندرون.

---

[1]– ريان العباس، مرجع سابق.

[2]– الأهرام المصرية، عدد 1992/07/29.

كما استخدمت تركيا ورقة المياه في الضغط على سوريا لوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني والذي كان يخوض حربا مسلحة ضد الجيش التركي حيث تتهم تركيا سوريا بتقديم كافة أنواع الدعم لهذا الحزب.

وقد هدد الرئيس التركي تورغوت أوزال في سبتمبر 1989 بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقات الأمنية التي تقضي بمنع النشاط الكردي.[1]

وفي نفس الشهر سبتمبر من نفس العام 1989 صرح وزير الدفاع التركي بيدنا سلاحان لردع سوريا المياه والقوة العسكرية،[2] كما كان الدور الإسرائيلي واضحا في تجفيف بعض الأنهار السورية الصغيرة التي تغذي الأراضي الزراعية في شمال شرق سوريا وكانت الشركات الإسرائيلية قد استأجرت من الحكومة التركية مزارع بينار جيلان على الحدود مع سوريا لمدة تسعة وأربعون سنة وهي تحتوي على ما يقارب تسعين بالمائة من مخزون المياه الجوفية في جنوب تركيا وشمال سوريا.

ومساحة هذه المزارع تفوق مساحة قبرص وقد جرى إنشاء المزارع على نقطة الصفر مع الحدود السورية وحفروا فيها آبارا تضخ تسعة لترات في الثانية من المياه الجوفية منذ سنين الأمر الذي أدى إلى تجفيف منابع المياه الجوفية في منطقة رأس العين السورية والتي كانت إحدى ست مناطق رشحتها الأمم المتحدة للاعتماد عليها لإنقاذ البشرية في حالة تعرض العالم إلى مجاعة جماعية، والأمثلة في هذا المجال، كثيرة على تضرر سوريا والعراق ففي عام 1990 تم خفض الدفق من 500 إلى 120 مترا مكعبا في الثانية لمدة شهر كامل من أجل رفع منسوب المياه في سد أتاتورك وتوقفت في سوريا سبع وحدات من أصل ثمانية من محطة كهرباء سد الطبقة وفي العراق كانت الأضرار أشد وقعا على المزارعين في حوض الفرات وعلى محطة كهرباء سد القادسية.

---

[1]– محمد العباس، "تركيا تنازل سوريا بسلاح المياه"، مجلة العالم 90/01/20، ص10.

[2]– عايدة العلي، "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، عام 1997، ص40.

وأما المشروع الثاني المتعلق بالمياه فقد كان ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام".

وصاحب هذه الفكرة هو الرئيس التركي الأسبق "تورغوت أوزال" وتقوم الفكرة على نقل فائض مياه نهري سيحون وجيحون الى دول الخليج العربي بالإضافة لسوريا والأردن وإسرائيل.

ويتكون المشروع من خطين لنقل المياه شرقي وغربي يبلغ طول الخط الغربي 2700 كم عبر حلب وحماه وحمص ودمشق ثم إلى الضفة الغربية في فلسطين لينتهي بالأردن ويقوم بنقل 3,5 مليون متر مكعب من المياه يوميا.[1]

أما الخط الشرقي فيبلغ طوله 2400 كلم ويمر بالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ثم البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ويقوم بنقل 3,5 مليون متر مكعب من المياه يوميا.[2]

وقد سعت تركيا لكسب التأييد لهذا المشروع من خلال الوفود التي بعثها لتلك الدول. ولكن الدول العربية نظرت بعين الريبة لذلك المشروع، حيث أصرت تركيا على إشراك إسرائيل فهو يحل مشكلة العجز المائي في إسرائيل ويضمن حاجة المهاجرين الجدد من المياه.

ويمكن إجمال أهداف المشروع العامة بما يلي:

1- زيادة النفوذ التركي في المنطقة العربية من خلال التحكم بمصادر المياه المهمة ومساومة تلك الدول العربية عليها وتهديد الأمن الغذائي للكثير من الدول العربية.

2- تنمية وتطوير الاقتصاد التركي من خلال ما يوفره المشروع من موارد مالية ضخمة.

---

[1]- كريم جيجان هويش، "السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سورية والعراق"، مجلة جامعة الأنبار، العدد الأول، 2011.

[2]- المرجع السابق.

3- تعزيز دور تركيا في المنطقة وبالتالي في الإستراتيجية الأمريكية.

ولكن لم يكتب لهذا المشروع النجاح لسببين رئيسيين:

1- تكلفته المرتفعة جدا.

2- إصرار تركيا على إشراك إسرائيل في هذا المشروع مما أثار حفيظة دول عربية مثل العراق وسوريا ودول أخرى خشية أن تجد هذه الدول نفسها تدريجيا قد أصبحت تابعة لإسرائيل في مجال حيوي مثل المياه.

ولكن السؤال هل مات هذا المشروع؟ أم أن التحولات الجارية في المنطقة يمكن أن تعيده مرة أخرى إلى الواجهة؟

خلاصة:

في هذا الفصل والذي جاء تحت عنوان، مجالات التعاون الإسرائيلي التركي، سلط الباحث الضوء على أولا التعاون العسكري بين البلدين والذي بدأ مبكرا ولكنه قفز قفزات نوعية في عقد التسعينيات من القرن الماضي وقد حصر هذه المجالات فيما يلي:

1- بيع الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا، حيث شكلت تركيا سوقا رائجة للأسلحة الإسرائيلية، مثل الصواريخ من نوع Popey-2 جو أرض، وصواريخ من نوع 4- Python وصواريخ وقنابل ذكية موجهة بالليزر وقنابل ذكية كما اشترت تركيا الدبابة الإسرائيلية من نوع ميركفاه، والصواريخ البحرية من نوع BARAK.

2- تحديث إسرائيل للجيش التركي، حيث وقع البلدان مجموعة من الاتفاقيات في هذا الجانب، خاصة تحديث الطائرات التركية الأمريكية الصنع حيث يتم الرفع من أدائها القتالي وإدخال تحسينات من شأنها أن تطيل عمر الطائرات القتالي إلى ما بين 15-20 عاما أخرى.

3- التصنيع العسكري المشترك: ويبدأ هذا التعاون من إجراء البحوث، ومشاريع التطوير إلى إنتاج الأسلحة الحديثة وإقامة صناعات عسكرية مشتركة، مع التركيز على الصناعات الهامة والثقيلة مثل الصواريخ والدبابات والطائرات. وقد كان كل هذا التعاون هو بموافقة ورعاية أمريكية فإسرائيل التزمت في معاهدة التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة على ألا تزود إسرائيل أي دولة أخرى بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية.

4- التدريبات والمناورات المشتركة: وقد شملت هذه المناورات كل الفروع خاصة الجوية والبحرية، وعلى سبيل المثال جرت مناورات جوية لمدة أربع أسابيع عام 1996، وفي يناير 1997 جرت مناورة بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة.

5- الحوار الإستراتيجي: فقد اتفق البلدان على إنشاء منتدى للحوار الإستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنها، وإقامة آلية مشتركة لمواجهاتها.

6- كما كان هناك تعاون في مجالات مختلفة مثل المجال النووي ومجال أبحاث الفضاء، والمشاركة في المعارض العسكرية.

7- التعاون الاستخباري والأمني وهذا الأخير كان عالي المستوى ومكثف وقد كان من ثمرات هذا التعاون هو القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني PKK عبد الله اوجلان في العاصمة الكينية نيروبي على أيدي أجهزة الأمن التركية ونقله لتركيا.

ونصب العديد من محطات التنصت والتجسس بالغرب في حدود كل من سوريا وإيران.

وحاولنا في نهاية هذا المطلب رصد ردود الفعل العربية على هذا التعاون الشامل بين تركيا وإسرائيل والغير مسبوق.

حيث كانت التحركات السورية هي الأبرز في هذا الإطار وكانت التحركات في خطين متوازيين، خط دبلوماسي حاول تشكيل جبهة رفض عربية إسلامية لهذا التحالف الذي رأت فيه سوريا تهديدا مباشرا لأمنها ومحاولة لتهديدها والضغط عليها للدخول في عملية السلام بشروط إسرائيلية والرضوخ لهذه الشروط.

وفي خط آخر ردت سوريا بمزيد من الدعم لحزب العمال الكردستاني وللمقاومة الفلسطينية ولحزب الله اللبناني كما طورت علاقاتها بكل من إيران واليونان.

أما ردود الفعل العربية الأخرى فقد اكتفت بالشجب والإدانة ومطالبة تركيا بالرجوع عن هذا التحالف.

ثم في المبحث الثاني تناول الباحث التعاون في مجال الاقتصاد ومجال المياه. وفي الاقتصاد كما في المجال العسكري بدأت العلاقة مبكرا مع اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949.

وقد شمل التعاون في هذا المجال الاستيراد والتصدير وتبادل السلع بين البلدين وشمل أيضا قطاع السياحة الذي كان القطاع الأكثر نشاطا بين البلدين والذي كان لصالح تركيا. وأيضا مثل المجال العسكري شهد عقد التسعينيات انطلاقة قوية في هذا المجال أيضا، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات كان من أبرزها اتفاقية التجارة الحرة عام 1996، حيث نصت على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والضريبية.

والملاحظة الأهم أن العلاقات الاقتصادية حافظت عل نموها ولم تتأثر بالصخب السياسي بين الحين والآخر والأزمات التي كانت تحدث بين البلدين من وقت لآخر.

ثم انتقل الباحث للحديث عن التعاون في مجال المياه حيث أن تركيا تتحكم في شريان الحياة في كل من سوريا والعراق وهما نهرا دجلة والفرات، فهما ينبعان من الأراضي التركية وتركيا تصدر على أنهما من الأنهار التركية وليس الدولية وتتصرف على هذا الأساس.

وقد أقامت تركيا مشاريع مائية ضخمة على هذين النهرين دون الرجوع إلى دول الجوار المشتركة معها مما تسبب من ضرر بالغ الخطورة على كل من سوريا والعراق.

وقد دخلت إسرائيل على خط مشاريع المياه التركية في محاولة إسرائيلية لضرب عصفورين بحجر واحد ضمن جهة تستفيد من المياه التركية ومن جهة تتواجد في منابع الأنهار التي تمثل عصب الحياة في سوريا والعراق كورقة للتهديد والابتزاز السياسي.

الفصل الرابع

العلاقات التركية–الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

الفصل الرابع: العلاقات التركية-الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول: قراءة في تاريخ الحركة الإسلامية في تركيا

المطلب الأول: نشاط الإسلاميين قبل تأسيس الأحزاب

تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد في المنطقة التي يقر دستورها بالعلمانية كمادة لا يمكن حذفها من الدستور، وتفرض هذه العلمانية على كل من يريد ممارسة السياسة عدم استخدام الدين بأي شكل كان وإلا اعتبر ذلك انتهاكا للدستور ويعرض صاحبه للعقوبة.

وقد اتسمت العقود الثلاثة الأولى في عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد وهو حزب الشعب الجمهوري، وهي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وكان الحزب يقوم على المبادئ الكمالية التي تستند على الأفكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للأفكار المضادة بدخول الساحة السياسية.[1]

وقد تعرضت تركيا في تلك الفترة إلى حركة تغريب راديكالية، هدفت إلى الانسلاخ من التاريخ والدين بشكل جذري.

فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية ممثلة بالثورات الكردية وحركات المعارضة الإسلامية التي عارضت بقوة التوجه العلماني الراديكالي الذين كان يتعاطى مع الدين بازدراء ويعتبر الدين هو أحد أسباب التخلف والانحطاط، وأن تركيا إذا أرادت أن تنهض وتتقدم فيجب أن تدير ظهرها للدين وللتاريخ.

وبدأت بالفعل التحولات الجذرية في كل مناحي الحياة وخرجت تركيا من دولة الخلافة الإسلامية إلى دولة قومية ضيقة تتخذ من الغرب قدوة في كل شيء ونموذجا يحتذي.

---

[1]- محمد ثلجي، "أزمة الهوية في تركيا، طرق جديدة للمعالجة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ندور بعنوان "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"

وهذا التحول السياسي فرض بالمقابل، تحولا ثقافيا حادا استهدف كل المقومات الفكرية الإسلامية، ونظمها وهيئاتها، وبناها وتجلياتها في العادات والتقاليد والإرث الاجتماعي النفسي والسلوكي، وبمختلف التفاصيل، فاعتبر الأذان والشعائر الإسلامية – في بلد يشكل فيها المسلمون 90 بالمائة – متناقضة كليا مع القومية التركية، ففرض الأذان باللغة التركية، وتمت ترجمة القرآن أيضا.

وقد عمل أتاتورك على إعادة توزيع القوى في المجتمع التركي معتبرا أنه من المستحيل التعايش والتوافق بين العلمانية والاتجاه الإسلامي "الظلامي" حسب وصفه.

رغم التحولات التي شهدتها تركيا على الصعيد الفكري والبنيوي والطابع العلماني الذي صبغت به مؤسسات الدولة، ما انعكس على كل مناحي الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية بحدود كبيرة ورغم مرور السنوات الطوال على ذلك إلا أنها ظلت تعيش قلق الهوية والانتماء... فلا الإسلام استؤصل في انتماء المسلمين الأتراك، ولا حلت محله العلمانية.[1]

ومنذ أن أرسى أتاتورك دعائم العلمانية في العام 1923 واعتبر مؤسسا للجمهورية، وأطلق عليه أبو تركيه، أخذ العسكر والمؤسسة العسكرية دورا أساسيا في إدارة شؤون البلاد وحماية النظام العلماني، وقد اعتبر خروج أي من الساسة الأتراك عن الخطوط الحمر التي يرسمها قادة الجيش خروجا واختراقا للنظام العلماني.[2]

وقد اتخذ الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية في تركيا أشكالا متعددة، اتخذ خلالها العلمانيون سلاح القانون وسلطة الدولة، وقاوم الإسلاميون هذه الأساليب بالانحناء للعاصفة تارة، والتحايل عليها والالتفاف حولها تارة أخرى، وكان كل ذلك في إطار سلمي بعيدا عن العنف.

---

[1]– بسام محمد، "تركيا بين هاجس الانتماء للغرب وقلق الهوية"، مجلة الإسلام وفلسطين، العدد 65، أكتوبر 1999، ص30.

[2]– المرجع السابق، ص31.

واتجه العلماء إلى بناء الإسلام سرا في النفوس، فظهر العالم الجليل "سلمان حلمي" الذي اهتم بتحفيظ القرآن الكريم، فكان يستأجر المزارع البعيدة عن المدن، ويأخذ طلبته معه يعملون في الحقل بالنهار، ويدرسون القرآن الكريم بالليل، في إصرار عجيب على المحافظة على الإسلام والقرآن.[1]

ولقد حاولت النخب العلمانية الحاكمة أن تفرض القبعة على الشعب بالقانون ورفض العلماء ذلك الأمر وظهرت فتاوى عن حكم صلاة الرجل بالقبعة.

وكانت "الطريقة النقشبندية" بزعامة "عاطف الإسكليبي" الذي أعدم بسبب كتاباته ضد القبعة. وكان الشيخ سعيد النورسي صاحب "رسائل النور" الذي رفض تغريب تركيا وحارب الإلحاد.[2]

وازداد التضييق على كل أشكال الثقافة الإسلامية وأصبحت النخب العلمانية الحاكمة في تركيا وكأنها في حرب لبس مع الماضي أو مع الإسلام السياسي ولكن في حرب مع الدين الإسلامي نفسه، وحرب كانت شرسة واستئصالية، في تناقض واضح مع مبادئ الحرية والديمقراطية التي ترفع في الغرب الذي تحاول هذه النخب جاهدة اللحاق به، واستلهام تجربته بالكامل، فالغرب يضمن لمواطنيه حرية المعتقد واللباس والتعبير وكل أنواع الحريات التي كانت هذه النخب تحاربها باسم العلمانية والتحضر.

وصدر قانون باستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في الكتابة وتمت تنقية اللغة التركية من الكلمات العربية وأصبح الأذان باللغة التركية.

ثم جاءت الهجمة الشرسة على أسماء الشعب وهي ما عرفت بمعركة الألقاب وبدا واضحا أن أتاتورك ورجاله يسعون لتغيير دين الشعب، وهيئته وأسمائه بعيدا عن الإسلام، ففي الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية التركية، جمعت المصاحف والكتب

---

[1]– مصطفى عاشور، "ملامح من المد الإسلامي الهادئ بتركيا"، موقع إسلام أون لاين.
Islam.online.net/arabic/history/1422/01/article08.

[2]– المرجع السابق

الدينية ووضعت على ظهور الإبل ليقودها رجل يرتدي الزي العربي ليتجه بها نحو الجزيرة العربية، وعلقت على رقاب الإبل لافتة تقول: "جاءت من الصحراء ولتعد إلى الصحراء، وجاءت من العرب، فلتذهب إلى العرب".[1]

ومن هنا نكتشف كما كانت صعبة وشاقة، ومحفوفة بالمخاطر مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا لإعادة التوجه الإسلامي لتركيا ناهيك عن أن تكون المهمة هي إعادة الإسلام إلى الحياة السياسية، ليصبح أحد الفاعلين على المسرح السياسي، بل منافسا قويا، سيصل بعد مسيرة طويلة وشاقة إلى رأس السلطة، وقد قدمت الحركات الإسلامية في تركيا تجربة فريدة ونموذجا ثريا وجديرا بالاهتمام من حيث الاستجابة لضغوط الواقع السياسي والاجتماعي المفروض عليها، والتكيف معه، والاستفادة منه، دون أن تتخلى عن مبادئها وأفكارها، والأهم من ذلك دون اللجوء إلى العنف في أي مرحلة من المراحل.

فكانت لا تستعجل قطف الثمار، ولا تحرق المراحل، وتستغل كل انفراجه سياسية لتعبر عن نفسها وتسجل حضورها، فتأخذ ما هو متاح حتى تتهيأ الظروف لمزيد من التقدم بخطى بطيئة ولكن واثقة، دون الانجرار إلى مربع العنف ومستنقع الدماء بذريعة أن الطرف الآخر إقصائي ولا يمكن التحاور معه أو الالتقاء حول أي قواسم مشتركة، وغير ذلك من المبررات.

لقد ظل الموقف من الدين الإسلامي –ومن دوره حاضرا داخل المجتمع التركي– يشكل أحد المحاور الثابتة في الصراع السياسي، والتجاذب الاجتماعي بين حساسياته، وأحزابه، وجمعياته، كما ظل مادة حوارية في السجلات الفكرية على امتداد عقود الجمهورية، مشكلا بذلك قضية جوهرية ظلت تبرز وتختفي تبعا للمراحل والتطورات، يتم التعبير عنها بأشكال مختلفة.[2]

---

[1]– مصطفى عاشور، مرجع سابق.

[2]– قراءة في تجربة الحركة الإسلامية في تركيا، التجديد، 2002/10/22.

ويمكن أن نرصد فيما يلي مجموعة من مكونات الحراك الإسلامي في تلك الحقبة الصعبة:

– لقد تصدر المشهد في تلك المرحلة زعماء وشيوخ الطرق الصوفية والذين عملوا على حفظ العبادات الإسلامية ومعها حفظ التراث الإسلامي في نفوس الشعب التركي، من خلال أذكار وأوراد وأناشيد وابتهالات وإحياء المناسبات الدينية، وعكفت فرق صوفية أخرى على تحفيظ القرآن للناس في بيوت شيوخها أو في أماكن خصصت لهذا الغرض، وكان هذا العمل يمارس بشكل سري لمدة طويلة.

ونذكر من هذه الطرق الطريقة النقشبندية، نسبة إلى مؤسسها محمد بهاء الدين النقشبندي وبعدها تأتي الطريقة النورجية وهي تنسب إلى شيخها بديع الزمان سعيد النورسي الذي ألف "رسائل النور" وهي رسائل لا تحدد مواقف ولا أهداف سياسية واضحة، إلا أنها في العمق تحمل في طياتها رؤى وتصورات عميقة فيما يخص تدبير شؤون حياة الإنسان الدنيوية والأخروية.[1]

ونذكر أيضا الطريقة السليمانية نسبة إلى شيخها الشيخ العالم سليمان حلمي طوناخان وهي طريقة اتصفت بالتشدد والراديكالية في معارضة أتاتورك وإصلاحاته وهناك طرق أخرى ولكن هذه كانت أبرزها.

المطلب الثاني: مرحلة تأسيس الأحزاب

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت تركيا مرحلة جديدة وهي مرحلة التعددية الحزبية وكان ذلك في عام 1946، وانتقل الجدل والنقاش في السياسة والديمقراطية، إلى الدين والعلمانية، ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات متصارعة في تلك المرحلة.

[1]– المرجع السابق.

المحافظون: ويرون في الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحي في الفرد والمجتمع، ويعد ذلك نظاما تربويا لا يمكن إغفاله، المعتدلون، وهم إلى جانب ميلهم نحو المحافظين يعتبرون أن الدين من الحقوق الشخصية لكل فرد، أي أنه حق من حقوق الإنسان طالما أن الحرية الدينية مكفولة، أما التيار الثالث وهو العلماني، كان معارضا للدين أيا كانت الدوافع والغايات.[1]

ومن ثم فإن الأحزاب السياسية التي تشكلت في بداية تلك الفترة فترة التعددية الحزبية – لم تكن أحزابا إسلامية كالأحزاب الموجودة اليوم بمعنى أنها لم يكن لديها إيديولوجية إسلامية واضحة تمكنهم من صياغة مشروع إسلامي نهضوى، لكن كانت محاولات للتصالح مع الذات وإعادة التوازن للمجتمع التركي والحياة السياسية التركية، وكبح جماح العلمانية الكمالية الفجة.

وفي هذا السياق جاء أولا:

1- الحزب الديمقراطي:

كان الحزب الديمقراطي إعلانا صريحا أن تركيا دخلت مرحلة التعددية الحزبية تأسس الحزب على يد "جلال بايار" وتولى رئاسته بعده "عدنان مندريس" وقد كان هذا الحزب مفاجأة الانتخابات البرلمانية عام 1950، حيث استطاع الحزب أن يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان حيث حصد 318 مقعدا مقابل 32 مقعدا للحزب الحاكم منذ تأسيس الجمهورية.

وقد كان برنامج الحزب الديمقراطي غاية في البساطة حيث كان يدعو إلى:

- عودة الأذان باللغة العربية.
- السماح للأتراك بالحج.
- إعادة إنشاء المدارس الدينية وتدريس الدين.

---

[1]- الصفصافي أحمد المرسي: "الدين والسياسة في تركيا الحديثة والمعاصرة"، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987، ص206.

- إلغاء تدخل الدولة في لباس المرأة.

وتسلم عدنان مندريس رئاسة الوزراء عام 1950م، وشرع في تنفيذ وعوده للشعب، وبعد أول جلسة لمجلس الوزراء قرر ما يلي:

- رفع الأذان بالغة العربية.
- حرية اللباس للمرأة.
- تدريس الدين في المدارس.
- بدأ في تعمير المساجد.

وجاءت انتخابات عام 1954 لينخفض عدد نواب حزب الشعب إلى أربعة وعشرين نائبا فقط.

واستمر مندريس في تنفيذ وعوده وأنشأ عشرة آلاف مسجد، واثنين وعشرين معهدا لتخريج الوعاظ والخطباء.

وشعرت المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المتحالفة معها بخطورة هذا التوجه على النظام الجمهوري العلماني بالمعنى الأتاتوركي للعلمانية، ولكنها كانت في حقيقة الأمر، تخشى أن تفقد سيطرتها على مقاليد البلاد لصالح قوى صاعدة وتتمتع بالتفاف شعبي.

وبالفعل قام الجيش بانقلاب عسكري ضد الحزب الديمقراطي خاصة والحياة الحزبية والسياسية بصفة عامة، وذلك في 27 مايو 1960 وتم اعتقال "جلال بايار" و"مندريس" وحوالي ستمائة شخص من أركان النظام، وتحولوا للمحاكمة، فحكمت المحكمة بإعدام "مندريس" و"بايار" ثم خفف الحكم على "بايار" نظرا لكبر سنه ونفذ الحكم على "مندريس" 1961.[1]

[1]– الصفصافي أحمد المرسي، المرجع السابق، ص211.

وسيطر الجيش على مقاليد الحكم وتم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية المؤلفة من الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب ومن أبرزهم الجنرال "جمال جوسيل" والجنرال "جمال مدان أوغلو" والكولونيل "ألب أرسلان نوركش" ولفيف من كبار الشخصيات الأخرى.[1]

2- حزب العدالة:

يعد هذا الحزب امتداد للحزب الديمقراطي وقد أسسه سليمان ديميريل وكان يهدف إلى إعادة الاعتبار للديمقراطيين وقد كان جل مؤسسيه من أعضاء الحزب الديمقراطي السابق.

ولمع في صفوف حزب العدالة المهندس نجم الدين أربكان، وأربكان مثل ديميريل كلاهما درس الهندسة الميكانيكية في جامعة إسطنبول ولكن أربكان حصل على الدكتوراه في تكنيك الدبابات في ألمانيا الغربية. وقد بدأ ديميريل ينزعج من بروز نجم الدين أربكان واتخذ إجراءات لوقف الطموح السياسي لأربكان ومنع ترشيحه في انتخابات 1969.[2]

لكن أربكان كان طموحه بلا حدود فقرر أن يترشح كمستقل ومعه 26 من مؤيديه ونجحوا في الانتخابات ليشكلوا أكبر كتلة مستقلة في تاريخ البرلمان التركي.[3]

وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الإسلام السياسي في تركيا وبدأت مرحلة تأسيس الأحزاب ذات الإيديولوجية الإسلامية وبقيادة إسلامية صريحة وقد دشن هذه المرحلة كما هو معروف المهندس "نجم الدين أربكان".

لتبدأ معركة جديدة بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا.

---

[1]- صبري توفيق همام، "الأحزاب السياسية والدينية في تركيا"، مجلة الديمقراطية، العدد 24، 2012/05/05.

[2]- كمال حبيب، "تركيا صراع الإسلام والعلمانية في مائة عام"، شبكة الحوار نت الإعلامية، 2010/07/20.

[3]- المرجع السابق.

3- حزب النظام الوطني:

كما أسلفنا ارتبط ظهور الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا بشخص المهندس "نجم الدين أربكان" المولود في منطقة البحر الأسود عام 1926، حيث قرر مع لفيف من كبار الموظفين ورجال الأعمال ونخبة من الإسلاميين بتأسيس حزب النظام الوطني في 26 يناير 1970.

وضم ذلك الحزب مزيجا من الطرق الصوفية وتيارا من الإصلاحيين المتأثرين بجماعة الإخوان المسلمين.

وكان حزب النظام الوطني أول تكوين سياسي يشكله الإسلاميون المعارضون بعد بداية حركة التغريب في الدولة العثمانية.[1]

ولقد كان نجم الدين أربكان لا يرغب في انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، وحجته أن تركيا ينبغي أن تكون عضوا في السوق الشرقية المشتركة، وليست السوق الغربية المشتركة لأن تركيا تختلف في علاقاتها مع الغرب، أما السوق الأوروبية في الوقت الراهن مثل بيت من ثلاثة طوابق اليهود والأمريكان يعيشون في الطابق العلوي، والعمالة الأوروبية في الوسط، وهم في مسعى لإيجاد خدم لسكن البدروم، وذلك هو سبب رغبتهم في ضم تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة.[2]

وبالنسبة للسياسة الداخلية للحزب فقد صرح أربكان بأن حزب النظام الوطني لا يقبل عضوية الماسونيين والشيوعيين واليهود والصهاينة.[3]

ولم تلبث المحكمة الدستورية أن أصدرت حكما بحل الحزب لأسباب تتعلق برغبته في عودة الخلافة وأسلمة المجتمع وغيرها من الأسباب مثل أنه يرى أن

---

[1]- طارق عبد الجليل، "الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة"، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص41.

[2]- صبري توفيق همام، مرجع سابق.

[3]- المرجع السابق.

التطورات العلمانية التي جرت في تركيا هي عصر ضلالة ويجب تغييرها، وأنه جعل الدروس الدينية إجبارية في الإعدادية.

4- حزب السلامة الوطني:

أسس نجم الدين أربكان حزب السلامة الوطني عام 1972 ولكن فضل ألا يكون على رأس الحزب، وقد أكد الحزب في فقرات من نظامه الداخلي على مبدأ العلمانية، واعتبرها ضامنة لحرية الفكر والضمير، وهي تقف حاجزا بين الخصومات والنزاعات بين الفرق المختلفة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، بشرط ألا تصبح وسيلة لقمع أولئك الذين يفكرون ويؤمنون بمعتقدات مختلفة.[1]

وقد شدد الحزب على ضرورة تطوير علاقات تركيا مع العالمين العربي والإسلامي، وعلى قطع العلاقات مع إسرائيل، وفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية وعارض الوجود الأمريكي على الأراضي التركية.

كما طالب بوقف محاولات الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، ووقف التعامل بالربا.

ومن أهم الخطوات في مسيرة الحزب كانت الدخول في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري اليساري التوجه، وقد أوحت هذه الخطوة بـــ "تجاوز التيار الإسلامي والتيار العلماني مرحلة الخصومة والعداء إلى مرحلة الانفتاح على بعضهما البعض، حيث كان نصيب حزب السلامة الوطني ثمانية عشر وزيرا، وبفضل جهود أربكان من خلال هذه الحكومة مثل وزير الداخلية – وهو من حزب السلامة – تركيا لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي سنة 1974.[2]

وازدادت شعبية أربكان بعد توقيعه قرارا بصفته نائبا لرئيس الوزراء أمرا للجيش التركي للقيام بعمليات إنزال جوى في قبرص لنصرة القبارصة الأتراك من الاضطهاد،

---

[1]- إدريس بووانو، "إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد"، مؤسسة الرسالة، دمشق، 2005، ص30.

[2]- المرجع السابق.

وكالعادة شعرت المؤسسة العسكرية بالقلق من تعاظم شعبية حزب السلامة الوطني وأربكان شخصيا، خاصة بعد التجمع الكبير الذي نظمه الحزب في مدينة قونية وما رافق ذلك التجمع من هتافات ضد كمال أتاتورك وضد الصهيونية.

وفي عام 1980 وتحديدا يوم 12 سبتمبر 1980 تحرك الجيش بقيادة الجنرال "كنعان إيفرين" ونفذ انقلابا عسكريا تسلم بموجبه زمام الأمور في البلاد، وأصدر مباشرة قرارا بحل الأحزاب السياسية جميعا واعتقال قادتها وتقديمهم للمحاكمة، مما أدى إلى اعتقال أربكان مع 33 من قادة حزبه، وحوكموا بمجموعة تهم منها تهديد العلمانية.

ولاشك بأن تجربة حزب السلامة الوطني كانت ثرية ومفيدة لأربكان ومؤيديه، حيث أصبحوا أكثر خبرة ونضجا في العمل الحزبي والسياسي وفي العلاقة مع النخب العلمانية.

وفي الأشهر الأولى من عام 1985 خرج أربكان من السجن ووضع تحت الإقامة الجبرية حتى أواخر العام 1985.

5- حزب الرفاه:

يعتبر الرفاه والذي تأسس في يوليو 1983، امتدادا لحزب السلامة وتولى قيادته مؤقتا "أحمد تكدال" إلى أن رفع حظر النشاط السياسي عن السياسيين الأتراك ومنهم أربكان ليعود إلى قيادة الحزب في عام 1987، ولم تسمح السلطات العسكرية للحزب بخوض الانتخابات في 1983، حيث اعترض مجلس الأمن القومي على سبعة وعشرين عضوا من المؤسسين حتى لا يصل العدد إلى الحد الكافي، فيحول هذا بينه وبين خوض الانتخابات.[1]

[1]- أحمد توفيق همام، مرجع سابق.

ولكن كان لفوز حزب الوطن الأم بقيادة "تورجوت أوزال" دورا مهما في التخفيف من حالة العداء والهجوم الشرس على الإسلاميين فهو مهندس يتمتع بخبرة عالية سياسية واقتصادية، وكان مرشحا لحزب السلامة الوطني عن ولاية "إزمير". ولاشك ان الحركة الإسلامية في عهده تمتعت بهامش حركة لا بأس به فأوزال كان يرى الأسلمة المعتدلة كإطار إيديولوجي للحد من تطرف الأتاتوركية، وخوفا من تطرف بعض الإسلاميين خصوصا بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران والتي كان قادتها ينادون بتصدير الثورة.

لذلك تبنى سياسات إسلامية معتدلة مقارنة بسابقيه، فدعم المدارس التي تخرج الأئمة والخطباء، كما سمح بالدعوة الإسلامية في الإذاعة والتلفزيون، وسمح للفتيات بارتداء الحجاب.

ومن هذه الأجواء جاء حزب الرفاه وكان عنوان برنامجه هو النظام العادل.

وكان النظام العادل للحزب يهدف إلى إلغاء العلمانية في تركيا والتي تختلف عن العلمانية الغربية، التي تقتصر فقط على فصل الدين عن السياسة وليس محاربة الدين، وكان أربكان يرى أن الديمقراطية وسيلة وليست غاية، فهي تهدف إلى إقامة نظام السعادة وإذا فشلت في ذلك فلا قيمة لها.[1]

وخاض الحزب انتخابات 1989 واستطاع أن يفوز في خمس بلديات وأما فوزه الكاسح فكان في انتخابات عام 1992 وشكل هذا الفوز مفاجأة كبيرة في الوسط السياسي التركي.

لقد بدأ الإسلاميون بقيادة حزب الرفاه ورئيسه أربكان في الاقتراب من السلطة بخطوات ثابتة.

---

[1]– مصطفى عاشور، "ذكرى وفاة تورغوت أوزال"، إسلام أون لاين.نت
Islam-online.net/Arabic/history/1422/01/article08.shtnl.

ولم يكن رأس مال الحزب هو شعاراته الإسلامية فقط ولكن الحزب اختار مسؤولين أكفاء ويتمتعون بالنزاهة ويقدمون خدماتهم لجميع المواطنين في البلديات التي فازوا فيها دون تفرقة أو حزبيه بغيضة، لذلك كان كثير من غير المسلمين يصوتون لصالحه.

وبذلك انتقل الحزب من المسجد إلى المجتمع بهدوء وقوة وحقق شعبية كبيرة رغم تشكيك الكثيرين في هذا الأمر، وتجلت هذه الجماهيرية للحزب في الانتخابات البرلمانية في 1995، حيث حصل الحزب على أعلى المقاعد وهي 158 مقعد من أصل 500 مقعد.[1]

وبعد صراع قوى خاضه حزب الرفاه في دواليب المحاكم ضد الأحزاب والعلمانية، وافقت زعيمه حزب "الطريق القويم" تانسوتشيلر" على تشكيل حكومة ائتلافية، مع حزب الرفاه، على أن يتولى أربكان رئاسة الوزراء وتكون الوزارات السيادية من نصيب حزب "الطريق القويم" وتشكلت الحكومة في يونيو 1996، ليكون نجم الدين أربكان أول إسلامي يصعد إلى قمة السلطة السياسية في العصر الحديث في الشرق الأوسط عن طريق الانتخاب.[2]

واستطاع أربكان في الفترة التي تولى فيها رئاسة الحكومة وهي عام واحد أن يخفض ديون تركيا من (38) مليار دولار إلى (15) مليار دولار. وقاد أربكان سياسة ناجحة داخليا وخارجيا بعيدا عن التشدد والتطرف ولكن المؤسسة العسكرية رأت في نجاحاته الكثيرة خطرا كبيرا، خاصة أنه اقترب من بعض القضايا الشائكة في تركيا مثل القضية الكردية محاولا وضع حل لها، وبدأت قيادة الجيش حملة تطهير للجيش من الإسلاميين، وما رست ضغوطا على أربكان دفعته إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة، ثم قدم استقالته من رئاسة الحكومة بعد أقل من عام، ومن ثم تم حظر حزب الرفاه.

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– مصطفى عاشور، "ذكرى وفاة تورغوت أوزال"، مرجع سابق.

6- حزب الفضيلة:

بعد حظر حزب الرفاه عام 1998ن قام أنصار أربكان وحزب الرفاه بتأسيس حزب الفضيلة،وقرر أربكان أن لا يكون له دور مباشر في قيادة الحزب خشية أن يتم حظره فتولى رئاسة الحزب شخصا يدعى "رجائي قوطان".

وسار حزب الفضيلة على نفس خطى سلفه "حزب الرفاه" حيث حافظ على القضايا نفسها المطروحة في الساحة التركية مثل قضية الحجاب والالتحاق بالاتحاد الأوروبي.

واشتهرت حادثة منع نائبة الحزب "مروة قواقجي" من دخول البرلمان بسبب إصرارها على ارتداء الحجاب داخل المجلس، وهو الأمر الذي أحدث ضجة سياسية وإعلامية داخل تركيا، بدأت المؤسسات العلمانية تبحث عن سبب لطردها من البرلمان ووجدت ضالتها في أن النائبة تحمل الجنسية الأمريكية، ولم تعلم الجهات الرسمية.

وبعد ذلك أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بحل حزب الفضيلة في يونيو 2001، ومصادرة ممتلكاته باعتبار أن حزب الفضيلة هو امتداد لحزب الرفاه المحظور.

وقامت المحكمة بفرض الحظر السياسي على نواب برلمان من الحزب من بينهم النائبة "مروة قواقجي" التي أسقطت عنها حقها النيابي والجنسية التركية واللافت أن صدور قرار حظر حزب الفضيلة جاء قبل أيام من إصدار تشريع في البرلمان يصعب حل الأحزاب ويقيده.

7- حزب السعادة:

تأسس الحزب على إثر حظر حزب الفضيلة وتحديدا في أغسطس 2001 ولم يعرف الحزب الجديد أي تغيير على مستوى المفاهيم والعلاقات والطروحات السياسية، أما أعضاؤه فهم ما يقرب من 48 نائبا من أصل 102 من النواب، كانوا يشكلون

الفريق النيابي لحزب الفضيلة المحظور، أما باقي الأعضاء فقد التحقوا بحزب العدالة والتنمية الذي أسس أسبوع فقط بعد تأسيس حزب السعادة.[1]

ولقد كان حزب السعادة يمثل الجناح التقليدي للأحزاب الإسلامية، ووريثا لها ولكن مجموعة من الشباب كانت ترى أنه لا بد من التغيير وإلا فستبقى الأحزاب الإسلامية تلاقي نفس المصير وهو الحظر، ومن هؤلاء الشباب كان عبد الله غول ورجب طيب أردوغان.

[1]- Yavuz, Secularism and Muslim democracy in Turkey, Op.cit, pp.72-73.

المبحث الثاني: مرحلة حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: الحزب والمؤسسة العسكرية

لقد قامت مجموعة من الشباب اصطلح على تسميتهم بالإصلاحيين بتأسيس حزب العدالة والتنمية، وكان على رأس هؤلاء الشباب عبد الله غول، ورجب طيب أردوغان، ويشار ياقيش وهذا الأخير يقول متحدثا عن أسباب تأسيس الحزب وكيف كانت عملية التأسيس : "قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم أجروا استطلاعات عدة للرأي وسألوا الناس ما هي أولوياتكم؟ ما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب، وتولى رئاسة الحزب رجب طيب أردوغان فأضاف إليه الكثير لأنه كان رئيسا ناجحا لبلدية اسطنبول، إن الخلاف مع أربكان سببه ابتعاد أربكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني.[1]

واستند الحزب إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة، فهو يتمتع بقاعدة قوية وسط الأناضول، وفي المدن الصغرى ووسط الطبقات المحافظة في الأرياف واستقطب الحزب قطاعا واسعا من الأكراد، وحاز على تعاطف الفئات المحرومة من ضواحي المدن الكبرى خصوصا إسطنبول، كما اجتذب الحزب بفعل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية، واستطاع الحزب أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيدا قطاعا كبيرا من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية.

كما استفاد الحزب من انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد في حينه والتي تسببت في موجة تشاؤم وإحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية، وأثارت كذلك حالة غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية.[2]

---

[1]–عبد الحليم غزالي، "الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا"، مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص ص25–26.

[2]–ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص64.

ولقد اتسمت المرحلة التي سبقت فوز حزب العدالة والتنمية في عام 2002، بحالة من العجز الحكومي وفضائح فساد كبيرة افقدت الطبقة السياسية مصداقيتها، وشارف الوضع الاقتصادي على الإفلاس، حيث ازداد التضخم ووصلت الديون إلى أرقام قياسية.

وانخفضت الليرة التركية بنسبة 40 في المائة، وقفزت البطالة في المدن من 12,6 في المائة عام 2001 إلى 15,1 في المائة عام 2002. وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني 2002.[1]

لقد جاء حزب العدالة التنمية في مرحلة هي من أقسى وأدق المراحل في تاريخ تركيا الحديثة، ليصبح القوة السياسية الأولى في البلاد بعد أن حصد ما نسبته 34 في المائة من الأصوات وعدد مقاعد 363 مقعد من أصل 550 وبذلك استطاع الحزب أن يشكل الحكومة وحده دون أن يضطر إلى الدخول في ائتلاف مع حزب آخر، كما أن الحزب الوحيد الذي شارك العدالة والتنمية في البرلمان هو حزب الشعب الجمهوري بعدد مقاعد 178 مقعد، وهذه سابقة منذ 1945 في تركيا، حيث غابت الأحزاب التقليدية بعد تلقيها هزيمة مرة. وقد تعلم قادة حزب العدالة والتنمية الجدد من تجارب مرشدهم التاريخي نجم الدين أربكان وتفادوا تكرار الأخطاء والصدام المبكر مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية وعوض العمل لتمثيل شكل من الإسلام السياسي مهدد بالفشل، اختاروا إطارا سياسيا من النمط المحافظ يجمع بين احترام القيم والدينامية الاجتماعية. وقد عرف الحزب العلمانية على أنها حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية.[2]

---

[1]– ميشال نوفل، مرجع سابق، ص65.

[2]– جراهام فولر، "الجمهورية التركية الجديدة"، دراسات مترجمة رقم 36، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2009.

وكان عنصر قوة الحزب الأساسي هو الابتعاد عن جدل الهوية وأسئلة الإيديولوجيا وبالتالي تضييع الوقت والجهد في جدالات عقيمة، لكنه توجه نحو وضع حلول وبرامج إنقاذ للأوضاع التي تمر بها البلاد والأزمات الخانقة في شتى المجالات.

وهنا جذب عناصر جديدة وشرائح واسعة من الأنصار الجدد الذين باتوا يرون في الحزب جهة تستطيع تغيير الأمور نحو الأفضل، خاصة أن رئيس الحزب رجب طيب أردوغان كان له تجربة مميزة في إدارة بلدية كبيرة ومهمة مثل بلدية إسطنبول.

وهو الأداء الذي جعل من أردوغان نجما ساطعا في سماء إسطنبول، لا بشعارات إسلامية أصلا محظورة الاستعمال في تركيا بل ببرامجه وإنجازاته، التي جعلت الماء والكهرباء ووسائل النقل والخبز تصل إلى كل بيت، والطرقات معبدة ونظيفة وعشرات الآلاف من الطلبة يتمتعون بالمنح، وإضافة إلى تأمين فائض من خزائن البلدية، بعد أن كانت مثقلة بديون تبلغ عدة مليارات من الدولارات.[1]

ولكن السؤال المهم هو كيف أدار الحزب علاقته بالمؤسسة العسكرية، صاحبة الكلمة العليا واليد الطولي في السياسة التركية، منذ الانقلاب على عدنان مندريس عام 1960 وإعدامه عام 1961.

فقد صنعت هذه المؤسسة لنفسها وضعا خاصا مختلف عن كل جيوش العالم، حيث تكون رئاسة أركان الجيش مرتبطة بوزارة الدفاع وتتم جميع التعيينات والترقيات والإحالة على التقاعد أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة غير أن المؤسسة العسكرية التركية –التي يرأسها رئيس الأركان– لا ترتبط بوزارة الدفاع، فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش.[2] دون أن يكون لوزارة الدفاع أو رئيس الوزراء وحتى البرلمان أي علاقة أو تأثير على هذه القرارات.

---

[1]–راشد الغنوشي، "قراءة خاصة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي"، ويكيبيديا الإخوان المسلمون.

[2]– أورخان محمد علي، "العدالة يلجم الجيش التركي"، إسلام أون لاين.نت.

والغريب أنه ليس هناك مرجع أو دائرة رسمية تستطيع الإشراف على مصروفات الجيش، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام العديد من صور سوء الاستعمال المالي.[1]

وتقوم هذه المؤسسة بطرد أي ضابط أو ضابط صف من الجيش، دون محاكمة، ولا يحق لهؤلاء التقدم بشكوى لأي محكمة، سواء كانت عسكرية أو مدنية، وقد تم طرد 871 ضابط وضابط صف خصوصا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وعادة ما يكون السبب المعلن للطرد هو عدم الانضباط العسكري ولكن غالبا ما يكون السبب الحقيقي يتعلق بالميول الإسلامية لهؤلاء الضباط.

ومع أن الدستور وكذلك النظام الداخلي للجيش يمنعان العسكريين من التدخل في السياسة، ويضعان عقوبات رادعة ضد المخالفين، ولكن هذا يبقى حبرا على ورق لأن المؤسسة العسكرية تزعم أن الدستور قد وكل إليها مهمة الدفاع عن أمن البلد داخليا وخارجيا، ويسيئون فهم فقرة في الدستور تقول أن الجيش هو المسؤول عن الدفاع عن أمن البلد ضد الأخطار الخارجية كما يقوم بالتصدي لأي حركة عصيان مسلحة.

ولكن المؤسسة العسكرية لا تكتفي بهذا التفسير، بل قامت بتوسيع معنى ومفهوم "الأمن الداخلي" وجعلته يشمل جميع الحركات السياسية التي تحمل أفكارا وأهدافا تعدها خطرا على العلمانية وعلى الكمالية... لذا نرى أن رئيس الأركان وبعض الجنرالات كثيرا ما يقومون بالإدلاء بتصريحات سياسية أكثر حتى من بعض أحزاب المعارضة.[2]

ولقد خاض حزب العدالة والتنمية معركة هادئة ولكنها قوية مع المؤسسة العسكرية بما تمثله من ثقل في الحياة السياسية التركية ومعها المحكمة الدستورية ورئاسة الجمهورية ووسائل إعلام قوية ومجلس التعليم العالي الذي يشرف على جميع الجامعات.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– أورخان محمد علي، "العدالة يلجم الجيش التركي"، مرجع سابق.

ولقد استطاع الحزب أن يكسب معركته مع المؤسسة العسكرية وحلفائها معتمدا على الكثير من العوامل الذاتية والموضوعية، واستطاع لأول مرة أن يكسر المعادلة التي حكمت الحياة السياسية التركية منذ انقلاب الجيش على عدنان مندريس عام 1960.

ويمكن ان نحصر هذه العوامل في ما يلي:

1- أن القيادة الشابة في حزب العدالة والتنمية درست جيدا تجربة "نجم الدين أربكان" واستفادت من الأخطاء التي حدثت، ولم ترفع أي شعار إسلامي، بل أكد الحزب في أكثر من مناسبة أنه حزب علماني يحترم قواعد العلمانية التي وضعها أتاتورك.

2- استغل الحزب حالة الاحتقان في الشارع نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وإفلاس الحكومات العلمانية المتعاقبة وعجزها عن حل تلك المشكلات بل تسببها في الكثير منها نتيجة الفساد وسوء الإدارة.

3- حصن الحزب نفسه وحكومته بإنجازات اقتصادية هائلة في زمن يعتبر قياسي، حيث استطاع إعادة الحياة للاقتصاد التركي في فترة 9 شهور، من خلال مجموعة من الإجراءات الاستعجالية مثل:

أ. تقليص النفقات الحكومية.

ب. تقليص عدد الوزارات.

ج.عرض آلاف السيارات الحكومية للبيع وكذلك الفيلات الفاخرة المخصصة للنواب.

د. تشكيل لجان برلمانية لتعقب كبار اللصوص الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة.

وأصدر قانونا يسمح للحكومة بوضع اليد على أموال أصحاب ومديري هذه البنوك، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، وهو ما أدى إلى إشاعة جو من الثقة والأمن، شجع على إنعاش الاقتصاد وعودة الاستثمار.

وكانت النتيجة أن قيمة الليرة ارتفعت مقابل الدولار أكثر من 30%، ونشطت البورصة وارتفع مؤشرها، وهبطت نسبة الفائدة بمقدار 40% تقريبا، وزادت الصادرات بنسبة 34% نتيجة النشاط الواسع الذي أبداه وزير التجارة.[1]

كل هذه الإنجازات جعلت الحزب وحكومته يتمتعان بحصانة شعبية قوية تجعل المؤسسة العسكرية تفكر مليا قبل الإقدام على أي خطوة ضدهم.

4- اتبع الحزب سياسة خارجية حكيمة، فقد اهتم بتطوير علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي، وشدد على أن دخول الاتحاد الأوروبي سيبقى من أولويات تركيا، كما اهتم الحزب ببناء علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم التوتر الذي شاب العلاقة بعد أن رفض البرلمان التركي –وهو ذو الأغلبية من حزب العدالة– دخول قوات أمريكية إل شمال العراق من الأراضي التركية.

ويمكن القول أن الحزب لم يدخل في مواجهة مباشرة مع المؤسسة العسكرية وحلفائها من الداخل التركي، ولكنه كان يتسلح بمجموعة من الأسلحة التي كانت كفيلة بردع أي تحرك عسكري مباشر ضده وإن كانت المحاولات الغير مباشرة لم تتوقف وبعد ذلك انتقل حزب العدالة والتنمية من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، حيث قدم الحزب حزمة من الإصلاحات وذلك للانسجام مع معايير الاتحاد الأوروبي، وضرورة تمرير هذه الحزمة "المشروع" في غضون شهرين.[2]

---

[1]–أورخان محمد علي، مرجع سابق.

[2]– محمد جمال عرفة، "الجيش التركي والإسلاميون، هل اقترب الانقلاب الرابع، سعيد عبد المجيد، إسلام أون لاين.نت 2003/06/07.

وهي حزمة إصلاحات قانونية ودستورية منها تقليص مخصصات الجيش المالية، وإلغاء المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب، والسماح بالبث التلفزيوني والإذاعي باللغات غير التركية.

وقامت الحكومة بإعادة إسلاميين يسميهم الجيش "رجعيين" إلى مناصب سبق أن فصلهم الجيش عنها.[1]

وبعبارة أخرى لم يعد قادة الحزب الحاكم يدخلون في سجالات حول الحجاب والخمور وغيرها، ولكن أصبح الجدل حول قضايا أكبر وأشد حساسية وخطورة وكانت من المحرمات في السياسة التركية حتى وقت قريب، مثل التطرق إلى ميزانية الجيش نفسه، حيث وجه نائب رئيس حزب العدالة "وينجي فرات" نقدا حادا للمخصصات الضخمة للأمن والدفاع في ميزانية الدولة والتي تبلغ نحو 40% من حجم الإنفاق مقارنة بـــ 0,008% لوزارة العدل. وقوله في حضور جنرالات الجيش "من أي طرف تحمون أنفسكم؟"[2]

هذا بخصوص السياسة الداخلية وكيفية إدارة الحزب لمعركته الأهم مع الفاعل القوي في السياسة التركية وهو المؤسسة العسكرية ولكن كيف أدار الحزب سياسته الخارجية؟

من الخطأ اختزال التغير الكبير الذي حدث في السياسة الخارجية التركية في جذور حزب العدالة والتنمية الإسلامية.

ولكن يجب الانطلاق من مقاربة أعمق وأكثر شمولا للمتغيرات التي طرأت على الوضع التركي الداخلي وعلى الوضع الإقليمي وعلى النظام الدولي بشكل عام وقد لعب وزير الخارجية التركي السابق –رئيس الوزراء الحالي– "أحمد داوود أوغلو" في

---

[1]– نفس المرجع.

[2]_

صياغة معالم السياسة الخارجية التركية، منذ أن كان مستشارا للسياسة الخارجية لدى رئيس الحكومة عام 2003.

ويرى أوغلو أن على الحضارات أن تتواصل وتتفاعل لا أن تتصادم كما يقول هنتنغتون.

ويرى أن بلاده تستطيع أن تلعب دورا مهما على هذا الصعيد مستفيدة من موقعها الإستراتيجي وتاريخها الطويل.

وقد وضع أوغلو سياسة دينامية متطورة تقوم على ركيزتين أساسيتين:

أ. العمق الإستراتيجي القائم على نفوذ تركيا وروابطها التاريخية مع دول المنطقة، وهو أمر أهملته السياسة التركية حتى ذلك الوقت.

ب. أما البعد الثاني فهو سياسة "تصفير المشكلات" والساعية إلى حل كل الإشكالات القائمة مع الجوار والتخلص من النظرة القديمة على أن تركيا محاطة بالأعداء.[1]

وبعد سنوات من السلبية والإهمال التركي للمنطقة بدا وكأن تركيا تكتشفها من جديد. ويمكن أن نرصد مجموعة من ملامح هذه السياسة الجديدة والتي وضع أسسها أحمد داوود أوغلو في كتابه المهم والشهير "العمق الإستراتيجي".

1- القطيعة مع النموذج التقليدي للسياسة الخارجية التركية حيث كانت تركيا في حالة دفاع دائم عن النفس.

2- على عكس التوجه التركي السابق والذي كان يحاول أن ينأى عن ماض تركيا العثماني، هناك عودة إلى إيجابيات تلك الحقبة.

3- لم تعد تركيا تنظر إلى دخول الاتحاد الأوروبي كخيار وحيد.

[1]- سعيد عكاشة محمد عبد القادر، "العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، مرجع سابق.

4- النظرة الاقتصادية إلى المصالح التركية.[1]

ولقد جاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم متزامنا مع الاحتلال الأمريكي للعراق حيث نأت تركيا بنفسها عن المشاركة في العدوان، ورفضت استخدام أراضيها كمنطلق للعدوان.

وعلى الرغم من الخسائر التي تكبدها الاقتصاد التركي من جراء عدم المشاركة في العدوان وفقدان إمكانية ممارسة أي دور في العراق الجديد، إلا أن العلاقات العربية التركية قد شهدت تحسنا كبيرا وكان هذا الموقف مدخلا جيدا لتركيا لترميم علاقاتها بالعالم العربي.

وقد حققت تركيا في هذه المرحلة إنجازات سياسية واقتصادية مهمة جعلت مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داوود اوغلو يصفها بالمرحلة الذهبية، حيث تم في هذه المرحلة تجاوز الخلافات السياسية مع سوريا حول المشاكل التاريخية بين البلدين مثل مياه نهر الفرات، ولواء الأسكندرون، وحزب العمال الكردستاني، وتطورت العلاقات مع سوريا لتكون بوابة لعلاقات تركية نموذجية مع الدول العربية الأخرى. كما انفتحت حكومة العدالة والتنمية على دول الخليج العربية، تجسد ذلك في استثمارات كبيرة داخل تركيا، خاصة في المشاريع التي تخلى عنها القطاع العام لصالح القطاع الخاص ضمن سياسة الخصخصة، مما ساهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد التركي وانخفاض معدل البطالة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع شعبية الحزب الحاكم.

كما شهدت علاقات تركيا بالجمهورية الإسلامية في إيران تحسنا ملحوظا، حيث تتبنى تركيا أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف

[1]- غاليا ليندن شتراوس، "النموذج الجديد للسياسة الخارجية التركية"، ترجمة رندة حيدر، موقع وكالة أخبار الشرق الجديد.

النووي الإيراني، وتقر بحق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سليمة، وترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة.[1]

ولقد رعت تركيا بعض جلسات المفاوضات بين إيران والدول الغربية حول برنامج إيران النووي.

ولكن تبقى العلاقات التركية–الإيرانية يحكمها نوع من التنافس الهادي على ملء الفراغ في المنطقة، وتوسيع النفوذ. واقتصاديا استثمرت تركيا في قطاع النفط الإيراني خصوصا في حقل "بارس" الجنوبي.

ورفضت تركيا سياسة عزل سوريا بعد احتلال العراق واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005 حيث تم اتهام سوريا باغتياله كمقدمة لعزل سوريا والضغط عليها.

ورفضت الحكومة التركية عزل حركة المقاومة الإسلامية حماس الفائزة في انتخابات حرة ونزيهة عام 2006.

ولم يكن هذا الحراك التركي بدوافع إيديولوجية كما يحلو للبعض أن يصفه ولكن كان تحركا واعيا في إطار مصالح تركيا السياسية والاقتصادية والأمنية، وفي منطقة حساسة ترتبط معها تركيا بروابط عديدة منها الدين ومنها التاريخ المشترك حيث عاش العرب أكثر من أربعة قرون تحت حكم الدولة العثمانية. كما أن هذا الحراك التركي القوي في المنطقة هو انعكاس للقوة التركية والتي استمدتها من اقتصادها القوي ومن رؤيتها لدورها ومكانتها في الإقليم والعالم.

وقد أسهمت هذه السياسة التركية في حضور تركي قوي على مستوى المنظمات الدولية وأسهمت في استضافة قمم عالمية مثل قمة منتدى المياه العالمي، وقمة البلدان الأقل نموا، وقمة رابطة دول الكاريبي، كما استضافت مفاوضات مباشرة وغير مباشرة

[1]– ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق"، مرجع سابق، ص77.

بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط ومناطق أخرى، وأبرز هذه المفاوضات الغير مباشرة كانت المفاوضات بين سوريا وإسرائيل على مدى أربع جولات كادت أن تفضي إلى اتفاق.

كما استضافت مفاوضات مباشرة بين أفغانستان وباكستان، واستضافت لقاء بين وزيري خارجية كل من إسرائيل وباكستان واهتمت تركيا بإفريقيا حيث قال أحمد داوود أوغلو في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي" "فإن أرادت تركيا ألا تبقى في ذيل الركب، في هذه المنافسة الصعبة، فيجب عليها أن تغير وجهة نظرها تجاه المناطق التي لم تهتم بها بشكل كاف. وفي مقدمة هذه المناطق إفريقيا.[1]

المطلب الثاني: العلاقة مع إسرائيل

لقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا قلق الساسة في إسرائيل، من أن تحكم الأصول الإيديولوجية لهذا الحزب سلوكه تجاه إسرائيل، وقد قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في أنقرة للتشاور وإعادة تقييم العلاقات، ولكن الرأي الغالب في إسرائيل في تلك الفترة عبر عنه السفير الإسرائيلي الأسبق في تركيا "يوري ووردي" قائلا "لست متشائما وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين تركيا وإسرائيل ستستمر وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاثنان يصبان في المصلحة التركية، فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها مع إسرائيل.[2]

---

[1]– أحمد داوود أوغلو، "العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط3، 2014، ص234.

[2]– أحمد ممدوح، "السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2009.

أما الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية فقد قال "إن انتصار الإسلاميين المعتدلين، لا يفترض أن يؤدي إلى تغيرات مهمة في العلاقة بين الطرفين، وأن التعاون العسكري يصب في مصالح البلدين الإستراتيجية".[1]

وقد بادرت إسرائيل بالاتصال بتركيا عام 2003 حيث أرسل الرئيس الإسرائيلي "موشيه كاتساف" رسالة تعزية إلى نظيره التركي "أحمد نجدت سيزر" بعد تحطم طائرة تركية.

وفي يوليو من نفس العام قام الرئيس الإسرائيلي، "موشيه كاتساف" بزيارة إلى تركيا، حيث أعرب عن اعتقاده بأن تركيا من خلال مكانتها البارزة في الشرق الأوسط تستطيع أن تساهم في تحسين علاقات إسرائيل مع الدول العربية وأن يكون لها دورا هاما في تطبيع علاقات إسرائيل مع العالم العربي.[2]

وفي نفس العام 2003 صوتت تركيا على قرار من الجمعية العام للأمم المتحدة يدين إسرائيل بسبب بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية.

كما أدان رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، اغتيال إسرائيل لمؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس الشيخ أحمد ياسين، وذلك عام 2004.

ورفعت تركيا مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من قنصل إلى سفير.

وفي شهر نوفمبر 2004 جرب محادثات بين تركيا وإسرائيل قام بعدها بستة أشهر في مايو 2005 رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى إسرائيل، وقدم الدعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "آرييل شارون" بزيارة تركيا.

---

[1]- أحمد ممدوح، مرجع سابق.

[2]- BBC 08/07/2003.

وقد تم التباحث خلال هذه الزيارة حول دخول تركيا كوسيط للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبين السوريين والإسرائيليين.

وقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن زيارته إلى إسرائيل تهدف إلى توطيد العلاقات بين البلدين، والدفع بجهود السلام.[1]

وأما وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" فقال أن تركيا يمكنها أن تكون جسرا لعلاقتنا مع العالم العربي والإسلامي.

وقد لعبت تركيا هذا الدور –الجسر– وكانت البداية من صيف نفس العام 2005، حيث استضافت لقاء بين وزير خارجية إسرائيل ووزير خارجية باكستان "خورشيد قصوري" وقد كان اللقاء برعاية شخصية من رئيس الوزراء التركي أردوغان، بناء على طلب الرئيس الباكستاني في ذلك الوقت "برويز مشرف".

وبعد فوز حركة حماس الفلسطينية في الانتخابات التي جرت عام 2006، في الأراضي الفلسطينية، استضاف حزب العدالة والتنمية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" في أنقرة، لم يستقبله رئيس الوزراء التركي أردوغان ولكن استقبل في مقر الحزب من طرف وزير الخارجية آنذاك عبد الله غل ومجموعة من موظفي الوزارة.

ورغم أن الزيارة كانت للحزب وليس للدولة التركية، إلا أنها أثارت حفيظة كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وقد أبلغ عبد الله غل رسالة لخالد مشعل مفادها أن على حماس أن تعترف بإسرائيل وتنبذ العنف من اجل التفاوض معها وهذا ينسجم مع ثوابت السياسة التركية.[2]

---

[1]– BBC 08/07/2003.

[2]– التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة، لبنان، 2009.

وقد حاولت تركيا لعب دور الوسيط في موضوع الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية "جلعاد شاليط" بناء على طلب من الولايات المتحدة وإسرائيل ولكن الجهود فشلت.

وقد انتقدت تركيا الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 حيث صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قائلا: "هل مقابل جنديين إسرائيليين يسقط كل هذا العدد من المدنيين، إن هذا سلوك غير مقبول على الإطلاق".[1]

ورعت تركيا عان 2007 اجتماعا بين كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غل وقد أتاحت تركيا للرئيسيين الفلسطيني والإسرائيلي فرصة إلقاء كلمة أمام البرلمان التركي ليكون "شيمون بيريز" أو مسؤول إسرائيلي يلقي خطابا في برلمان دولة مسلمة، وقد أبدت تركيا استعدادها للوساطة بين كل من سوريا وإسرائيل لتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

وخلال زيارته لسوريا عام 2008 صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان قائلا: "إن سوريا وإسرائيل قد طلبتا من تركيا بذل هذا النوع من الجهد والوساطة للتقريب بين وجهات النظر، والتوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين.[2]

وفي جوان 2008 استضافت وفدين سوري وإسرائيلي لبث نوع من الدفء في العلاقة بين البلدين.

وقد تعرضت العلاقة التركية الإسرائيلية إلى هزة عنيفة نهاية العام 2008، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "إيهود أولمرت" بزيارة إلى تركيا في الثامن عشر من ديسمبر 2008 وبحث خلال الزيارة إمكانية عقد جولة خامسة من المفاوضات غير

---

[1]- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، مرجع سابق.

[2]- BBC, 27/04/2008.

المباشرة مع سوريا. كما وعد أولمرت رئيس الوزراء التركي أردوغان بالتخفيف من معاناة قطاع غزة وألا تشهد غزة مأساة إنسانية.

وبعد هذا الوعد بأقل من عشرة أيام قامت إسرائيل بشن حرب شرسة على قطاع غزة، وبشكل مفاجئ وعنيف، وشعرت القيادة التركية بالحرج الشديد، حيث شنت إسرائيل الحرب بعد أيام من زيارة رئيس وزرائها إلى تركيا، وقد وضع هذا تركيا بين موقفين كلاهما أسوأ من الآخر، إما أنها كانت تعلم بموعد الحرب ولم تفعل شيء لمنعها، وهذا يفقدها مصداقيتها لدى الجانب الفلسطيني والعربي ويضر بشعبية الحزب الحاكم في داخل التركي.

وإما انها لم تكن تعلم ولم يطلعها رئيس الوزراء الإسرائيلي على نواياه وهذا فيه تقليل من هيبة الحكومة التركية وإهانة لها، مما أثار غضب الحكومة التركية وجعلها تدين هذه الحرب بأشد العبارات حيث وصفها الرئيس التركي عبد الله غل بالظلم بعينه.

وأما رئيس الوزراء أردوغان فقال إنها مأساة إنسانية.

أما وزير العدل التركي محمد علي شاهين فوصف إسرائيل بأنها المحرض الأول على الإرهاب في العالم،... كما شهدت جامعة إسطنبول لأول مرة طرد السفير الإسرائيلي والقنصل الإسرائيلي في إسطنبول، وقام بهذه الخطوة رئيس الجامعة البروفيسور "مسعود بارلاق"[1] وعلى الفور، استدعت إسرائيل السفير التركي وأبلغته أن إسرائيل تعمل لصالح تركيا لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمنية في الولايات المتحدة وبالتالي كنا ننتظر من تركيا أن تدعم إسرائيل ضد الإرهاب".[2]

---

[1]– التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة، لبنان 2009.

[2]– المرجع نفسه.

ولا تخفى لهجة التهديد والابتزاز للسفير التركي بالربط بين ما تفعله إسرائيل لمنع قانون إبادة الأرمن في الولايات المتحدة وبين موقف تركيا من ممارسات إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي السادس والعشرين من جانفي 2009 كانت المشادة الكلامية الشهيرة بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" في مؤتمر "دافوس" في سويسرا.

حيث وصف الرئيس الإسرائيلي أقوال أردوغان بأن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب في غزة بالأقوال الكاذبة، ورد أردوغان ربما تشعر يا بيريز بالذنب مما يجعلك ترفع صوتك، أنت تقتل الناس.[1]

وغادر أردوغان القاعة غاضبا بعد مشادة كلامية أيضا مع مدير الجلسة اتهمه فيها بعدم النزاهة في توزيع الوقت والانحياز لبيريز.

وغادر دافوس عائدا إلى تركيا، ليجد الجماهير في انتظاره لاستقباله بمظاهرة حاشدة مما رفع أسهم الحزب وعزز شعبية أردوغان.

واستمر الطرفان في التراشق الإعلامي، حيث صرح قائد القوات البرية في الجيش الإسرائيلي أن على رئيس الوزراء التركي أن ينظف أمام بيته، في إشارة إلى عمليات الجيش التركي ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

واستدعت الخارجية التركية السفير الإسرائيلي وأبلغته احتجاجها على تصريحات الجنرال الإسرائيلي.

كما أبلغت الحكومة التركية الجانب الإسرائيلي بتأجيل المناورات المشتركة المسماة "نسر الأناضول" إلى أجل غير مسمى.

---

[1]- المرجع نفسه

كما تعرض السفير التركي في إسرائيل إلى إهانة متعمدة عندما استدعاه "داني أيالون" نائب وزير الخارجية الإسرائيلي وأجلسه على كرسي أدنى من الكرسي الذي يجلس عليه هو، ولم يضع العلم التركي إلى جانب العلم الإسرائيلي، وهو ما اعتبرته تركيا إهانة تستوجب اعتذارا إسرائيليا، وعلى إثرها توجه وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" إلى تركيا لاحتواء الأزمة.[1]

وقد اعتذر داني أيالون بعد ذلك.[2]

وفي عام 2010 وخلال زيارته لفرنسا صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن إسرائيل هي أكبر تهديد للسلام في الشرق الأوسط.

أما الحدث الأكثر خطورة في تاريخ العلاقة بين البلدين فقد كان يوم 31 جوان 2010، عندما هاجمت القوات الإسرائيلية الخاصة ما سمي "بأسطول الحرية" وتحديدا السفينة التركية "مرمرة" حيث قتل في هذا الهجوم تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن السفينة المتوجهة إلى قطاع غزة في خطوة رمزية لكسر الحصار المضروب على القطاع.

فقامت تركيا باستدعاء سفيرها في تل أبيب، وأبلغت إسرائيل إلغاء العديد من المناورات المشتركة.

وندد رئيس الوزراء التركي أردوغان بما فعلته إسرائيل واصفا إياه بالعمل الدنيء وإرهاب الدولة وأن إسرائيل يجب أن تدفع ثمن ذلك وحث المجتمع الدولي على قول كفي لإسرائيل.

وخرجت المظاهرات العارمة تجوب شوارع المدن التركية عامة احتجاجا على ما وصفوه بالمجزرة البشعة في حق مدنيين عزل.

ووضعت تركيا ثلاثة شروط لإعادة العلاقات مع إسرائيل:

---

[1]– شراب ناجي، "العلاقات التركية الإسرائيلية"، جريدة صوت العروبة، 2010/07/04.

[2]– المرجع نفسه.

1-اعتذار إسرائيل رسمي.

2-تعويض أهالي القتلى والمصابين الأتراك.

3-فك الحصار عن قطاع غزة.

وتدخلت الولايات المتحدة بقوة على خط الأزمة لتنتهي باعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو شفهيا وعبر الهاتف لرئيس الوزراء التركي أردوغان.

ولكن لابد من الإجابة على سؤال مهم هو كيف قرأت إسرائيل التطورات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية؟

لقد أثبتت العلاقة الإسرائيلية التركية أن رهان إسرائيل على تركيا في الفترة الممتدة من 1949 إلى نهاية التسعينيات من القرن الماضي كان رهانا رابحا.[1]

فقد كسرت تركيا عزلة إسرائيل المطبقة في المنطقة، وتعاونتا تعاونا كبيرا في مجالات شتى تحدثنا عنها سابقا.

ولكن يبدو أن الإسرائيليين قد ركنوا إلى هذا الوضع، واعتبروا أن تركيا لا تستطيع إلا أن تكون حليفة إسرائيل.

وقد أوضحت التطورات اللاحقة هشاشة هذه الرؤية وقصورها، وبنت إسرائيل هذه الرؤية على أسس أربعة هي:

أولا: افتراض أن هيمنة المؤسسة العسكرية في تركيا على كل مفاصل الدولة وعلى صناعة القرار الداخلي ورسم السياسة الخارجية، والحفاظ على العلاقة المميزة مع إسرائيل كل هذا سيستمر بدون أي تحديات جدية، وكان الاعتقاد أن هذه المؤسسة أثبتت خلال تاريخ تركيا الحديث أنها أقوى من أن تهتز أو تضعف أمام أي تطورات تحدث في الداخل التركي.

[1]- سعيد عكاشة محمد عبد القادر، :العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، مرجع سابق.

ثانيا: تجاهل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جرت في تركيا وعدم إعطاء مظاهر الصعود الإسلامي في الشارع التركي اهتماما يذكر، رغم الشواهد الكثيرة في هذا المجال، وأيضا عدم التنبه إلى تآكل قوة المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المتحالفة معها نتيجة الفشل وحالة التدهور الاقتصادي الذي قادت إليه البلاد ونقمة الشارع التركي عليها، ورغبته في تغيير هذه المعادلة.[1]

ثالثا: ركون القيادة السياسية في إسرائيل إلى أن تركيا لا يمكن أن تستغني عن العلاقة مع إسرائيل وذلك حرصا على العلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهذه النظرية أيضا ثبت فشلها فتركيا استطاعت أن تقدم نفسها كحليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية ولا يحتاج للوسيط الإسرائيلي في هذه العلاقة، فتركيا ترى في نفسها حليفا للولايات المتحدة لا يقل أهمية عن إسرائيل، كما أن موضوع دخول الاتحاد الأوروبي ثبت أن إسرائيل لا تستطيع أن تقدم الكثير في هذا المجال بدليل مرور كل هذه السنوات دون تحقيق أي تقدم.

رابعا: كان يجب على القيادة السياسية في إسرائيل وصانعي القرار أن يدرسوا بعمق تجربة نجم الدين أربكان في الحكم، والتي لم تستمر سوى عام واحد ولكنها تركت آثارا مهمة على المجتمع التركي.

وفي عام 1999 كتب السفير السابق لإسرائيل في تركيا "ألون لينيل" يقول "أن التركي العادي هو أقرب إلى الغرب منه إلى الإسلام، ولكن لديه رد فعل لا إرادي لا يمكن تجاهله تجاه قضايا معينة أبرزها قضية القدس وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا الفلسطينيين، في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي، وهي الفرصة التي يستغلها التيار الإسلامي في تركيا لرفع شعارات معادية لإسرائيل.[2] وحتى ذلك الوقت كان "ألون

---

[1]– سعيد عكاشة محمد عبد القادر، مرجع سابق.

[2]– سعيد عكاشة محمد عبد القادر، مرجع سابق.

لينيل" يبدو وحيدا أو صوتا خافتا في الساحة السياسية الإسرائيلية الذي نبه إلى ضرورة قراءة أعمق للمشهد التركي.

ولكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002 ارتفعت أصوات في إسرائيل، تنتمي إلى ممثلي الصناعات العسكرية، تحذر من التداعيات السلبية على المدى القصير لسياسة زعيم الحزب أردوغان في إدخال رجاله إلى وزارة الدفاع، ولكن هذه الأصوات أيضا تم تجاهلها.[1]

وعلى مستوى المؤسسة العسكرية في إسرائيل كانت لديهم ثقة مطلقة في قدرة المؤسسة العسكرية التركية على إعادة الأمور إلى نصابها وحماية العلاقات التركية الإسرائيلية.

وقد ضربوا مثلا على ذلك بكيفية إجبار المؤسسة العسكرية التركية نجم الدين أربكان على الاستقالة عام 1997.

وقد دار جدل واسع بين وزارة الخارجية في إسرائيل وبين القيادة العسكرية حول التوجهات التركية، حيث طالبت الوزارة بالنظر بعمق وحذر إلى التوجهات التركية الجديدة.[2]

ولم تؤد زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل عام 2005 إلا الى المزيد من الثقة في أن تركيا مازالت شريكة لإسرائيل خصوصا بعد أن عبر أردوغان عن قلق بلاده من البرنامج النووي الإيراني وهو قلق مشترك مع إسرائيل.

ولم تكن انتقادات تركيا للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تثير ردود فعل عنيفة من إسرائيل أو تشعرها بالقلق لأنها كانت في ظن أغلب المسؤولين في إسرائيل

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

مجرد محاولة لامتصاص غضب الرأي العام التركي المعارض لهذه الممارسات، وليست مرتبطة بتوجهات الحزب الحاكم.

ويمكن القول أنه حتى منتصف عام 2007 لم يكن هناك في إسرائيل من هو قادر على أن يحكم على السلوك التركي والسياسة الخارجية التركية.

ولم تتعرض العلاقات بين البلدين حتى ذلك الوقت لهزات كبرى، كل ذلك قلل من التخوفات الذي ظهرت عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، والحذر من جذوره الإسلامية وإمكانية أن تنعكس بالسلب على مجمل العلاقة مع إسرائيل.

ولم يكن هناك ما يدعم تخوفات بعض الأصوات القليلة في إسرائيل ودعوتها إلى قراءة أكثر عمقا لما يجري في تركيا.

وفي منتصف عام 2007 بدأت معركة جديدة وحاسمة بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية التركية وحلفائها في مؤسسات الدولة والإعلام، حول ترشيح الحزب لعبد الله غل لمنصب رئاسة الجمهورية.

ونشرت رئاسة الأركان التركية بيان على موقعها الإلكتروني في 27 أبريل/نيسان 2007 أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية، بيد أنها ومن اليوم التالي قامت بسحب هذا البيان نتيجة تصريح شديد اللهجة لأردوغان بوجوب أن تلتزم الأركان بحدود مهامها.[1]

ويمكن القول أن هذا "الإنذار الإلكتروني" كان مؤشرا على ضعف المؤسسة العسكرية في مواجهة حزب العدالة والتنمية والذي كان قد قلم أظافرها بمجموعة من التعديلات الدستورية التي من خلالها تم تجريد المؤسسة العسكرية من الكثير من الصلاحيات والنفوذ داخل المؤسسات المدنية.

---

[1]– طارق عبد الجليل، "الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية: "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، مجموعة من الباحثين، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2010.

ولأول مرة بدأ هذا الصراع يلقي بظلاله في إسرائيل، فقد كتب "ألون ليئيل" السفير الإسرائيلي السابق في تركيا يقول "لقد وصلت تركيا إلى لحظة الحسم ففي شهر يوليو موعد إجراء الانتخابات الرئاسية سنعرف إلى أين ستكون وجهتها هل ستصبح أتاتوركية علمانية أم ديمقراطية إسلامية، إذا ما استمر أردوغان في منصبه وتم انتخاب عبد الله غل رئيسا للجمهورية التركية فإن ذلك سيكون بمثابة ضربة قوية للجيش التركي".[1]

ولكن ليئيل كان يعرف مآلات الأمور حيث أضاف قائلا: "وإذا ما حدث العكس، وتم إقصاء الاثنين ليكونا في مقاعد المعارضة فإن ذلك سيكون انتصارا كبيرا للجيش وإذا ما انتصر الجيش ستكون تركيا أكثر ولاءا لأمريكا وإسرائيل".[2]

ويبدو أن ليئيل كان يعبر عن رغبته وأمانيه أكثر من تعبيره عن قراءة دقيقة للواقع وهو الذي كان من أوائل من دعوا إلى قراءة عميقة للمشهد التركي في إسرائيل.

وحدث العكس وانتصر أردوغان وحزبه وأصبح حزب العدالة والتنمية يسيطر على رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان.

وقد بدأت الأصوات التي كانت خافتة وضعيفة في إسرائيل ترتفع وتحذر بشدة مما يحدث في تركيا، ومن ركون القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل إلى واقع وثوابت أصبحت من الماضي.

وهذا ما عبر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي "ايهود باراك" في مرحلة متأخرة نوعا ما عندما أبرز حقيقة أن إسرائيل لم تكن مدركة بالفعل لخطورة التطورات الجارية في تركيا، حيث صرح قائلا في أوائل شهر يوليو 2010 قائلا: "إن هناك تغييرا عميقا في

---

[1]– سعيد عكاشة محمد عبد القادر، "العلاقات التركية–الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، مرجع سابق.

[2]– المرجع نفسه.

السياسة التركية وإن الجهات التي أيدت إقامة علاقات مع إسرائيل والغرب أخذت تفقد قوتها".[1]

وواضح أن "ايهود باراك" يقصد بالدرجة الأولى المؤسسة العسكرية التركية، والنخب التركية العلمانية التي حكمت البلاد منذ قيام الجمهورية كما أن صانع القرار في إسرائيل وقع ضحية سوء تقدير واضح في قراءة تأثير التغيرات الإقليمية والدولية على تركيا، ورؤيتها لنفسها ودورها في الإقليم والعالم.

فقد درست تركيا أثار انهيار النظام الثنائي القطبية الذي ساد العالم لعقود طويلة، ومدى انعكاس ذلك على تركيا ودورها، كما تزامن ذلك مع حراك داخلي في تركيا وتجاذبات بين النخب العلمانية التقليدية والمؤسسة العسكرية من جهة واتجاهات جديدة تطمح للتغيير الشامل في المجتمع والدولة، ولم تضع تركيا مرتكزات واضحة لسياستها الخارجية بشكل سريع لأن التطورات في المنطقة والعالم بأسره كانت شديدة التعقيد والخطورة.

لم يفهم الإسرائيليون أن حقبة التسعينيات وما طرأ فيها من تحولات كبرى في النظام الدولي والإقليمي، كانت لتركيا مرحلة مخاض لسياسة قادمة تأخر رسمها نتيجة سيطرة حالة من اللايقين في العلاقات الدولية، وقد سادت نزعة تشاؤمية تجاه العلاقات مع تركيا في إسرائيل، على كل المستويات السياسية والأمنية والعسكرية وحتى في وسائل الإعلام.

ويمكن الحديث الآن عن انهيار الهندية القديمة للتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط بسبب عودة تركيا كقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط.[2]

ولكن ما هو مستقبل العلاقات التركية–الإسرائيلية في ضوء كل المتغيرات السابقة يضاف إليها حالة الحراك الموجودة في المنطقة منذ ثلاث سنوات تقريبا والتي

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق"، مرجع سابق، ص91.

يطلق عليها "الربيع العربي" ونستطيع أن نضع ثلاثة سيناريوهات لمستقبل هذه العلاقة وهي:

أولا: عودة التحسن إلى العلاقات التركية-الإسرائيلية:

ربما كان هذا السيناريو مستبعدا وتجاوزته الأحداث قبل "الربيع العربي" فقد كانت العلاقات التركية-الإسرائيلية في أسوأ مراحلها.

وفي المقابل كانت العلاقات التركية العربية تتطور بسرعة، وعادت تركيا إلى المنطقة من الباب الواسع.

ولكن هناك عدة اعتبارات يجب أخذها بالحسبان الآن، حيث عادت المنطقة إلى حالة من الفوضى والسيولة، وبدأت ملامح تحالفات جديدة تقوم بناء على رؤية كل طرف وقرائته لما يحدث في المنطقة.

ويقوم سيناريو تحسن العلاقات على عدة عوامل أساسية:

1- أن حزب العدالة والتنمية لا ينطلق في سياسته الخارجية بدوافع أيديولوجية وأن هذه قراءة قاصرة ومجتزأة، يكرر العرب من خلالها نفس الخطأ الإسرائيلي في قراءة تطورات المشهد التركي وسياسة حزب العدالة والتنمية، الذي هو حزب تركي محض، يبحث عن مصالح تركيا وأمنها وازدهارها، وهو يوظف الإيديولوجيا لخدمة هذه الأهداف فقط، فأردوغان ليس محمد الفاتح وتركيا اليوم ليست دولة الخلافة.

2- أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وبقائه فيها كل هذه السنوات كان بسبب الإنجازات الكبيرة على المستوى الداخلي مثل مكافحة الفساد وإخراج الاقتصاد التركي من عنق الزجاجة ليصبح الاقتصاد الخامس عشر على مستوى العالم، مما جعل هناك لوبي اقتصادي كبير وقوي في تركيا لا يمكن أن يغامر بقطع العلاقات مع إسرائيل وتوتير الأجواء مع الولايات المتحدة وأوروبا بالإضافة إلى أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين لم تتأثر خلال مرحلة التوتر السياسي في العلاقات بعد حادثة أسطول الحرية.

فحجم التبادل التجاري بين البلدين بقي مرتفعا وبلغ حوالي ثلاثة مليار دولار، وفي مارس عام 2012 صنفت "رابطة الصناعة والأعمال التركية" إسرائيل باعتبارها شريكا استثماريا محل أولوية.

وفي عام 2013 حقق التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل رقما قياسيا جديدا، ليقفز إلى 5 مليارات دولار، بعد أن كان يسجل 3 مليارات دولار فقط خلال السنوات الأربع الماضية.[1]

وبينما سجلت الواردات التركية من إسرائيل خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام ا (2013) ما يقارب 974,7 مليون دولار، وصلت خلال الفترة نفسها من العام 2014 إلى ما يقرب من 1,247 مليار دولار.[2]

كما أن تركيا وبعد غلق الحدود مع سوريا أصبحت بحاجة ماسة للموانئ الإسرائيلية لنقل صادراتها برا عبر الأردن إلى دول الخليج.

وقد أصدر مركز الإحصاء في تركيا تقريره للتجارة الخارجية التركية لعام 2014 وفوجئنا بان التجارة بين تركيا وإسرائيل في الأشهر الستة الأولى مقارنة بنفس المدة في 2013 زادت بنسبة 24,9%.[3]

وقد جاءت إسرائيل في المرتبة الرابعة والعشرين من بين أكثر الدول التي تصدر إلى تركيا خلال عام 2013، وتقدمت خلال 2014 إلى المرتبة السابعة عشرة.

بل إن بعض نواب المعارضة يتهمون حزب العدالة والتنمية بأنه يطلق التصريحات النارية ضد إسرائيل للاستهلاك المحلي بينما العلاقات في أحسن حالاتها خصوصا الشق الاقتصادي منها.

---

[1]– أنباء جيهان–CIHAN، "العلاقات التجارية التركية–الإسرائيلية تقفز لأعلى مستوياتها في عهد أردوغان"، إسطنبول، 2014/07/19.

[2]– جريدة الشرق الأوسط 2014/07/29.

[3]– أنباء جيهان–CIHAN، مرجع سابق.

3- لقد تلقت سياسة "الصفر مشاكل" التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ضربة قوية إن لم نقل قاضية جراء تداعيات "الربيع العربي" وخاصة الأزمة في سوريا والتي كانت بوابة الدخول للعالم العربي، لتتحول إلى مصدر قلق وتهديد لتركيا بسبب حالة الاحتراب هناك وسيطرة الجماعات المتشددة على أراضي واسعة على الحدود مع تركيا، مما أثار مخاوف تركيا من عمليات إرهابية يكون لها تأثير قوي على الاقتصاد التركي المزدهر وأهم أعمدته السياحة، كما أن الموقف التركي من الأزمة في سوريا أثر سلبا على العلاقات التركية الإيرانية نظرا لأن إيران تدعم بقوة النظام السوري في وجه ما تعتبره مؤامرة على سوريا.

كما توترت علاقات تركيا مع مصر حيث عارضت تركيا عزل الرئيس محمد مرسي واعتبرت ما حدث انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، ورفضت الاعتراف بالوضع الجديد في مصر، واستضافت المعارضة المصرية وقيادات من جماعة الإخوان المسلمين.

وهذا الموقف وتر علاقات تركيا مع الدول الداعمة لنظام عبد الفتاح السيسي في مصر، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة حيث تدعم هاتان الدولتان نظام السيسي بكل قوة وفي المقابل اعتبرنا جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية.

وبناء عليه فإن سياسة "الصفر مشاكل" قد تراجعت بشكل كبير أمام الكثير من المشاكل الناتجة عن التحولات المتسارعة في المنطقة.

4- لا يمكن إغفال العامل الأمريكي في هذه العلاقة والذي تحدثنا عنه سابقا فالولايات المتحدة بحاجة اليوم لإحياء هذا التحالف وتطويره وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى خشية واشنطن من تداعيات الحراك الموجود في المنطقة، ومن بوادر حرب باردة مع روسيا والصين.

5- وعلى الجانب الإسرائيلي فقد كان لإسرائيل هواجسها الكامنة وراء الإعتذار لتركيا ومحاولة إعادة بناء التحالف معها والذي لم تستطع تعويضه بالتقارب مع اليونان مثلا.

كما شعرت إسرائيل بأن تركيا لم تعد بحاجة ماسة لها كما في الماضي، وذلك نتيجة ما حققه حزب العدالة والتنمية من نجاحات وضعت تركيا في مصاف الدول الكبرى.

كما أن خوف إسرائيل من مآلات "الربيع العربي" ومفاجأته جعلها في حاجة لحليف قوي ومستقر مثل تركيا.

خصوصا في ظل التوقعات بطول أمد الصراعات الموجودة في المنطقة، وعدم القدرة على التنبؤ بمآلاتها.

كل هذه العوامل تجعل سيناريو تحسن العلاقات سيناريو معتبر وله مبرراته.

ثانيا: سيناريو الجمود والعودة إلى وضع السرية:

رغم التوتر الشديد الذي اعترى علاقة كل من تركيا وإسرائيل خاصة بعد حادثة "أسطول الحرية" عام 2010 إلا أن كلا البلدين حاول تجميد الأزمة وعدم الوصول بها إلى حد القطيعة.

والسؤال المطروح هل تستمر حالة الجمود في العلاقات السياسية والعسكرية؟ أم أن الحل في العودة إلى وضع السرية؟

لقد سعى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ضوء الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة للحفاظ على خيط رفيع بين مطالب الرأي العام التركي بضرورة التشدد حيال إسرائيل وبين ضغوط واشنطن والاتحاد الأوروبي وضرورات الأمن والاقتصاد التركيين.

إن العودة إلى وضع السرية والعلاقات الغامضة، ربما يحقق للطرفين غايتهما من العلاقة دون إثارة مشاكل للطرف التركي الذي تحمله العلاقة مع إسرائيل أعباء داخلية

جسيمة، خاصة في ظل تمادي إسرائيل في سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين، وانسداد آفاق التسوية وإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام.

وقد حققت العلاقات السرية بين البلدين في مرحلة سابقة الغرض منها عسكريا وأمنيا، لاسيما أن المنطقة تمر بمرحلة خطيرة، وحالة من الضبابية وعدم اتضاح الرؤية، ستكون معها العلاقات السرية أنسب الخيارات لحين اتضاح الرؤية وبروز معالم المنطقة بعد أن تضع الحرب أوزارها في أكثر من بلد عربي.

ثالثا: سيناريو تدهور العلاقة حد القطيعة:

يقوم هذا السيناريو على مجموعة أفكار هي:

1- تراجع دور المؤسسة العسكرية التركية إلى حد بعيد وهي التي كانت دوما الحليف القوي لإسرائيل وراعية العلاقة معها.

2- قناعة العديد من المسؤولين الإسرائيليين سياسيين وعسكريين بأن التغيير الحاصل في تركيا هو تغيير لا رجعة فيه.

وقد عبر عن ذلك أكثر من مسؤول إسرائيلي رفيع، ففي 11 جوان 2010 صرح وزير الخارجية الإسرائيلية :أفيغدور ليبرمان" قائلا: "من الخطأ الاعتقاد أنه يمكن تغيير الموقف التركي تجاه إسرائيل، بمزيد من الجهود والبوادر الحسنة لأن الحديث يدور عن تغير إستراتيجي في القيادة التركية ناتج عن تحولات في المجتمع هناك".[1]

وفي كلمته أمام لجنة الخارجية والأمن في البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" في فبراير 2010 قال "عاموس يادلين" رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" : "التوتر الحالي في العلاقات بين البلدين ليس توتر لحظي، أو عابر، إنما تعبير عن حالة تنافر بين البلدين وخلاف بشأن أمور إستراتيجية.[2]

وترى خبيرة الشؤون التركية في جامعة تل أبيب "عوفرا بانجو":

---

[1]- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة، لبنان، 2010.

[2]- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة، لبنان، 2010.

"أن الأزمة في العلاقات التركية الإسرائيلية تبدو كعملية إستراتيجية وليس كخطوة تكتيكية، لأن تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة بأكملها وليس تجاه إسرائيل فقط ودللت على ذلك بأن تركيا قبل حزب العدالة والتنمية كانت ترى إيران عدوا أو تهديدا لأمنها ولكنها الآن لم تعد تعتبرها كذلك".[1]

ويرى الجنرال المتقاعد "يعقوب عميدور" من مركز القدس للدراسات والأبحاث أن إسرائيل لم تكن المسؤولة عن تدهور العلاقات مع تركيا ويقول "يجب أن نصارح أنفسنا بالحقيقة، وهي أن تركيا لم تعد حليفا إستراتيجيا لنا، فما يجري في تركيا ليس صدفة وليس عابرا ولا ينجم عن خطأ أو إهمال إسرائيلي لهذه العلاقة بل لا يمت بصلة إلى سياسات إسرائيل وممارساتها في غزة... تركيا تشهد تغييرا إستراتيجيا في سياستها ونظامها الحاكم في أعقاب تزايد نفوذ الإسلاميين.[2]

3- إحساس تركيا بالثقة بعد أن تجاوزت أزماتها الاقتصادية وأصبحت ضمن أكبر الاقتصاديات في العالم، وبعد الاستقرار السياسي نتيجة حسم الصراع مع المؤسسة العسكرية لصالح الديمقراطية والمدنية، كل ذلك جعل تركيا تشعر بعدم الحاجة لإسرائيل وخدمات إسرائيل.

4- يرى البعض أن إسرائيل أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على حلفائها التقليديين في العالم، فهي من جهة ترفض تقديم أي تنازل يحقق دفعة لعملية التسوية المتوقفة في المنطقة، وتصادر الأرض وتبني المستوطنات في تحد صارخ للإرادة الدولية، وتعتدي على قطاع غزة بطريقة همجية وتقتل آلاف المدنيين العزل من الأطفال والنساء، وتحاصر قرابة مليوني إنسان في غزة.

---

[1]- جريدة جيروزاليم بوست 2011/10/16.

[2]- جريدة الشرق الأوسط، 2009/10/30.

وفي المقابل تبرز تركيا كدولة قوية ومستقرة وديمقراطية، تتمتع باحترام العديد من دول وشعوب المنطقة، مما يؤهلها لتكون شريكا مهما للولايات المتحدة وربما يتقدم مستقبلا على إسرائيل.

ولكن هناك تحفظات على هذا السيناريو تجعله ربما الأقل احتمالا بين السيناريوهات الثلاثة نظرا لأن تبعاته أكبر من أن تحتملها تركيا، في ظل الحراك الموجود في المنطقة وخشية تركيا من أن يعاد رسم خرائط المنطقة من جديد ويتم استبعادها من الترتيبات لحساب إسرائيل.

تدهور الأوضاع بشكل خطير في سوريا واحتمالات تقسيم العراق وإمكانية توتر العلاقة مع الولايات المتحدة وخاصة في ظل لوبي صهيوني قوي هناك، بالإضافة إلى أن قرارا كهذا سيثير الريبة في نوايا حزب العدالة و التنمية بالنسبة للأوروبيين، كما أن تركيا ستغامر بفقدان حليف قوي في ظل توتر علاقاتها مع العديد من دول المنطقة.

وما يؤكد ذلك هو مسارعة أردوغان لقبول الاعتذار الإسرائيلي الشفهي وتصويره على أنه انتصار للدبلوماسية التركية، وذلك للنزول عن الشجرة التي صعد عليها أردوغان في بداية الأزمة، عندما رفع سقف شروطه والتي لم يتحقق منها سوى الاعتذار وحتى الاعتذار كان شفهيا غير مكتوب.

الخلاصة:

في هذا الفصل والمعنون بـــ: العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

سلط الباحث الضوء في المبحث الأول على تاريخ الحركات الإسلامية في تركيا بعد قيام الجمهورية، حيث اتسمت العقود الثلاثة الأولى بحكم الحزب الواحد وهو حزب الشعب الجمهوري، الذي كان قائما على الأفكار القومية والعلمانية ولم يتم السماح لأي أفكار أخرى بالظهور، كما اتسمت هذه المرحلة بحالة من التحول الثقافي الحاد الذي تجلى في استبعاد كل المقومات الفكرية الإسلامية، من العادات والتقاليد والإرث الاجتماعية النفسي والسلوكي، حتى الأذان فرض باللغة التركية، وترجم القرآن أيضا للغة التركية، وكانت النخب العلمانية ترى في الموروث الإسلامي سببا للتخلف ويجب التخلص منه نهائيا، وفي الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية التركية، جمعت المصاحف والكتب الدينية ووضعت على ظهور الإبل ليقودها رجل يرتدي الزي العربي ويتجه بها نحو الجزيرة العربية، وعلقت على رقاب الإبل لافتة تقول" جاءت من الصحراء ولتعد إلى الصحراء، جاءت من العرب ولتعد على العرب.

ومن هنا نكتشف كم كانت صعبة ومحفوفة بالمخاطر مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا.

وقد حملت عبء هذه المرحلة الحركات والطرق الصوفية حيث عملوا على حفظ العبادات الإسلامية وحفظ التراث الإسلامي.

ومن هذه الطرق الطريقة النقشبدية، والطريقة النورجية، والطريقة السليمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت تركيا مرحلة جديدة هي مرحلة التعددية الحزبية.

وفي هذه المرحلة تأسس الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس وفاز بالانتخابات وشكل الحكومة وكان برنامج مندريس باختصار هو:

- عودة الأذان باللغة العربية.
- السماح للأتراك بالحج.
- إنشاء المدارس الدينية.
- إلغاء تدخل الدولة في لباس المرأة.

ولكن النخب العلمانية ومعها المؤسسة العسكرية، لم تحتمل سياسات مندريس فقام الجيش بالانقلاب الأول عام 1960 ضد عدنان مندريس وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم عام 1961.

ثم كان حزب العدالة وهو امتداد للحزب الديمقراطي أسسه "سليمان ديميريل" ولمع في صفوف الحزب المهندس نجم الدين أربكان، الذي خرج من حزب العدالة مع مجموعة من زملائه وشكلوا حزب النظام الوطني، ولم تلبث المحكمة الدستورية أن حكمت بحل الحزب لأسباب تتعلق برغبته في عودة الخلافة وأسلمة المجتمع.

فعاد أربكان وأسس حزب السلامة الوطني عام 1972، وقد أكد الحزب في نظامه الداخلي على مبدأ العلمانية، وشارك لأول مرة في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري.

ولكن وبعد أن لمع نجم الدين أربكان وبعد تجمع كبير نظمه الحزب في مدينة قونيه، هتفت فيه الجماهير ضد أتاتورك وضد الصهيونية، تحرك الجيش مرة أخرى عام 1980 بقيادة "كنعان إيفرين" وتسلم الحكم وحل الأحزاب وأمر باعتقال قادتها ومنهم أربكان،.

ثم جاء حزب الرفاه والذي تأسس في 1983، وقد استفاد الحزب من وجود شخصية رئيس الوزراء التركي آنذاك ورئيس الجمهورية بعد ذلك "تورغوت أوزال" والذي تبنى سياسات معتدلة تجاه الإسلام والإسلاميين، واكتسح الحزب انتخابات عام 1992، وعاد ليحصد أعلى المقاعد في انتخابات 1995، وشكل حكومة ائتلافية مع

حزب الطريق القويم وترأس أربكان الحكومة ليكون أول إسلامي يصعد إلى قمة السلطة السياسية في العصر الحديث في الشرق الأوسط عن طريق الانتخابات.

ولم يكمل عامه الأول في الحكم وقد حقق نجاحات باهرة في هذه المدة القصيرة، وبدأت المؤسسة العسكرية تمارس ضغوطا على أربكان دفعته إلى الاستقالة.

ثم تأسس حزب الفضيلة عام 1998 والذي انقسم فيما بعد إلى حزب السعادة ممثلا – بالتيار التقليدي – من تلاميذ أربكان وحزب العدالة والتنمية يقوده تيار الشباب الذي كان له رؤى مختلفة.

وتناول الباحث في المبحث الثاني مرحلة حزب العدالة والتنمية الذي أعلن في اليوم الأول أنه حزب علماني ولا يريد دولة على أساس ديني. واستفاد الحزب من حالة الأزمة الاقتصادية التي أثارت حالة من الغضب ضد الطبقة السياسية التقليدية، حيث شارف الوضع الاقتصادي على الإفلاس، وانتشرت الفضائح الكبيرة عن الفساد.

وفاز الحزب في الانتخابات التشريعية 2002 حيث حصد ما نسبته 34% من الأصوات واستطاع أن يشكل الحكومة منفردا.

وكان عنصر قوة الحزب الأساسي هو الابتعاد عن جدل الهوية وأسئلة الإيديولوجيا، لصالح وضع الحلول الواقعية، وبرامج الإنقاذ لاقتصاد البلاد وقد نجح الحزب في تحقيق قفزات هائلة في زمن قياسي مما عزز شعبيته.

ولكن المعركة الأهم كانت مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المتحالفة معها، وقد استطاع الحزب أن يكسب معركته بهدوء معتمدا على مجموعة عناصر:

1- الاستفادة من أخطاء من سبقوه.

2- حصن الحزب نفسه وحكومته بإنجازات اقتصادية هائلة في زمن قياسي، هذه الإنجازات أعطت الحزب حصانة شعبية لا يستهان بها.

3- إتباع الحزب سياسة خارجية حكيمة.

ثم انتقل الحزب إلى مرحلة الهجوم بعد أن كان في وضع دفاع، حيث قدم حزمة إصلاحات قانونية ودستورية وذلك للانسجام مع معايير الاتحاد الأوروبي وهذا في حد ذاته يقوي موقفه، وكانت أغلب هذه الإصلاحات هي لتقليم أظافر الجيش وتقليص نفوذه في كل مؤسسات الدولة.

واستمر الحزب في هجومه حتى عاد الجيش إلى ثكناته تماما.

وأما في السياسة الخارجية فاعتمد الحزب على ركيزتين أساسيتين هما:

- العمق الإستراتيجي
- وسياسة "صفر مشاكل"

الأولى تعني أن على تركيا أن تعيد إحياء روابطها القديمة وعلاقتها التاريخية مع الشرق.

والثانية تعني تصفية كل المشاكل مع كل الجيران.

وقد نجحت هذه السياسة إلى حد بعيد ربما إلى حين انفجار الأحداث في المنطقة في ما سمي "بالربيع العربي" الذي أعاد خلط الأوراق من جديد في المنطقة ووجه ضربة لسياسة "صفر مشاكل"، حيث توترت العلاقات تقريبا مع كل الجيران، خصوصا موقف تركيا من الأزمة السورية التي ورطت تركيا في مشاكل مع حلفاء النظام السوري في كل من إيران وروسيا، وخسرت مصر بعد عزل مرسي وتوترت علاقتها بالسعودية والإمارات نتيجة دعمها للإخوان في مصر.

وأما بخصوص العلاقة مع إسرائيل فقد انقسمت إلى قسمين:

الأول: العلاقات الاقتصادية والتجارية وهذه لم تتوقف بل تطورت ونمت ولم تتأثر بالصخب الذي كان يثار في السياسة.

الثاني: العلاقات السياسية وهذه تعرضت لهزات كانت أعنفها اعتداء إسرائيل على "أسطول الحرية" وقتل تسعة مواطنين أتراك على متن السفينة التركية "مرمرة".

حيث توترت العلاقات ووضعت تركيا شروطا ثلاثة لتطبيع العلاقات:

1-الاعتذار الرسمي الإسرائيلي.

2-تعويض أهالي الضحايا.

3-فك الحصار عن قطاع غزة.

واستمر التوتر ورفضت إسرائيل الاعتذار في البداية، ولكن تدخلت الإدارة الأمريكية بكل ثقلها والرئيس أوباما شخصيا واستطاعوا في 2013 أن ينتزعوا اعتذارا شفهيا عبر الهاتف لأردوغان الذي اكتفى بهذا الاعتذار.

وعن مستقبل هذه العلاقة بين تركيا وإسرائيل في ظل حكومة حزب العدالة التنمية وضع الباحث ثلاث سيناريوهات حول المستقبل:

الأول: هو سيناريو تحسن العلاقات ويعتمد على:

1- حزب العدالة والتنمية لا ينطلق في سياسته الخارجية من دوافع أيديولوجية، وإنما يوظف الإيديولوجيا لخدمة أهدافه السياسية

2- أن حزب العدالة والتنمية قد حقق قفزات اقتصادية هائلة لا يمكن أن يغامر بها من خلال توتير الأجواء مع الولايات المتحدة، وأوروبا وحتى إسرائيل التي له معها مصالح تجارية مهمة.

3- حالة الفوضى التي تسود المنطقة وخاصة سوريا وخسارة تركيا لمصر وتوتر علاقتها مع السعودية والإمارات وحتى إيران.

4- لا يمكن إغفال العامل الأمريكي في الموضوع فالولايات المتحدة اليوم بحاجة لإحياء هذا التحالف وتطويره لمواجهة التحديات الجديدة.

الثاني: سيناريو جمود العلاقة والعودة إلى السرية

وهذا الوضع يحقق للطرفين الغاية من العلاقة دون إثارة مشاكل للطرف التركي.

الثالث: سيناريو القطيعة، وهو يقوم على مجموعة أفكار منها:

1- تراجع دور المؤسسة العسكرية.

2- قناعة عدد من المسؤولين الإسرائيليين أن التغيير في تركيا لا رجعة عنه.

3- إحساس تركيا بالثقة بعد أن تجاوزت أزماتها وأصبحت قوة اقتصادية وإقليمية هامة.

ولكن هذا السيناريو يبدو أقل احتمالا خاصة في المرحلة الحالية حيث تمر المنطقة بمرحلة من الضبابية وعدم اليقين، وقد فقدت تركيا كل علاقاتها في المنطقة وعلى حدودها مع سوريا جماعات متشددة تنتشر كالفطر، فلن تغامر تركيا بفقدان حليف قوي مثل إسرائيل في المدى المنظور.

الخاتمة:

لقد بدأت العلاقة بين اليهود والأتراك في عهد الدولة العثمانية عندما هاجر إليها اليهود بكثافة هروبا من الاضطهاد في أوروبا وروسيا القيصرية.

وقد عاشوا في حرية وأمان بشهادة مفكرين ومؤرخين يهود، ثم انتقلت العلاقة إلى مرحلة جديدة بعد نشأة الحركة الصهيونية، والتي وضعت خططا ومشاريع لإقامة وطن قومي في فلسطين، وكانت الحركة الصهيونية هي نتاج مجموعة الأفكار والتي طرحها مجموعة من المفكرين ورجال الدين اليهود قبل التأسيس الفعلي للحركة الصهيونية على يد "ثيودور هرتزل".

وأثارت هذه الأفكار والمشاريع قلق السلطان العثماني عبد الحميد الثاني والذي أخذ مجموعة من الإجراءات للتصدي للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحاول هرتزل إغراء السلطان عبد الحميد بشتى السبل وعرض تسديد ديون الدولة العثمانية مستغلا الوضع الاقتصادي المتدهور والمديونية العالية، وأمام رفض السلطان عبد الحميد الثاني، تحالفت الحركة الصهيونية مع كل التيارات المعادية للسلطان وعلى رأسها جماعة الاتحاد والترقي.

وقد بدأت هذه الجماعة بالتحرك داخل تركيا وداخل الجيش تحديدا وبدعم كامل من الحركة الصهيونية ويهود الدونمة في سلانيك واستطاعوا في النهاية أن يخلعوا السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، وينفوه إلى سلانيك حتى وافته المنية في 1918، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات العلاقة بين تركيا الجديدة وبين الحركة الصهيونية وبعدها "إسرائيل".

وقد اعترفت تركيا مبكرا بإسرائيل ولم يكن ذلك مفاجئا بالنظر إلى طبيعة العلاقة التي كانت تربط الحكم الجديد بالحركة الصهيونية، ولكن لم تكن هذه العلاقة هي السبب الوحيد في العلاقات المبكرة، فقد كانت لكل طرف أسبابه، فتركيا كانت اختارت التوجه غربا وقطع كل الصلات مع الماضي والموروث الإسلامي.

وبالتالي وجدت نفسها في عزلة عن محيطها وعن سياقها التاريخي، فكانت بحاجة لحليف في المنطقة ولكنه لا ينتمي إليها بل ينتمي للغرب الذي تسعى إليه تركيا وكانت إسرائيل وحدها تحقق هذا الشرط .

واشتركت مع إسرائيل في حالة توتر العلاقات مع الجوار، أما إسرائيل فاختارت تركيا أيضا لأسباب تخصها منها، أنها كانت تعاني العزلة أيضا في محيط معادي.

كما أنها كانت تطبق سياسة "تحالف الأطراف" وتعني بناء علاقات مع الدول المحيطة بالعالم العربي مثل تركيا وإيران وإثيوبيا، وذلك لمحاصرة العالم العربي والضغط عليه.

كما أن العلاقة مع تركيا تعني بالنسبة لإسرائيل استبعاد البعد الديني في الصراع فتركيا دولة إسلامية وكانت عاصمة الخلافة، كما أن ذلك يعني أن إسرائيل ليست غريبة عن سياق المنطقة وثقافتها.

بالإضافة إلى حالة النفور التي سادت لدى الأتراك تجاه العرب حيث اعتبروا أن العرب خانوهم وتحالفوا مع أعدائهم ضد الدولة العثمانية، ولكن كان هناك عامل حاسم في توطيد هذه العلاقة أنه الشريك الأمريكي الذي كان يرى في تركيا وإسرائيل حليفين إستراتيجيين للولايات المتحدة يجب أن تبقى علاقتهما في أحسن أحوالها خدمة للمصالح الأمريكية في المنطقة. ولم تكن هذه الرؤية الأمريكية فقط أثناء الحرب الباردة ولكن استمرت بعدها ومازالت مستمرة.

وأما عن مجالات التعاون بين البلدين فقد كانت تشمل كل الميادين وكان أهمها وأخطرها التعاون العسكري الذي بلغ ذروته عند توقيع الاتفاق الشامل في فبراير 1996، والذي شمل التعاون في البر والبحر والجو وفي مجال الأمن والاستخبارات ومجال "مكافحة الإرهاب" والتصنيع العسكري والمناورات المشتركة وغيرها. كما كان التعاون الاقتصادي يسير على قدم وساق غير متأثر ببعض الأزمات في السياسة بين الحين والآخر.

وتدل على ذلك أرقام التبادل التجاري والتي كانت دوما في صعود حتى في أشد لحظات الاشتباك السياسي.

وكان من أنشط القطاعات الاقتصادية قطاع السياحة، وانتقل التعاون إلى موضوع حيوي وحساس وهو موضوع المياه والذي هو مرتبط بشكل مباشر بكل من سوريا والعراق حيث تمثل مياه الأنهار شريان الحياة في البلدين وهما ينبعان من الأراضي التركية وشرعت تركيا في تنفيذ مشروع عملاق على نهري الفرات ودجلة وهو "مشروع جنوب شرق الأناضول: والذي يجعل تركيا تتحكم بشكل كامل في مياه النهرين، ويشمل هذا المشروع خطط لبناء تسعة عشر مركزا هيدروليكيا وحوالي 21 سدا.

وشاركت إسرائيل بقوة في هذا المشروع من خلال شراء مساحات واسعة من الأراضي في منطقة المشروع، وقد استأجرت الشركات الإسرائيلية من الحكومة التركية مزارع "بينار جيلان" على الحدود مع سوريا لمدة تسعة وأربعون سنة، وهي تحتوي على ما يقارب تسعين بالمائة من المياه الجوفية في جنوب تركيا وشمال سوريا ولا يخفى الهدف الإسرائيلي من وراء ذلك فقد حفروا آبارا على نقطة الصفر مع الحدود السورية تضخ تسعة لترات في الثانية على مدار سنوات.

ثم انتقل البحث في العلاقة بين تركيا وإسرائيل بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002.

ولكن قبل أن نتناول مرحلة العدالة والتنمية كان لابد أن نلقي نظرة على تاريخ الحركات الإسلامية في تركيا بعد سقوط الخلافة العثمانية.

وقد انقسمت تلك المرحلة إلى قسمين، الأول سبق تشكيل الأحزاب وكانت النخب العلمانية الحاكمة ترى في الدين الإسلامي سبب التخلف والهزيمة وأخذت على عاتقها محاربة كل مظاهر التدين في المجتمع التركي وهنا كانت الطرق الصوفية تتحمل العبء الأكبر في الحفاظ على القيم الإسلامية والعبادات والتراث الإسلامي.

وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت تركيا مرحلة التعددية الحزبية حيث تشكل الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس وفاز في الانتخابات وشكل الحكومة وأعاد الاعتبار للشعائر الإسلامية مثل عودة الأذان باللغة العربية والسماح للأتراك بالحج، وعدم التدخل في لباس المرأة وغيرها، ولكن الجيش تحرك ضده عام 1960 وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم عام 1961.

ثم كان حزب العدالة بزعامة "سليمان ديميريل" والذي كان امتدادا للحزب الديمقراطي، وفي هذا الحزب برز المهندس نجم الدين أربكان الذي خرج مع مجموعة من زملائه ليشكلوا حزب "النظام الوطني" الذي لم يلبث أن تعرض للحل من قبل المحكمة الدستورية، وعاد أربكان وشكل حزب "السلامة الوطني" عام 1972.

وفضل أربكان ألا يكون على رأس الحزب، كما أكد الحزب في فقرات من نظامه الداخلي على مبدأ العلمانية، ومن أهم الخطوات في مسيرة الحزب كانت دخوله في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري.

وازدادت شعبية نجم الدين أربكان لدرجة دفعت المؤسسة العسكرية يوم 12 سبتمبر 1980 إلى الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال "كنعان إيفرين" والذي أصدر قرارا بحل جميع الأحزاب السياسية واعتقال قادتها ومنهم أربكان.

ثم كان تأسيس حزب الرفاه عام 1983 وقد استفاد الحزب من فترة حكم، توزغوت أوزال من رئاسة حكومة ثم رئاسة الجمهورية. حيث تبنى سياسات معتدلة تجاه الإسلام مقارنة بسابقيه.

وقد كان الفوز المدوي للحزب بقيادة أربكان في انتخابات 1995 حيث حصل الحزب على أعلى المقاعد في البرلمان.

ولم يكن رأس مال الحزب وسر نجاحه هو رفع الشعارات الإسلامية، ولكن الحزب انتقل من المسجد إلى المجتمع ووضع حلولا واقعية لمشاكل الناس ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وشكل الحزب حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم وكان أربكان رئيسا للحكومة حيث كان أول إسلامي يصعد إلى قمة السلطة السياسية في الشرق الأوسط عبر الانتخابات.

ولكن نجاحات أربكان وازدياد شعبيته جعل قيادة الجيش تمارس ضغوطا كبيرة عليه مما دفعه للاستقالة بعد أقل من عام في رئاسة الحكومة في عام 1998 تأسس حزب الفضيلة الذي انقسم فيما بعد إلى حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ تركيا الحديثة، هي مرحلة حزب العدالة والتنمية والذي أسسه كل من عبد الله غل ورجب طيب أردوغان عام 2002، وأعلن قادة الحزب صراحة: نحن لا نريد حكومة على أساس ديني.

واستند الحزب إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة فجمهوره يتوزع بين الأرياف وضواحي المدن ولدى شريحة واسعة من الأكراد وغالبية الطبقة الوسطى في تركيا.

وقد استفاد الحزب من ترهل الأحزاب التقليدية وعجزها عن قيادة البلاد إلى بر الأمان، ومما تسبب في موجة من الغضب الشعبي على هذه الأحزاب وقيادتها وتزامن ذلك مع فضائح فساد من العيار الثقيل.

ولقد حقق حزب العدالة والتنمية قفزات مذهلة في الاقتصاد التركي في زمن قياسي، مما ضاعف من شعبية الحزب ووسع قاعدة أنصاره، ولم يغرق الحزب في جدل عقيم حول الهوية وأسئلة الأيدولوجية لكنه توجه نحو العمل والعمل وحده.

ولقد صنعت هذه النجاحات للحزب نوعا من الحصانة الشعبية عززت موقفه أمام المؤسسة العسكرية وحلفائها.

وقد استطاع الحزب أن يكسب معركته مع المؤسسة العسكرية من خلال إصدار مجموعة من الإصلاحات القانونية والدستورية قلصت نفوذ العسكر إلى حد بعيد لصالح القوى المدنية والديمقراطية.

وفي السياسة الخارجية اعتمد الحزب على ركيزتين أساسيتين هما:

- العمق الإستراتيجي
- وسياسة صفر مشاكل

وتعني الأولى العودة إلى مجال تركيا التاريخي وعمقها الثقافي، وتعني الثانية حل كل المشكلات مع الجوار لتصبح صفر مشاكل.

وعلى صعيد العلاقات مع إسرائيل فقد تعرضت إلى هزات على المستوى السياسي خاصة بعد الحرب على قطاع غزة عام 2008، وبعد الهجوم الإسرائيلي على "السفينة التركية مرمرة" ولكن العلاقات التجارية لم تتوقف واستمرت في نموها، كما ثم تدارك الأزمة السياسية بتدخل مباشر من الولايات المتحدة والرئيس أوباما.

وقد وضعنا ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقة:

الأول: هو سيناريو تحسن العلاقة ويعتمد على:

1- أن حزب العدالة والتنمية لا ينطلق من دوافع إيديولوجية ولكن يوظف الإيديولوجيا لخدمة الأهداف السياسية.

2- أسباب اقتصادية.

3- حالة الفوضى والارتباك التي تسود المنطقة.

4- العامل الأمريكي الذي كان دوما حاضرا في هذه العلاقة.

الثاني: سيناريو جمود العلاقة والعودة إلى السرية:

وهذا الوضع يحقق للطرفين الغاية من العلاقة دون إثارة مشاكل للطرف التركي.

الثالث: سيناريو القطيعة: وهو يقوم على مجموعة أفكار

1-تراجع دور المؤسسة العسكرية.

2-قناعة عدد من المسؤولين الإسرائيليين أن التغيير في تركيا لا رجعة عنه.

3-إحساس تركيا بالثقة بعد أن أصبحت ضمن أكبر اقتصاديات العالم.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أوغلو داوود أحمد: "العميق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط3 2014.

2- الموصللي أحمد: "موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا:، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.

3- توينبي ارنولد: "الإسلام والغرب والمستقبل"، ترجمة نبيل صبحي، نشر دار العربية، القاهرة 1998.

4- ياغي اسماعيل احمد: "الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث"، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 1996.

5- الفاروق اسماعيل : "أصول الصهيونية في الدين اليهودي"، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1988.

6- الجندي أنور: "السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية"، دار الكتب السلفية، ط1، القاهرة 1988.

7- أبو عسل ايلي ليفي: "يقظة العالم اليهودي"، دار الفضيلة، مصر، ط1، 1934.

8- الصفصافي أحمد القطوري: "حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة"، سفير الدولية للنشر، القاهرة، ط1، 2012.

9- إيمانويل هيمان: "الأصولية اليهودية فرنسا–إسرائيل–الولايات المتحدة"، ترجمة سعد الطويل وجمال أحمد الرفاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2012.

10- بيتر شوجر: "اوروبا العثمانية 1354–1804"، ط1، ترجمة الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1998.

11- بيتر روجرز وبيتر ليدون، "المياه في العالم العربي آفات واحتمالات المستقبل"، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، ترجمة شوقي جلال، ط1 1997.

12- بولياك أبراهام: "الإقطاعية في مصور وسوريا وفلسطين ولبنان"، ترجمة عاكف كرم، دار المكشوف، بيروت 1943.

13- بودانو إدريس: "إسلاميو تركيا العثمانيون الجدد"، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 2005.

14- حلاق حسان: "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909:، الدار الجامعية، ط1، بيروت، 1986.

15 الضيقة حسن: "الدولة العثمانية، الثقافة، المجتمع، السلطة"، دار المنتخب الرعبي للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1997.

العظم صدقي: "تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان"، مطبعة الترقي، ط1ن مصر 1902.

15- أبو غنيمة زياد: "جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك"، دار الفرقان، ط1، عمان، الأردن 1983.

16- النتشة رفيق: "عبد الحميد الثاني وفلسطين"، المؤسسة العربية للدراسات والنسر، ط3، بيروت 1991.

17- خماش رنا: "العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية 1996-2009"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن 2010.

18- روجيه غارودي: "الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، ترجمة م.ع. كيلاني، دار الكتاب، دمشق 1996.

19- الشريف رجينا: "الصهيونية غير اليهودية"، ترجمة أحمد عبد العزيز، عالم المعرفة، ط1، الكويت 1985.

20- الجميل زياد: "العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة"، مركز دراسات الوحدة العربي، ط1، بيروت 1997.

21- سيف الله أرباجي: "السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية"، ترجمة عبير سليمان، دار النيل، ط1، القاهرة 2011.

22- توماس ل، طومسون: "التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي"، ترجمة صالح على سوداح، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1995.

23- معوض جلال: "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1998.

عبد الناصر جمال: "هذه هي الصهيونية"، ط1، القاهرة 1956.

24- عبد الجليل طارق: "الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة"، جواد للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2001.

25- العلي سري الدين عايدة: "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1997.

26- المخادمي عبد القادر رزيق: "الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات"، دار الفكر، ط1، دمشق 1999.

27- عبد المنعم سعيد: "العرب ودول الجوار الجغرافي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1987.

28- عجيل عبد الكريم كاظم : "العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2014.

29- جمالو علي: "ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط"، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن 1998.

30- الكيالي عبد الوهاب: "تاريخ فلسطين الحديث"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت 1981.

31- صلابي علي: "السلطان عبد الحميد"، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة 2007.

32- عبد الحميد الثاني: "مذكراتي السياسية"، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت 1979.

33- علي محمد علي: "خلف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، د.ت.

34- البستاني فؤاد: "مذكرات رستم باز"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1968.

35- لوري لوبراني: "العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي تركيا، إيران، إثيوبيا"، ترجمة الدار العربية، ط1، القاهرة 1997.

36- مارتن لوتر: "اليهود وأكاذيبهم"، ترجمة محمود النجيري، مكتبة الناقدة، ط1، بيروت 2007.

37- نور الدين محمد: "تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصداع الخيارات"، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت 1997.

38- نور الدين محمد: "تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1998.

39- نور الدين محمد: "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، الدوحة 2009.

40- طحان مصطفى: "تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان"، الصحوة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2006.

41- أرمغان مصطفى: "السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب"، ترجمة مصطفى حمزة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ج1، ج2، ط1، بيروت 2012.

42- زاهد جول محمد: "التجربة النهضوية التركية"، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1 بيروت 2013.

43- الهلالي محمد: "السلطان عبد الحميد بين الإنصاف والجحود"، دار الفكر، ط1، دمشق 2004.

44- نوفل ميشال: "عودة تركيا إلى الشرق"، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت 2010.

45- الزين مصطفى: "ذنب الأناضول مصطفى كمال أتاتورك"، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن–قبرص 1991.

46- بن المرجة موفق: "صحوة الرجل المريض"، مؤسسة الريات للطباعة والنشر، ط9، القاهرة 1996.

47- نكديمون سلومو: "انهيار الأمال الإسرائيلية والكردية"، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان 2004.

48- درويش هدى: "العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية"، دار القلم، ط1، القاهرة 2002.

49- وانغ جنغ ليه: "رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط"، ترجمة أمينة عز الدين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013.

50- فهمي وليم: "الهجرة اليهودية إلى فلسطين"، معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، القاهرة 1971.

51- وليم غاي كار: "أحجار على رقعة الشطرنج"، ترجمة سعيد جزائرلي، دار النفائس، ط1، القاهرة 1970.

52- يافوز هاكان: "العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مترجم، أبو ظبي 2000.

ثانيا: الدراسات

1- كورغلو أورهان وآخرون: "العلاقات العربية–التركية حوار مستقبلي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995.

2- المصري جورج: "الأطماع الإسرائيلية من المياه العربية"، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1996.

3- محافظة علي وآخرون: "العرب وجوارهم إلى أين"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002.

4- باكير علي حسن : "التعليم والبحث العلمي وماركز التفكير الإستراتيجي في تركيا"، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2014.

5- عبد القادرسعيد عكاشة محمد : "العلاقات التركية–الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، كراسات إستراتيجية، يوليو 2010.

6- ليندنشتراوس غاليا: "دراسة في العلاقات التركية–الإسرائيلية"، ترجمة يوسف غنيم، جامعة تل أبيب، مركز أبحاث الأمن القومي، مذكرة رقم 104، 2010.

7- عبد العاطي محمد وآخرون: "تركيا بين تحديات الخارج ورهانات الداخل"، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

8- كيلاني هيثم: "تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1996.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1- معوض جلال: "العلاقات التركية–الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، مجلة شؤون عربية، عدد 88، 1996.

2- معوض جلال: "تركيا والأمن القومي العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 160، يونيو 1992.

3- معوض جلال: "التعاون العسكري التركي–الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 237، 1998.

4- جهاد عودة: "التحالف العسكري–الإسرائيلي التركي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 153، 2003.

5- أبو طالب حسن: "الفكر العربي والمشرق أوسطية"، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، أبريل، يونيو 1997.

6- سرجاني خالد: "حكومة العدالة والتنمية ومستقبل العلاقات الإسرائيلية–التركية"، مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثامنة عدد 96، ديسمبر 2002.

7- طاهر رانيه: "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مجلة رؤية تركية، 2014.

8- همام صبري توفيق : "الأحزاب السياسية والدينية في تركيا"، مجلة الديمقراطية، العدد 24، 2012/05/05.

9- التميمي عبد المالك خلف: "المياه في المشرق العربي قضية حدود"، المجلس الخامس والعشرون، العدد الرابع، أبريل/يونيو 1997.

10- سبعاوي عوني: "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 21، الدوحة، 1998.

11- عبد الرحمن هواري: "التحالف الإستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أمركا وتركيا"، مجلة الدفاع، العدد 119، يونيو 1996.

12- عثمان كامل: "تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر"، مجلة الدفاع، العدد 133، 1997.

13- سرور عبد الناصر: "التعاون الإسرائيلي–التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2008.

14- درويش فوزي: "البعد العسكري في العلاقات التركية–الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، 1999.

15- حبيب كمال: "بعد معركة غزة الدور التركي من الجسر إلى العمق"، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 48، 2009.

16- كيوان مأمون: "الخلاف التركي السوري العراقي خلفياته وأبعاده المستقبلية"، مجلة شؤون عربية، عدد 87، 1996.

17- نور الدين محمد: "تركيا والمشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114، 2004.

18- نور الدين محمد: "الدين والسياسة في تركيا"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 118، 2005.

19- ريبيري مرشد: "الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني"، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، شتاء 1999.

20- كيلاني هيثم: "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية–الإقليمية"، مجلة شؤون عربية، العدد 80، ديسمبر 1995.

21- العزاوي وصال: "التحالف التركي–الإسرائيلي دراسة من المداخل والأهداف"، مجلة قضايا إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 1999.

22- العزاوي وصال: "التحالف التركي–الإسرائيلي والأمن القومي"، مجلة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2000.

23- العزاوي وصال: "أبعاد التعاون الإسرائيلي–التركي"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الخامس، 1998.

24- مجلة الأرض عدد ماي 1998.

25- مجلة الأرض عدد أوت 1998.

26- دانيال باييس: "محور جديد بروز الوفاق الإسرائيلي- التركي"، مجلة البيان، لندن، عدد 125، 1998.

27- هشام فوزي عبد العزيز: "دور التحالف التركي-الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة"، مجلة البصائر، جامعة البتراء الأردنية، العدد 2، سبتمبر 200.

28- خالد عبد الله: "العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية"، مجلة تقديرات إستراتيجية، عدد 74، أبريل 1998.

جريس صبري: "تاريخ الصهيونية"، ج1، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1981.

29- مجلة ثمرات الفنون، العدد 1664، 1908.

30- عبد العقيل محمود: "حساب الخسائر والمكاسب الإستراتيجية"، دراسة ضمن ندوة عن الشرق أوسطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1998.

31- ستيفان لارابي: "شراكة مضطربة"، عرض نسرين جاويش، مجلة السياسة الدولية، 2011.

32- السبعاوي عوني: "تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد 15، 2001.

33- محمد عبد القادر خليل: "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا إلى أين تتجه العلاقات"، معهد العربية للدراسات، 2013/04/04.

34- نجدت صفوت: "موقف تركيا في قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 45، 1982.

35- أبو حسنة نافذ: "الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط"، صامد الاقتصادي، العدد 89، 1992.

36- خلفة نبيل: "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم"، مجلة الوحدة، عدد 76، يناير 1991، الرباط.

37- العباس محمد: "تركيا تنازل سوريا بسلاح المياه" مجلة العالم 1990/01/20.

38- هويش كريم جيجان: "السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سوريا والعراق، مجلة جامعة الأنبار، العدد الأول، 2011.

39- ثلجي محمد: "أزمة الهوية في تركيا، طرق جديدة للمعالجة"، دراسة ضمن ندوة، "تركيا بين تحديات الداخل والرهانات الخارج"، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط1، 2010.

40- عبد الجليل طارق: "الجيش والحياة السياسية تفكيك القبضة الحديدية"، ضمن ندوة تركيا بين تحديات الداخل والرهانات الخارج"، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط1، 2010.

41- اللباد مصطفى: "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية"، مجلة شرق نامه، العدد السابع، يناير 2011.

42- الأفغاني سعيد: "كانت الصهيونية هي خالعة السلطان عبد المجيد ومقوضة المملكة العثمانية"، مجلة العربي، ديسمبر 1972، العدد 169.

43- خيرية قاسمية: "النشاط الصهيوني في الشرق العربي"، مركز الأبحاث م.ت.ف، بيروت، 1973.

44- نصار فاتن: "تركيا وإسرائيل محددات المستقبل"، السياسة الدولية، أكتوبر 2010.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1- الدوداني محمد محمود : "العلاقات التركية-الإسرائيلية 1949-1960"، أطروحة دكتوراه عير منشورة، جامعة المنصورة، مصر، 2006.

2- سعيد خالد: "الرؤية الإسرائيلية للدور التركي في الشرق الأوسط الجديد"، إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، قسم الدراسات العبرية، مصر، 2014.
3- الغول يسري عبد الرؤوف يوسف : "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية–الإسرائيلية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
4- أبو مطلق رائد: "العلاقات التركية–الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002–2010"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
5- عبيد ابراهيم: "تطور العلاقات الإسرائيلية–التركية وتداعياتها 1991–2001"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2008.
6- محمود الصافي محمد: "العلاقات التركية–الإسرائيلية في الفترة من عام 1996–2006"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة 2008.

خامسا: الصحف والإذاعات:

1- حافظ صلاح الدين ، الأهرام المصرية، 1991/12/13.
2- المسيري عبد الوهاب : "المسألة اليهودية في روسيا القيصرية"، الاتحاد الإماراتية، 2008/01/26.
3- هويدي فهمي: "ما لا ينبغي السكوت عليه" الأهرام المصرية، 1996/07/02.
4- شراب ناجي: "العلاقات التركية–الإسرائيلية" جريدة صوت العروبة، 2010/07/04.
5- عياد هبه: "أسس العلاقات السياسية الإسرائيلية–الأمريكية"، صحيفة أمجاد العرب، يومية إلكترونية، 2010/05/12.
6- صحيفة الحياة 1993/06/06.
7- صحيفة الرأي الأردنية 1997/01/27.
8- صحيفة الرأي الأردنية 1997/11/28.

9- صحيفة الأهرام المصرية 1992/07/29.

10- صحيفة الأهرام المصرية 1995/05/29.

11- صحيفة الأهرام المصرية 1997/07/26.

12- صحيفة الأهرام المصرية 1996/05/21.

13- الأنباء الكويتية 1989/12/18.

14- الشرق الأوسط 2009/10/30.

15- الشرق الأوسط 2014/07/29.

16- هارتس الإسرائيلية 1997/03/14.

17- هارتس الإسرائيلية 1997/12/17.

18- داقار الإسرائيلية 1989/03/10.

19- داقار الإسرائيلية 1995/02/20.

20- يديعوت أصرونوت الإسرائيلية 1996/03/25.

21- جيروزاليم يوست 2011/10/16.

22- وكالة أنباء الأناضول التركية 1996/05/20.

23- وكالة أنباء جيهان التركية: "العلاقات التجارية التركية الإسرائيلية تقفز لأعلى مستوياتها في عهد أردوغان"، إسطنبول 2014/07/19.

24- B.B.C 08/072003.

25- B.B.C 27/04/2008.

سادسا: حوارات شخصية:

1- نور الدين محمد: "الإستراتيجية التركية الجديدة (حوار مع أحمد داوود أوغلو)، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف 2004.

سابعا: التقارير:

1- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.

2- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.

3- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.

4- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.

5- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.

6- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.

7- التقرير الإستراتيجي للشرق الأوسط 1998، صادر عن جريدة الخليج الإماراتية.

8- التقرير الإستراتيجي العربي 1993، صادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

سابعا:المواقع الإلكترونية

1- الباسوس أحمد زكريا : "رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط"، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية – لندن
www/asharqalarabi.org.uk/b-taqarir-30.htm.

2- أورخان محمد علي: "العدالة يلجم الجيش التركي" موقع إسلام أون لاين.نت 2003/11/08. www/islam.inline.net/Arabic.

3- بول سالم: "التقارب الإسرائيلي التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط، مركز كارنيفي للشرق الأوسط: www.cornegie-mec.org

4- المعيني خالد: "القرن التركي الجديد دوافع الدور التركي الجديد وأبعاده على المنطقة"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن.
www.asharqalarabi.org.uk/b...

5- الغنوشي راشد : "قراءة خاصة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي" ويكيبيديا، الإخوان المسلمون. www.ikhwanwiki.com

6- العباسي ريان ذنون : "إسرائيل ومشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا"، موقع دنيا الوطن، 2009/11/19.

7- السبعاوي عوني عبد الرحمن : "الأقليات والطوائف في تركيا"، 2006/11/03، موقع الجزيرة نت. www.aljazeera.net

8- العطيشى محمد سعيد : "ما الذي تعرفه تركيا ولا نعرفه نحن؟"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

9- عاشور مصطفى: "ذكرة وفاة تورغوت أوزال"، موقع إسلام أون لاين.نت. www.islam.online.net.

10- شراب ناجي صادق : "العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى التخالف". موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن.

11- عواوده وديع: "تركيا وإسرائيل ازدهار التجارة مع تردي السياسة"، موقع الجزيرة.نت 2012/05/31. www.aljazeera.net.

12- الحديني وائل: "قراءة في مرتكزات السياسة التركية في الداخل والخارج"، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن.

13- "تركيا، صراع الإسلام والعلمانية في مائة عام"، شبكة الحوار نت الإعلامية 2010/07/20. www.alhiwar.net.

14- "العلاقات الأمريكية التركية"، موقع المعرفة .www.marefa.org/index.php?little

15- "الربيع العربي والمصالحة التركية الإسرائيلية" 2013/04/03 موقع الجزيرة نت. .www.aljazeera.net

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abadi, Jacob (1995) : « **Israel and turkey, from covert to overt relations",** journal of the center for conflict studies, Canada.

2- Alson, Ropert (1996): **"The Turkey-Israel Agreement and the Kurdish Question"**, Middle east International.

3- Baykal, Arda (2010): **"Where are Turkey's new International relations taking it?"**, International Affairs and Defense Section House of Commons.

4- Bengio, Ofra (2000): **"Changing Relations: Turkish-Israeli-Arab Triangle"**, Look: http://www.sam.gov.tr/volume5&.php.

5- Bir, Cevik & Sharman, Martin (2002): **"Formula for Stability: Turkey Plus Israel"**, Middle East Quartery.

6- Boyer, Spencer P. and Katulis, Brian (2008): **"The Neglected Alliance, Restorin U.S-Turkish Relations to Meet 2Ist Century Challenges"**, Centre of America progress.

7- Council, Israel Turkey Business: **"Israel –turkey: Optimal Situation Report":**www.israel-turkey.org/?categoryld=27364&itemld=44391.

8- Haaretz (12/1/2000): **"Turkey –Israel Free Trade Agreement. Why Israel Needs Turkey"**. http://www.washingtoninstiture.org.

9- Hazbai, Pemra (2004): **"Political troubles between turkey and Israel"**, The Washington Institute for near East Policy, http://www.washingtoninstiture.org/print.php?template=C05&CID=2150.

10- Pamuckcu, Konuralp (2010): **"Water-related Cooperation Between Turkey and Israel"**, look:http://meria.idc.ac.il/books/water-coop.html.

11- Rabasa, Angel, F. Larrabee, Stephen (2008): **"The Rise of Political Islam in Turkey"**, Rand Corporation, Pittsburgh, USA.

12- Szymanski, Adam (2010): **"Crisis In Turkey-Israel Relations"**, Bulletin, Poland, N°18.

13- Turan, Ilter (2011): **"Background ton tragedy: The Decline Of Turkish-Israeli Relations"**, GMF, USA.

14- Uzun, Berna (2009): **"Turkish-Israeli Relations in the Shadow of AKP Populism"**, Tel Aviv Notes, Israel.
15- Web. The Economist: (13th, Jun.2011): **"Erdogan's hat-trick"**, http://www.economist.com/blogs/newsbook/2011/06/turkeys-election.
16- Yavuz, Hakan (1997): **"Political Islam and the Welfare 5refah) Party in Turkey**.
17- Yavuz, Hakan (2003): **"Islamic Political Identity in Turkey"**, Oxford, University press. New York.
18- Yavuz, Hakan (2009): **"Secularism and Muslim Democracy in Turkey"**, Cambridge University Press, New York.

الملاحق

ملحق رقم (1)

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 1996 – 2001[1]:

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
1996	167	240	407
1997	192	254	446
1998	234	392	626
1999	283	480	763
2000	298	585	883
2001	503	622	1125

ملحق رقم (2)

السياح الإسرائيليين الذين زاروا تركيا من 1996 – 2001:

السنة	عدد السياح
1996	254.000
1997	263.400
1998	238.200
1999	201.400
2000	311.700
2001	11.600.000

[1] – أحمد دياب (2004): **تركيا وإسرائيل، أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟**، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39، عدد 158، ص138.

ملحق رقم (3)

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 2002 – 2010[1]:

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
2002	383.1	813.7	1.196.8
2003	470.3	951.7	1.421.8
2004	813.5	1.166.9	1.980.4
2005	903.2	1.221.1	2.124.3
2006	821.2	1.272.7	2.093.9
2007	1.195.8	1.606.9	2.802.7
2008	1.609.9	1.825.3	3.435.2
2009	1.072.7	1.387.7	2.460.4
2010	1.3 مليار دولار	1.8 مليار دولار	2.11 مليار دولار

[1]– الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، ص 28.

ملحق رقم (4)

عدد السياح والوافدين الإسرائيليين إلى تركيا في الفترة من 2002 – 2010[1]:

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	270.262	321.096	299.944	393.805	362.791
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
العدد	511.535	558.183	311.582	110.000	

ملحق رقم (5)

عدد السياح والوافدين الأتراك إلى إسرائيل في الفترة من 2002 – 2010[2]:

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	11.956	13.068	13.784	15.699	15.653
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
العدد	14.229	17.252	14.252	6.900	

[1]– المرجع السابق، ص29.

[2]– المرجع السابق، ص30.